# ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى

العدد «39»

الخميس
29 يناير 2026م

https://decembernews.com


# التزام ألماني بالعمل على وقف الحرب.. واجتماعات (صمود) بلاهاي تقلق مضاجع مرتكبي الانتهاكات

## الكشف عن صلات تجمع المعتدي على خالد عمر في لاهاي بمجموعة متهمة بالتخطيط لعملية اغتيال سياسي بيوغندا

## السودانيون يحتفون بمسيرة شرحبيل أحمد وأحفاده يخطفون الأضواء بمشاركتهم في العزف والغناء


تقارير 05
تفكيك الصناعات الدفاعية.. تحسباً للقادم

الرأي 09
بين نار الحرب وأفق المستقبل: سؤال الدولة ومسؤولية التاريخ
وجدي صالح

الرأي 09
تراجيديا العسكرة ومقصلة الحلم المدني في السودان
نجلاء نورين

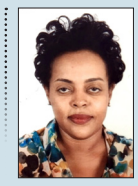

الرأي 10
فرص نجاح الوساطة الأمريكية حول سدّ النهضة
السفير عادل إبراهيم مصطفى

رأي 10
تحول الأجهزة الأمنية إلى نقيض مفهوم الدولة
وضاح شرف الدين

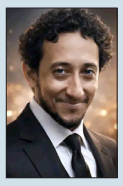

كتابات 12
تصنيف الجماعة إرهابية.. دلالات ومآلات
عروة الصادق

# جولة (صمود) الأوروبية تربك دعاة الحرب.. والاجتماع مع (الجنائية) و(حظر الأسلحة الكيميائية) يرعبهم

**عواصم: (ديسمبر)**

عقد وفد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، برئاسة رئيس التحالف دكتور عبالله حمدوك، وخلال زيارته للعاصمة الألمانية برلين يوم أمس الأربعاء اجتماعاً مع وزير الخارجية الألماني يوهان فادافول ووزيرة الدولة في وزارة الخارجية الألمانية السيدة سيراب جوله. وبحث اللقاء جهود إنهاء الحرب وإحلال السلام بالسودان والجهود الألمانية والأوروبية الهادفة لوقف الحرب في السودان والتنسيق مع الرباعية.

وجدد وزير الخارجية الألماني دعم بلاده واهتمام حكومته، على أعلى مستوى، بالمشاركة والمساهمة الفعالة في إنهاء كارثة الحرب، إضافة إلى بحث الدور الألماني في استضافة مؤتمر وزراء الخارجية الأوروبيين المقرر في أبريل المقبل.

واتسم النقاش، خلال الاجتماع الذي استمر لأكثر من ساعة، بدرجة عالية من التوافق السياسي حول دعم السودان واستمرارية الانتقال الديمقراطي، وآليات ضمان استقرار البلاد وتعزيز جهود السلام، والتحول المدني الديمقراطي.

وفي سياق متصل عقد وفد من تحالف (صمود) ببرلين مساء أمس الأربعاء لقاءً مع الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي دكتور علي الحاج، وناقش الطرفان خلال اللقاء قضايا وقف الحرب وتحقيق السلام، وتطابقت وجهات نظر الجانبين حول أهمية توحيد الجهود المدنية والسياسية للوصول لحل وطني شامل ينهي معاناة السودانيين، والتأكيد على أهمية إطلاق حوار جاد ومسؤول بين القوى السياسية المدنية الرافضة للحرب، يقوم على أسس ومبادئ واضحة.

وكان وفد تحالف (صمود) قد استهل زيارته لألمانيا بالمشاركة نهار أمس الأربعاء في ورشة حوارية رفيعة نظمتها كل من مؤسستي (بيرقوهوف فاونديشن) و(دوستا آفريكا فاونديشن) بمشاركة واسعة من المنظمات الألمانية، وممثلين لوزارتي الخارجية الألمانية والبريطانية، إلى جانب برلمانيين وسياسيين ألمان.

وكان وفد تحالف (صمود) قد أنهى زياراته لكل من

وفد تحالف (صمود) وممثلين للجهات المنظمة للورشة الحوارية التي اقيمت نهار أمس الأربعاء ببرلين

فرنسا والنرويج وهولندا والتي عقد فيها لقاءات رسمية ومع منظمات للمجتمع المدني والسودانيين الموجودين في تلك الدول. وتم خلال تلك اللقاءات عرض رؤية وموقف تحالف (صمود) لوقف الحرب وتحقيق السلام وتأسيس حكم مدني ديمقراطي مستدام.

وفي سياق متصل شن إعلاميون مرتبطون بسلطة بورتسودان حملة انتقادات واسعة على لقاء وفد من تحالف (صمود) مع رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير توماس شيب الذي أشار لوجود تعقيدات إجرائية تحول دون إصدار قرار بإرسال فريق ميداني لجمع الأدلة والبراهين التي تثبت استخداماً للأسلحة الكيميائية المتهم بها الجيش، تتمثل في ضرورة الحصول على الأغلبية الكافية داخل المكتب التنفيذي للمنظمة.

وسبقت ذلك، حملة أخرى انتقدت إشادة رئيس تحالف (صمود) دكتور عبدالله حمدوك، خلال لقاء مع (فرانس 24)، بتقرير المحطة حول استخدام الأسلحة الكيميائية الذي تم نشره عبر حلقتين وقدم أدلة وإثباتات تتبعت شراء واستيراد براميل مستخدمة في غارات جوية شنها الجيش في قري ومصفاة الجيلي.

وأشار مراقبون، في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر)، بأن هذه الحملات مرتبطة بقيادة الجيش المنزعجة والمتوترة من تبعات وتداعيات أي تحركات تعيد موضوع الأسلحة الكيميائية للواجهة مجدداً، بسبب حساسية القضية التي ثبت بعض أدلتها ونتجت عنها عقوبات أمريكية على سلطة بورتسودان وعلى قائد الجيش، باعتبار أن تلك التحركات ستؤثر سلباً على محاولات طي هذا الملف وعلى رأسها قرارات الإحالة التي شملت عدداً من القيادات العسكرية المتهمة بالتورط في هذا الملف، معتبرين تناول (صمود) لهذا الملف ضمن جولتها مهدداً لكل محاولات طمس وإخفاء هذه القضية.

في سياق آخر استبقت منصات إعلامية مرتبطة بالفلول اجتماعاً بين تحالف (صمود) والمحكمة الجنائية الدولية بنشر أخبار كاذبة برفض وامتناع المحكمة مقابلة الوفد، إلا أن مصادر مطلعة أكدت لـ(ديسمبر) عقد اللقاء الذي أكدت فيه (صمود) موقفها من ضرورة تسليم كل المطلوبين في تجاوزات وجرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية وعلى رأسهم الرئيس المخلوع عمر البشير وشمول ولايتها كل نطاق الجرائم والتجاوزات في كل مناطق الحرب بالسودان منذ 15 أبريل 2023م.

وطبقاً لذات المصادر فإن عدم الإعلان عن اجتماع وفد من (صمود) مع المحكمة الجنائية الدولية راعى الطبيعة القانونية للمحكمة كجهة مناط بها الفصل في النزاعات. لكن أحد تلك المصادر قال لـ(ديسمبر) إن هذه الطبيعة القانونية الحيادية لا يعني الامتناع عن دعمها وتأكيد اختصاصها في النظر في الدعاوى وتمديد ولايتها في وقت يجابه هذا الاختصاص بالرفض وعدم الاعتراف وأردف: «حينما يقر الاختصاص ويتم تمديد الولاية ويمثل المتهمون وقتها سيكون الحديث عن وجوب حياديتها متسقاً وصحيحاً، وهو ما لا ينطبق في الحالة الراهنة التي يسعى البعض لتكريس حالة الإفلات من العقاب».

## القاهرة تشهد ختام فعاليات الاحتفاء بالأستاذ شرحبيل أحمد

**القاهرة: (ديسمبر)**

اختتمت بالعاصمة المصرية الاحتفائية الخاصة بتكريم الموسيقار والفنان المبدع الأستاذ شرحبيل أحمد بليلة التكريم التي استضافها مسرح الجلاء يوم السبت 24 يناير الجاري، في حفل قدر عدد المشاركين فيه بحوالي ألف شخص، ولفت أحفاد المحتفى به وخطفوا الأضواء بعد مشاركتهم خلال فعاليات التكريم المختلفة في الغناء والعزف.

لم يكن شرحبيل أحمد فناناً للسودانيين فحسب، بل امتد تطربه العالي إلى فضاءات العالم وشعوبه المختلفة المتذوقة للونية شرحبيل وموسيقى الجاز التي بهرت نجوم الفن العالمي والعربي ورددوها في محافل مختلفة. ومنذ أغسطس الماضي كانت اللجنة العليا لتكريم الفنان شرحبيل أحمد واللجان المصاحبة لها تواصل ليلها بنهارها لتكون في الموعد الذي انتظره جمهور شرحبيل الواسع في القاهرة وخارجها. بدأت فعاليات التكريم بأول فعالية في الثامن من يناير الجاري حتى تم تتويج هذا المجهود الضخم بالحدث الأكبر في الرابع والعشرين من هذا الشهر في مسرح الجلاء التابع للقوات المسلحة المصرية، بمشاركة مصرية رفيعة المستوى، فضلاً عن حضور أسرة الفنان شرحبيل أحمد على رأسهم زوجته الفنانة زكية أبوالقاسم وأبناؤه محمد وأحمد وشريف وعدد من الأحفاد الذين بهروا الحضور بمشاركتهم بالعزف والغناء لعدد من أعماله.

عملت اللجنة الفنية منذ تكوينها على تكثيف بروفاتها الفنية للفرق الموسيقية المشاركة في الفعالية، بقيادة كبار الموسيقيين مثل الدكتور كمال يوسف، قائد فرقة التِبر الموسيقية، ودكتور النور حسن، قائد كورال أصوات سودانية، والموسيقار الصافي مهدي، وقدم الموسيقار الفاتح حسين وصلات موسيقية من ألحان شرحبيل أحمد، وشارك الفنان يوسف الموصلي بأغنية «مين في الأحبة»، كما شارك أيضاً الفنان النوبي محمد سكوري بتراث صوفي، والفنانة ربا إمام بأغنية «بحري» التي كتب كلماتها شرحبيل أحمد، وقدمت الفنانة فدوى محمد عثمان أغنية «شورتني تو».

عدد من الشخصيات البارزة في مجال الفن والمسرح تحدثوا عن جوانب مختلفة، وقدموا شهاداتهم الشخصية عن مراحل مختلفة من مسيرة الفنان شرحبيل أحمد. وقالت الفنانة هادية طلسم إن شرحبيل أحمد خلق مدرسة جديدة في موسيقى الجاز والغناء باللغة العربية، وقد نجح نجاحاً كبيراً في السودان وخارج السودان وقدم أعمالاً مختلفة في ألمانيا وغيرها.

وأكد الدكتور نصر الدين شلقامي، رئيس اللجنة العليا، على أن التكريم يجيء والسودان يشهد مأساة الحرب، وأن تكريم شخصية مثل شرحبيل يمثل انتصاراً لقيم المحبة والسلام وتجسيداً لمعانيها، وأوضح أن اللجنة حرصت على أن يتجاوز التكريم الإطار الاحتفالي، ليصل إلى بُعدٍ إنساني حقيقي يمس حياة الناس، مشيراً إلى أن المبادرة تمثل رسالة محبة ووفاء من اللجنة ومن الفنان المحتفى به إلى كل بيت سوداني.

تغطية شاملة ص (6)

**لـ(ديسمبر) كلمة** طـالـع ص (3)

### استغلال الحريات لممارسة الإرهاب

## خلافات «الفلول» بهولندا تكشف عن تفاصيل مخطط لاغتيال احد مناصري (تأسيس) بيوغندا

**أمستردام: (ديسمبر)**

اعتقلت السلطات الأمنية الهولندية اللاجئ السوداني سامر جويلي واستجوبته الأسبوع الماضي حول محاولة لاغتيال وتصفية الناشط المدني السوداني مهند حامد، المؤيد والمساند لتحالف (تأسيس)، الذي يعيش في هولندا بصفة لاجئ أيضاً.

وأظهرت الوقائع المتعلقة بهذه القضية ارتباطها بلجنة دعم القوات المسلحة السودانية في هولندا ونشاطها الإرهابي بتدبير محاولة اغتيال لأسباب سياسية عن وجود صلة بين هذه المجموعة والمدعو ياسر محمد الذي ظهر في مقطع فيديو مؤخراً محاولاً التحرش بالقيادي بتحالف (صمود) ونائب رئيس حزب المؤتمر السوداني المهندس خالد عمر يوسف بعد ندوة (صمود) هذا الأسبوع بهولندا.

ووجه سامر جويلي في مقطع فيديو سجله ونشره، بعد إطلاق سراحه اتهامات للاجئ السوداني محمد صديق مساعد، زميله في لجنة دعم القوات المسلحة التي ترعاها السفارة السودانية في هولندا، بتسجيل مكالمة بينهما حول تدبير محاولة الاغتيال وتسليمها للسلطات الأمن الهولندية.

وهدد في تسجيل فيديو تم تداوله على نطاق واسع وسط مجموعات السودانيين على تطبيق واتساب في هولندا، بكشف المزيد عن تآمر زميله محمد مساعد بالتعاون مع ضابط جهاز الأمن السوداني الذي يعمل في السفارة السودانية في لاهاي، مضيفاً أن مساعد هو الذي عرض عليه خطة اغتيال الشاب مهند حامد أثناء زيارة له إلى يوغندا.

فيما رد محمد مساعد بتسجيل صوتي في نفس المجموعات أكد فيه أن سامر جويلي هو الذي اقترح خطة الاغتيال وأنه يحتفظ بتسجيل صوتي لكل المكالمات التي دارت بينهما بهذا الخصوص، وأنه سينشرها في المجموعات خلال وقت قصير.

وتبادل جويلي ومساعد اتهامات بالعمل في تحويل وغسيل الأموال وإيجار المساكن المدعومة بالباطن وتجارة رخص القيادة المزورة من شرق أوروبا والتلاعب في نظم الدعم الاجتماعي والتهرب الضريبي.

وبذلت الجماعة المتعاونة مع السفارة جهوداً للصلح بينهما باءت بالفشل، وتزعم هذه المحاولات المدعو ياسر محمد الذي حاول التحرش بالمهندس خالد عمر يوسف أثناء زيارة وفد صمود الأخيرة لهولندا، وهو ما يظهر صلته بهذه المجموعة وأنشطتها.

وكانت السلطات الأمنية الهولندية قد اعتقلت سامر جويلي واستجوبته ثم أطلقت سراحه، كما زارت الشرطة منزل مهند حامد للاطمئنان على سلامته. وكان مهند في زيارة ليوغندا بالفعل في الفترة التي تم فيها اعتقال واستجواب سامر جويلي.

# تصريحات متضاربة لوزير داخلية سلطة بورتسودان حول القبض على البشير

**عواصم: التقاط (ديسمبر)**

نقلت عدد من المنصات الاعلامية مساء أمس تصريحات منسوبة لوزير داخلية سلطة بورتسودان الفريق بابكر سمرة أعلن فيها إعادة القبض على الرئيس المخلوع عمر البشير في ما تواصل الشرطة جهودها لتعقب بقية قيادات النظام السابق الهاربين من السجون بعد اندلاع الحرب في 15 ابريل 2023م.

وطبقاً لتلك المنصات الإعلامية فإن سمرة أشار خلال مقابلة أجرتها معه (بي بي سي) إلى أن البشير يخضع لرقابة مشددة من قبل الشرطة والسلطات القضائية، وشدد على استمرار عمليات البحث للقبض على بقية المتهمين والمحكومين الهاربين من السجون.

وأكد سمرة عدم وجود أي توجه لإعادة قانون النظام العام، موضحاً أن الحملات الجارية التي تشنها قوات تابعة لوزارة الداخلية تهدف فقط إلى حماية المواطنين والحفاظ على الأمن العام.

وفي سياق متصل اعتبر مراقبون أن تصريحات سمرة حول القبض على البشير «غامضة ومتناقضة»، حيث تحدث عن القبض عليه وهو ما يعني إيداعه السجن، قبل أن يشير في جزئية أخرى «لخضوعه لرقابة مشددة» من الشرطة والسلطات القضائية وهذا يعني «وجوده خارج السجن»، منوهين في ذات الوقت إلى أن الحديث عن مساعي البحث عن قادة النظام السابق الهاربين من السجون «هو لذَرّ الرماد في العيون، فأماكنهم معلومة بل إن بعضهم يجتمع بقيادات رفيعة في سلطة بورتسودان وعلى رأسهم قائد الجيش شخصياً بطرق مباشرة أو غير مباشرة»، مشيرين إلى أن هذه التصريحات مقصدها «نفي صلة وتأثير منسوبي النظام السابق والإسلاميين وسيطرتهم على الأوضاع بغرض خداع المحيطين الإقليمي والدولي، في حين أن الوقائع تثبت وتؤكد تلك السيطرة بشكل كامل».

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
29 يناير 2026م
https://decembernews.com

# وفد تحالف (صمود) يختتم زيارته لفرنسا

**باريس: (ديسمبر)**

اختتم وفد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) زيارة رسمية إلى الجمهورية الفرنسية، شملت سلسلة من اللقاءات السياسية والفكرية المهمة، وذلك في إطار جهوده المتواصلة لحشد الدعم الدولي من أجل وقف الحرب في السودان، ومعالجة تداعياتها الإنسانية، والدفع نحو انتقال مدني ديمقراطي مستدام.

واستهلّ الوفد زيارته إلى العاصمة الفرنسية باريس بلقاء رسمي مع السيدة إيمانويل بلاتمان، مديرة إفريقيا والمحيط الهندي بوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية وسفيرة فرنسا السابقة في الخرطوم، وذلك بحضور مسؤولين معنيين بملف القرن الإفريقي والسودان. وتناول اللقاء تطورات الأوضاع في السودان، والآثار الإنسانية الكارثية للحرب، وسبل اضطلاع فرنسا بدور فاعل في دعم الجهود الدولية الرامية إلى الوقف الفوري للحرب، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

وترأس الوفد رئيس التحالف الدكتور عبد الله حمدوك، وضم في عضويته الأستاذ بابكر فيصل، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بتحالف (صمود)، إلى جانب عدد من قيادات التحالف.

وفي سياق الزيارة، عقد الوفد لقاءً موسعًا مع المركز الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)، بحضور خبراء وباحثين ومسؤولين مهتمين بالشأن الإفريقي والسوداني، حيث استعرض الوفد رؤية تحالف (صمود) لوقف الحرب وتحقيق السلام، وسبل إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين، وأهمية تأسيس دولة مدنية ديمقراطية موحدة في السودان.

وتناول الاجتماع الآثار الإنسانية الكارثية للحرب، بما في ذلك النزوح الواسع، وتدهور الأوضاع المعيشية، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. كما ناقش اللقاء ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بدور فاعل في الضغط من أجل الوقف الفوري للحرب، تفاديًا لمخاطر تفكك الدولة السودانية وتحول السودان إلى بؤرة تهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وقدم الوفد شرحًا وافيًا لرؤية (صمود) لمعالجة الأزمة السودانية، والتي تقوم على إعلان هدنة إنسانية عاجلة دون شروط مسبقة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، وتهيئة المناخ لانطلاق عملية سياسية شاملة لا تستثني سوى الحركة الإسلاموية الإرهابية وواجهاتها، مع ربط المسار الإنساني بالمسار السياسي بصورة متكاملة.

كما أكد الوفد على أهمية إنجاح مساعي الآلية الرباعية، وضرورة ربط وقف إطلاق النار بالحل السياسي الشامل، بما يحقق السلام المستدام ويضع حدًا لمعاناة الشعب السوداني.

وشدد وفد (صمود) على ضرورة المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت خلال النزاع، وفقًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

كما جدد الوفد إدانته لكافة التدخلات الخارجية السلبية التي تسهم في إطالة أمد الحرب وتعقيد الأزمة الإنسانية، داعيًا إلى ممارسة أقصى الضغوط الدولية على أطراف الصراع لوقف الحرب فورًا.

وعلى الصعيد الجماهيري، أقام تحالف (صمود) ندوة سياسية موسعة في باريس بحضور نوعي من أبناء الجالية السودانية وناشطين ومهتمين بالشأن السوداني، حيث قدم كل من الدكتور عبد الله حمدوك والأستاذ بابكر فيصل مداخلات تناولت مستقبل التحالف ورؤيته السياسية ودوره في بناء جبهة مدنية واسعة. وشهدت الندوة تفاعلًا كبيرًا ونقاشًا مثمرًا حول تطورات الأوضاع في السودان، ودور السودانيين في فرنسا وأوروبا في دعم قضايا السلام والديمقراطية.

وأكد تحالف (صمود) في ختام الزيارة أن هذه اللقاءات تمثل خطوة مهمة في توسيع التواصل الدولي وتعزيز الشراكات مع القوى الداعمة للانتقال الديمقراطي في السودان، مجددًا التزامه الكامل بالعمل من أجل وقف الحرب، وتحقيق السلام، وبناء دولة مدنية ديمقراطية تلبي تطلعات الشعب السوداني.

# افتتاح مدرسة «العهد الجديد» بمعسكر رواندا

**الفاشر: (ديسمبر)**

استقبل النازحون بمعسكر رواندا-الفاشر بالترحاب اكتمال المرحلة الأولى لإنشاء «مدرسة العهد الجديد» الأساسية داخل المعسكر، بمبادرة من «منظمة الأمل والملاذ للاجئين» و»منظمة مناصرة ضحايا دارفور» وبالتعاون مع جميعة «يلا نبتسم» الطوعية.

وتم افتتاح المدرسة في احتفال كبير في يوم 26 يناير 2026 بعد أن اكتمل تشييدها بجهد ذاتي من المنظمات الثلاث، حيث تم إنشاء 6 فصول دراسية ومكتب للمعلمين و4 مرافق صحية.

ورغم هذا الإنجاز الكبير، لا تزال المدرسة تواجه تحديات جسيمة، وعلى رأسها النقص الحاد في الإجلاس والمقاعد الدراسية والمستلزمات التعليمية الأساسية، الأمر الذي يعيق بدء العملية التعليمية لمئات الأطفال.

وقد أطلقت منظمة الأمل والملاذ للاجئين

ومنظمة مناصرة ضحايا دارفور نداءً إنسانيًا عاجلًا إلى كافة المنظمات المحلية والإقليمية والدولية للتدخل السريع ودعم هذه المدرسة، بما يضمن حق أطفال معسكر رواندا في التعليم الآمن.

ومن المعروف أن معسكر رواندا يستوعب أكثر من نصف مليون نازح، معظمهم من النساء والأطفال، في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، مع غياب شبه كامل للخدمات الأساسية وعلى رأسها التعليم.

# لجنة المعلمين تسخر من «الجس بعد الضبح»

**الخرطوم: (ديسمبر)**

سخرت لجنة المعلمين السودانيين من تصريحات وزير المالية السوداني، جبريل إبراهيم، والتي أعلن فيها عن شروع المجلس الأعلى للأجور في ترتيبات زيادة مرتبات العاملين بالدولة.

واعتبر بيان للجنة المعلمين السودانيين بتاريخ 23 يناير 2026 أن هذه سابقة لم تحدث على مر تاريخ الميزانيات العامة بالسودان، إذ لأول مرة ينعقد المجلس الأعلى للأجور للنظر في زيادة المرتبات، بعد إجازة الميزانية.

وكان الدكتور جبريل إبراهيم أعلن بمناسبة تدشين بنك السودان المركزي عمله رسميًا بالخرطوم، أن زيادة الأجور ستكون ملموسة وتدريجية وبالقدر الذي لا يؤدي لارتفاع التضخم.

وأوضح البيان أن مهمة المجلس الأعلى للأجور تبدأ قبل إجازة الميزانية، برفع تصور للحد الأدنى والأعلى للأجور، على أساس دراسات اقتصادية لواقع تكلفة المعيشة، معتبراً أن دعوة المجلس للاجتماع بعد إجازة الميزانية، يعد عدم احترام للعاملين وعدم تقدير لمعاناتهم، ومحاولة للخداع لا تليق بدولة محترمة.

ووصفت لجنة المعلمين هذه الأفعال بأنها تمثل استهتاراً بيناً في حق العاملين وأسرهم في الحياة الكريمة، وجعلهم يعجزون عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، مؤكدة على ضرورة وقف الحرب اليوم قبل الغد، باعتبارها أم الشرور وسبب رئيس في ما يعانيه الجميع.

وطالبت برفع الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 216 ألف جنيه، وأن يصاحب ذلك دفع متأخرات مرتبات العاملين التي وصلت إلى 14 شهراً، ومراجعة البدلات ذات القيمة الثابتة.

وشددت لجنة المعلمين السودانيين على رفضها ومقاومتها لأي زيادة لا تأخذ في الاعتبار التدهور المريع الذي وصل إليه حال المعلمين، وحذرت من محاولات الخداع وعبارات التخدير والغش التي درج عليها وزير المالية الذي لم يجرؤ على الإفصاح عن حجم الزيادة، ونسبتها.

جدول مقارنة الأجور بعد تعديل الحد الأدنى لـــ 216000 جنيه

| الدرجة | المرتب الأساسي بالحد الأدنى 12000 | صافي المرتب | المرتب الأساسي بعد تعديل الحد الأدنى لـــ 216000 | صافي المرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 69.132 | 223.000 | 1.244.376 | 4.014.000 |
| 2 | 61.965 | 171.000 | 1.115.370 | 3.078.000 |
| 3 | 55.541 | 146.000 | 999.738 | 2.628.000 |
| 4 | 49.738 | 127.000 | 895.284 | 2.286.000 |
| 5 | 44.622 | 120.000 | 803.196 | 2.160.000 |
| 7 | 35.850 | 97.000 | 645.300 | 1.746.000 |
| 8 | 32.134 | 87.000 | 578.412 | 1.566.000 |
| 9 | 28.802 | 81.000 | 518.436 | 1.458.000 |
| 10 | 25.817 | 56.000 | 464.706 | 1.008.000 |
| 11 | 23.140 | 49.000 | 416.520 | 882.000 |
| 12 | 20.741 | 42.000 | 373.338 | 756.000 |
| 13 | 18.591 | 40.000 | 334.638 | 720.000 |
| 14 | 16.664 | 39.000 | 299.952 | 702.000 |
| 15 | 14.936 | 35.000 | 268.848 | 630.000 |
| 16 | 13.388 | 30.000 | 240.984 | 540.000 |
| 17 | 12.000 | 25.000 | 216.000 | 450.000 |

# حملة لتحصين 6 ملايين طفل في دارفور ضد الحصبة

**الفاشر: (ديسمبر)**

أعلن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) عن إطلاق حملة في بداية شهر يناير الحالي لتطعيم 6 ملايين طفل في إقليم دارفور ضد الحصبة. وتنفذ الحملة بالتعاون مع السلطات الصحية في ولايات دارفور الخمس التي تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع، بدعم مباشر من التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي).

وقد باشرت الفرق الصحية عملية توزيع اللقاحات والحقن وصناديق التطعيم الآمنة، بما يؤمن وصولها بشكل آمن إلى الكوادر الصحية في كل أنحاء الإقليم للقيام بمهمة تحصين الأطفال ضد الحصبة والحصبة الألمانية بالرغم من الظروف الصعبة اتي يواجهها إقليم دارفور.

# التيار الثوري يقاطع «مسار نيون»

**كمبالا: (ديسمبر**

قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان- التيار الثوري الديمقراطي تعليق مشاركتها في الاجتماعات التي تنظمها منظمة «بروميديشن» الفرنسية التي تشرف وتمول «مسار نيون» بعد تلقيها دعوة للمشاركة في اجتماعات قادمة مع تحالف «تأسيس» و»الكتلة الديمقراطية» كلٍّ على حدة.

واتخذ القرار خلال اجتماع المكتب القيادي للتيار الثوري الديمقراطي الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي، والذي ناقش من بين موضوعات أخرى الاجتماع الثاني الذي عقدته منظمة بروموديشن للمؤتمر الوطني وواجهاته في كوالالمبور- ماليزيا، في الفترة من 20- 22 يناير الجاري وبمشاركة 15 من واجهات المؤتمر الوطني وفروعه.

ودعا التيار الثوري الديمقراطي قوى الثورة والتغيير لاتخاذ موقف مماثل بالنظر إلى أن اجتماعات ماليزيا ضمت قوى الحرب والمؤتمر الوطني وواجهاته، والهدف النهائي منها سيكون تطبيع المؤتمر الوطني وضمه لـ»مسار نيون» الذي يضم الكتل الأخرى.

واعتبر التيار الثوري الديمقراطي أن قبول مسار ماليزيا «يتعارض مع التعهدات أمام شعبنا برفض المؤتمر الوطني وواجهاته، ومطالبتنا بتصنيفه كحركة إرهابية، كما أنه يتعارض مع التزامنا بإعلان نيروبي للمبادئ ولتصنيف الحركة الإسلامية كحركة إرهابية، مثلما يتعارض مع إعلان الرباعية»، ووصف مسار ماليزيا بأنه مكافأة لقوى الحرب من الإسلاميين مع رفضهم للسلام حتى في اجتماعاتهم الأخيرة في ماليزيا.

# الموت يغيب الرمز الوطني أمين عكاشة

**القاهرة: (ديسمبر)**

غيب الموت الرمز الوطني التاريخي أمين عكاشة الذي يعد رمزاً تاريخياً يمثل ويجسد وحدة السودان الكبير بشماله وجنوبه، بعد وفاته بالعاصمة المصرية القاهرة يوم السبت الماضي، بعد معاناة من المرض حيث دفن بالعاصمة المصرية في الساعة الرابعة من عصر ذات يوم وفاته بحضور أبنائه وعدد من المقربين.

ونُقل الفقيد إلى القاهرة بعد وعكة صحية ألمَّت به وألزمته السرير الأبيض بأحد مستشفيات جوبا عاصمة جنوب السودان، وظل في مشفاه بالعاصمة المصرية حتى وفاته يوم السبت الماضي، حيث أقيم له عزاء بمسجد عبد الله مكاوي بالدقي وسط حضور كبير من السودانيين والسودانيات.

ويعد عكاشة شخصية سياسية واقتصادية ووطنية سودانية، حيث جمع في أصوله بين دولتي السودان الكبير، ويعد من مؤسسي الحزب الوطني الاتحادي قبل استقلال السودان ثم الحزب الاتحادي الديمقراطي، وتولى مسؤولية ملف جنوب السودان بالحزب، وكان صاحب علاقات وصلات وثيقة ووطيدة بالقيادات الجنوب سودانية السياسية والعسكرية، وعُرف عكاشة بجانب نشاطه السياسي بعمله الاقتصادي الإنتاجي في دولتي السودان.

جسد عكاشة قاسماً مشتركاً بين السودانيين رغم اختيار جنوب السودان الانفصال كدولة مستقلة في يوليو 2011م، وهو ما جعله محل قبول واحترام لدى كل السودانيين في حياته وحتى عند مماته، والتي تبدت في مشاعر الحزن المشترك التي طالت كل السودانيين من حلفا إلى نمولي وفي مناطق اللجوء خارج السودان.

تتقدم (ديسمبر) بخالص التعازي لكل أفراد اسرته ولكل السودانيين والسودانيات بالسودان الكبير في هذا الفقد الجلل، وتسأل الله تعالى الرحمة والمغفرة والرحمة للفقيد، وأن يلزم أهله وذويه الصبر وحسن التعازي «إنا لله وإنا إليه راجعون».

# مقال للبرهان بدورية تركية صدر منها عدد واحد فقط

**انقرة: (ديسمبر)**

احتفت منصات إعلامية وإعلاميون داعمون لمعسكر بورتسودان بمقال نشره القائد العام للجيش، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، في إصدارة تركية حملت اسم (ألمانك دبلوماتيك). ونُشر المقال كافتتاحية لعدد المجلة، وجاء بعنوان (إطار عمل حول أزمة السودان... السيادة والشرعية وإعادة الإعمار). وأظهرت معلومات تحصلت عليها (ديسمبر) أن الإصدارة المذكورة تحمل الرقم (2) وسبقتها إصدارة سابقة ووحيدة قبل عام. وتضمنت الإصدارة الأخيرة عدم وحدة في المواضيع التي كان من المقرر أن تتناول العلاقات السودانية التركية.

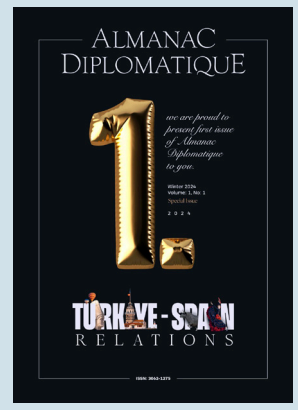


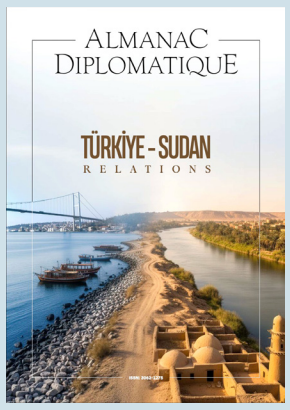


غلاف العددين الأول والثاني من المجلة الدورية التركية

في ذات السياق جمعت صحيفة (ديسمبر) معلومات عن دورية (ألمانك دبلوماتيك)، التي نشر فيها قائد الجيش مقاله السابق، وخلص البحث إلى أن الإصدارة المذكورة تصدر مرة كل عام، ويحمل ذلك العدد الرقم (2) وسبقه العدد الأول الذي صدر في ديسمبر 2024م. خُصص العدد الأول للعلاقات التركية الإسبانية، فيما خُصص العدد الثاني للعلاقات السودانية والتركية.

تلاحظ أن العدد الخاص بالعلاقات التركية الإسبانية تناول عدة مواضيع مرتبطة بالبلدين، منها العلاقات المرتبطة بالأمن والدفاع والسياسية الخارجية وحلف شمال الأطلسي والحوكمة العلمية وتشريعات الجرائم الإلكترونية والتحديات المشتركة جراء الهجرة ومستقبل التكامل التكنولوجي.

بالنظر للعدد رقم (2)، المخصص للعلاقات السودانية التركية، فتلاحظ أن محتوياته جاءت على عكس محتويات العدد السابق. حيث تناول مقال واحد (الأسس التاريخية والثقافية للعلاقات السودانية والتركية)، فيما تناولت بقية المقالات قضايا كأبيي وأسباب حرب 15 أبريل ودراسة تحليلية للإعلام ومخاطر تقسيم السودان، واستعراض لكتاب بروفسور عبداللطيف الطيب (الأحاجي السودانية)، فيما تناول الاستعراض الثاني كتاباً عن العلاقات السودانية التركية، وتضمن ذات العدد موضوعاً خاصاً بحزب العمال الكردستاني والموقف منه في دول فرنسا وألمانيا وبلجيكا.

في ذات السياق عزا مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) التباين الكبير بين العدد الخاص بالعلاقات مع إسبانيا عند مقارنته بالعدد الخاص بالسودان إلى ما اعتبروه قيام جهات رسمية سودانية بتمويل العدد، حيث كان تركيزها الأساسي نشر مقال قائد الجيش دون الاهتمام المهني والأكاديمي ببقية المحتويات، وهو ما جعله يخرج «فاقداً للوحدة الموضوعية وخارج سياق القضية المركزية ممثلة في العلاقات السودانية التركية التي كان بالإمكان تغطيتها من جوانب عديدة؛ سياسية وعسكرية واقتصادية وتاريخية بين البلدين».

ومضوا لأكثر من ذلك حينما توقعوا أن تكون ذات الجهة السودانية التي تولت تحرير العدد وتمويله فشلت في إكمال محتويات العدد، وفق المعايير الموضوعة، حيث قامت «بحشوه بأي مواضيع» وإكمال العدد المذكور بمواضيع خارج السياق السوداني نفسه كموضوع كتاب العلاقات التركية الإفريقية والموضوع الخاص بحزب العمال الكردستاني.

وخلص المراقبون إلى أن محتوى العدد، وفقاً لهذه المعايير، يعد «فضيحة، ولتجنب هذا الأمر تم تسليط أضواء كثيفة على مقال البرهان وكأنه إنجاز غير مسبوق لإخفاء تلك الفضيحة المتصلة بالمحتوى، لتضاف إليها أخرى هي أن الإصدارة المذكورة هي الثانية في تاريخ المؤسسة التركية التي تصدرها سنوياً مرة واحدة كل عام».

# حركة جبريل تسمي أحد مطلوبي الجنائية الدولية «مستشاراً عسكرياً»

**عواصم: (ديسمبر)**

أصدر رئيس حركة العدل والمساواة السودانية ووزير المالية والاقتصاد جبريل إبراهيم قراراً قضى بتعيين الجنرال عبدالله بندة مستشاراً عسكرياً لرئيس الحركة، ومنحه عضوية المكتب التنفيذي لحركة العدل والمساواة.

ويعد بندة أحد أبرز المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية بعد رفضه المثول أمامها مجدداً، بعد مثوله الأول وأخذ أقواله حول واقعة الهجوم على قوات الاتحاد الإفريقي بمنطقة حسكنيتة في أكتوبر 2007م والتي راح ضحيتها (7) من الجنود النيجريين. وزعمت حركة التحرير بقيادة مني اركو مناوي أن بندة «قتل في مواجهات مسلحة» قبل أن يظهر بشكل علني عقب اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023م مقاتلاً ضمن القوات المشتركة المتحالفة مع الجيش. ومثل إخفاء ورفض تسليم بندة «فضيحة أخلاقية لحركة تحرير السودان وقائدها مني أركو مناوي الذي كان يدعو النظام السابق لتسليم المطلوبين، في الوقت الذي كان يوفر الحماية الكاملة لمطلوبين آخرين على رأسهم بندة».

قرار تعيين عبدالله بندة

وتوقع مراقبون أن يحدث تعيين بندة مستشاراً عسكرياً لدى العدل والمساواة قدراً من التوتر بينها وحركة تحرير السودان التي يقودها مني أركو مناوي، باعتبار أن الرجل ظل يشغل موقعاً قيادياً عسكرياً ضمن قوات حركة مناوي المقاتلة بجبهة دارفور قبل تعرضه للإصابة العام السابق ونقله للعلاج في الخارج ثم عودته للظهور مجدداً.

# «كباشي» يظهر إعلامياً بعد تسريب إقالته

**عواصم: (ديسمبر)**

نشرت وكالة السودان للأنباء الرسمية ومنصات ما يعرف باسم مجلس السيادة صوراً ومقطع فيديو ظهر فيها نائب القائد العام الفريق أول شمس الدين كباشي خلال لقائه بمكتبه لرئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس.

كباشي وكامل إدريس

وطبقاً لوكالة الأنباء الرسمية فإن إدريس زار كباشي في مكتبه وقدم له التهنئة بمناسبة انتصارات الجيش العسكرية في كردفان والنيل الأزرق، كما قدم تنويراً عن سير عمل اللجان المعنية بتوفير الخدمات والعودة الطوعية لمواطني العاصمة، كما وعد في ذات الوقت بتقديم الإسناد والخدمات الضرورية لمناطق جنوب كردفان المتأثرة بالحرب.

وظلت الأخبار الخاصة بأنشطة كباشي غائبة لفترات طويلة عن تغطيات إعلام مجلس السيادة أو وكالة الأنباء الرسمية، واقتصرت في الفترة الأخيرة على لقطات مصورة تظهر مشاركته في اجتماعات رسمية سياسية ضمن ما يعرف بمجلس السيادة أو أي من مؤسسات سلطة بورتسودان، سواء كان اجتماعاً مشتركاً أو لمجلس الأمن والدفاع الوطني.

وتأتي هذه التطورات على خلفية تسريب مكالمات نشر بين وزير المعادن نورالدائم طه ورئيس مسار الشمال محمد سيد أحمد الحكومي أشار فيه الثاني لتزايد فرضيات إقالة وإبعاد كباشي من موقعه فيما يعرف بمجلس السيادة، وهو التسجيل الذي تم تأكيد ما حواه من وجود توجهات لحل مجلس السيادة في مقابلة أجرتها قناة (الجزيرة مباشر) مع الجاكومي، والذي كشف عن وجود مطالب بحل مجلس السيادة وتنصيب قائد الجيش رئيساً للبلاد.

# مباحثات عسكرية وسياسية بين بريطانيا وسلطة بورتسودان

**بورتسودان: (ديسمبر)**

شهدت بورتسودان مباحثات ثنائية بين ممثلين عسكريين ودبلوماسيين لبريطانيا ونظرائهم من سلطة بورتسودان. ترأس الوفد البريطاني مساعد وزير الدفاع البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعضوية المبعوث البريطاني للقرن الإفريقي.

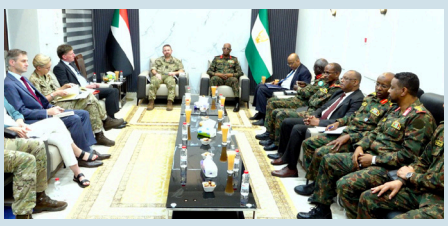

مباحثات الوفد البريطاني مع ممثلي سلطة بورتسودان

وتضمنت المباحثات لقاءات رسمية مع قائد الجيش وقيادات أخرى بسلطة بورتسودان شملت مدير المخابرات ووزير الخارجية، كما عُقد لقاءً ضم ممثلين من وزارتي الدفاع والخارجية بسلطة بورتسودان مع الجانب البريطاني، حيث أكد وفد بورتسودان الانفتاح على كافة المبادرات التي تليبي تطلعات الشعب وتحترم سيادة الدولة ووحدة أراضيها، طبقاً لقولهم. فيما استعرض الجانب البريطاني رؤية لندن لتحقيق السلام.

وشدد كرادور على ضرورة تضافر كافة الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة والشركاء لإنهاء النزاع وتقديم العون الإنساني، ووضع حد للفظائع التي شهدتها القاشر. ولفت إلى أن المملكة المتحدة ستتولى رئاسة مجلس الأمن الدولي الشهر المقبل، كما ستستضيف في أبريل القادم مؤتمراً مشتركاً تعقده ألمانيا في برلين لدعم السودان.

واختتمت المباحثات بالتأكيد على ضرورة الحوار البنّاء وتعزيز التعاون المشترك، بما يخدم المصالح المتبادلة ويدعم مساعي الاستقرار والسلام.

إلى ذلك التقى وفد من الكتلة الديمقراطية ترأسه جعفر الميرغني، رئيس الكتلة الديمقراطية، وعضوية نبيل أديب، عبدالباقي إدريس، مبارك عبد الرحمن أردول ومعتز الفحل بالمبعوث البريطاني الخاص للسودان ريتشارد كرادور، ومدير المكتب السياسي السيدة صوفيا ستيفن، والدكتور خالد الأنصار مستشار شؤون الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

تناول اللقاء مجمل تطورات الأوضاع في السودان وتداعيات الحرب والتحديات الإنسانية المتفاقمة، ومسارات الحل السياسي الممكنة، وتبادل الجانبان وجهات النظر والتقديرات حول سبل دفع العملية السياسية نحو وقف الحرب، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وتهيئة المناخ لعملية انتقالية مستقرة وشاملة.

# حزب التحالف السوداني يعلن تدشين منصاته الإعلامية

**عواصم: (ديسمبر)**

أعلنت دائرة الإعلام بحزب التحالف الوطني السوداني عن تدشينها المرحلة الأولى من منصاتها الإعلامية عبر منصات التداول الرقمي، والتي شملت صفحتين بكل من تطبيقي فيسبوك وأكس (تويتر سابقاً).

وطبقاً لبيان صادر عن دائرة الإعلام فإن المنصات الجديدة هي المعبرة والناقلة لمواقف الحزب ورؤاه في مختلف القضايا، فيما تعد الصفحات والمنصات السابقة - بما في ذلك الموقع الإلكتروني للحزب - خارج منظومة العمل الرسمي، وباتت تمثل «أرشيفاً إسفيرياً لكل مواقف الحزب خلال الحقب المختلفة»، طبقاً لما جاء في البيان.

وأشار البيان لإصدار اجتماع المجلس المركزي في دورة انعقاده الاعتيادية الذي تمت تسميته باسم آخر رئيس للمجلس المركزي الراحل دكتور عبداللطيف العبادي ولا يزال منعقداً حتى الآن وضمن إجراءات الترتيبات الداخلية للحزب بتدشين منصات إعلامية جديدة للحزب في الوسائط الإعلامية المختلفة.

يذكر أن حزب التحالف الوطني السوداني يترأسه اللواء كمال إسماعيل، وهو ضمن القوى السياسة المنخرطة في التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود).

## لـ(ديسمبر) كلمة

# استغلال الحريات لممارسة الإرهاب

شهدت زيارة وفد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) وجولتهم الأوروبية تكراراً بدرجات متفاوتة لحوادث وممارسات خرجت عن تفسير وممارسات التعبير السلمي عن الرأي، وانتقلت فعلياً بمنحىً متصاعد لتصبح ممارسات إرهابية تستغل أجواء الحريات المكفولة لاستهداف القيادات المدنية والديمقراطية الرافضة للحرب.

من يعتقد أن حادثة حصار ومحاولة الهجوم والاعتداء على رئيس وزراء الحكومة الانتقالية دكتور عبدالله حمدوك ومرافقيه خلال مشاركتهم في ندوة بمقر (شاتام هاوس) بالعاصمة البريطانية في أكتوبر 2024م معزولة عما شهدناه في الزيارة الحالية لباريس الأسبوع الماضي، التي شهدت فتح بلاغات لدى الشرطة الفرنسية، وما تلاها لاحقاً تجاه نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بتحالف (صمود) المهندس خالد عمر يوسف بالتهجم اللفظي المتجاوز لكل حدود حرية التعبير، وما نشهده حالياً من حملات تحريضية يتم الإعداد لها، واستباق زيارة وفد (صمود) إلى لندن الداعية لاستهداف وإعاقة نشاط القوى المدنية الديمقراطية المطالبة بوقف الحرب، لا يمكن تفسيرها كحوادث معزولة وغير منهجية، لأن ذلك تفسير يغفل حقيقة وطبيعة هذه الممارسات.

وفي عدد (ديسمبر) هذا الأسبوع نورد معلومات حول مباشرة الشرطة الهولندية تحقيقات حول مخطط لاغتيال مهند حامد المؤيد، بواسطة أعضاء ما تسمى بلجنة دعم القوات المسلحة التي تشرف عليها جهات دبلوماسية بسفارة سلطة بورتسودان. ويجعلنا هذا التطور فعلياً في مواجهة ممارسات ذات طابع أمني منظم تحت مظلة دبلوماسية تستعيد ذات المنهج المتبع خلال فترة حكم النظام السابق، وبالتالي فنحن في مواجهة سلوك منظم ومخطط، وليس ظاهرة تعبِّر عن انفعالات ناتجة عن تداعيات الحرب، ولذلك فهذه الممارسات هي تطبيق لذات ممارسات أطراف الحرب ضد رافضيها في مناطق سيطرتهم، باستخدام التخريب للأنشطة بغرض التخويف وممارسة الإرهاب والعنف القابل للتحول لجرائم جنائية، كما أوضحته تحقيقات قضية المؤيد بهولندا.

ما ذكرناه سابقاً من ممارسات يحظى بدعم منصات إعلامية وإعلاميين لا يكتفون بالنشر ولكنهم فعلياً يحتفون ويحرضون على هذا السلوك، ويصبح ما يقومون به فعلياً بمثابة (تبييض) و(شرعنة) لهذا العنف، عِوَضاً عن الالتزام بدورهم المهني بكبح جماح هذه الممارسات ووقفها، لا جعلها مقبولة ومباحة ومشروعة، وهذا ما يجعل تلك الأصوات لا تمارس عملاً إعلامياً بقدر ما تنتهج أساليب مخالفة للقواعد المهنية، وتصبح ضالعة ومشاركة في هذه الممارسات قولاً وفعلاً.

لقد حان الوقت للنظر لهذه الوقائع وتطوراتها وتصاعدها وتناميها بأعين مفتوحة، لوضع حد نهائي ومفصلي لاستغلال الحريات في شرعنة ممارسة العنف والإرهاب، وترويع الخصوم وحرمانهم المنهجي والمتعمد من حقهم في التعبير عن رأيهم، وقطع الطريق على مساعيهم للسلام لصالح دعوات استمرار الحرب وما يترتب عليها من آثار ومعاناة، خاصة من قبل جهات مرتبطة بحزب المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته أصحاب السجل الإرهابي المعروف والمعلوم. ومن المهم أن لا يقتصر النظر على الممارسين للعنف والإرهاب فقط، وإنما حتى للمحرضين والمشجعين عليه ممن يقدمون أنفسهم كإعلاميين وقادة للرأي.

هناك خياران لا ثالث لهما للتعامل مع هذا الظاهرة؛ أولهما غضّ الطرف وانتظار النتائج الكارثية القادمة في الطريق بموجة من العنف والإرهاب مسنود إعلامياً ومغطى بـ(الحريات)، أو الخيار الثاني بالتعامل الجاد والحاسم تجاه هذه الظاهرة تجاه الممارسين والمحرضين على حد السواء، وحرمانهم من استغلال الحريات لممارسة الإرهاب والتحريض عليه وتوظيفها للترويج للحرب ورفض السلام وموالاة الشمولية والديكتاتورية ومناهضة الديمقراطية والحكم المدني باستغلال واستغفال الحريات!!.

لا للحرب.

# (توباك) يشارك في ندوة (صمود) بهولندا

**عواصم: (ديسمبر)**

حظيت مشاركة محمد آدم الشهير بـ(توباك)، في الندوة التي أقامها التحالف المدني لقوى الثورة (صمود) وتحدث فيها عدد من قادة التحالف، باهتمام كبير لكونه يعد من الشباب المؤثرين خلال ثورة ديسمبر الرافضين للانخراط في الحرب والداعين لتحقيق السلام.

توباك وحمدوك

واستقر توباك بهولندا بعد إنهاء محاولة ترحيله للسودان التي سعت السفارة السودانية بليبيا لتنفيذها، مستغلة وجوده داخل أراضي السفارة. وأسفرت الضغوط الدولية والحقوقية في إجبار السفارة على تسليمه للسلطات الليبية التي قامت بدورها بتسليمه للجهات الدولية التي تولت علاجه ليتم ترحيله لاحقاً إلى خارج ليبيا.

وشكر توباك في منشور على صفحته بالفيسبوك تحالف (صمود) على مساعيهم الجادة لبث الوعي وإرجاع السياسة لمكانها الطبيعي بعيداً عن منطق السلاح والفوضى، مشيراً إلى أن الندوة شهدت نقاشاً مسؤولاً وعميقاً، لم يكن للاستهلاك الإعلامي، بل اقترب من جوهر الأزمة السودانية ومن الأسئلة الحقيقية التي يطرحها الشارع اليوم، بلا تزييف ولا مواربة.

وأضاف: «كشباب من ثورة ديسمبر المجيدة شاركنا في هذا الحوار بانحياز واضح للسلام، وللتحول المدني الديمقراطي الذي حلم به شهداء ديسمبر ودفع الشعب ثمنه غالياً»، مشيراً لطرحهم قضايا المعتقلين بزنازين الحركة الإسلامية ومصابي الثورة بالهند الذين تقطعت بهم السبل، وملف شهداء ثورة ديسمبر «الذي يعد ملف عدالة لا يقبل النسيان أو التأجيل»، وأردف: «موقفنا الواضح، نحن مع أي كيان أو جسم يرفض القتل ويدعو للسلام، ويقف ضد الحرب وقتل الأبرياء، مهما كان اسمه أو موقعه.. نتمسك بالسلام كخيار وحيد لإنقاذ الوطن وسنظل أوفياء للعهد، كما عاهدنا شهداء الثورة السلمية، ماضين في الطريق حتى تتحقق مبادئ ثورة ديسمبر المجيدة حرية، سلام، وعدالة، ويتوقف نزيف البلاد».

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
29 يناير 2026م
تقارير
https://decembernews.com

# النيل الأزرق: المركز الجديد للنزاع

اعتبر مرصد ACLED لمراقبة النزاعات المسلحة أن الاشتباكات التي شهدتها ولاية النيل الأزرق في يوم 25 يناير 2025 بين قوات الجيش السوداني من جهة، وقوات الدعم السريع والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى هي المواجهة الميدانية الأولى بين الطرفين بعد اتهامات القوات المسلحة في الأشهر الأخيرة بأن قوات الدعم السريع تستخدم دولاً مجاورة، وخصوصاً إثيوبيا، لتدريب وتعبئة المقاتلين.

وأكد المرصد أن قوات الدعم السريع والجيش الشعبي عبرتا من داخل أراضي جنوب السودان للهجوم على «باو» التي تصنف كمنطقة حاكمة ما بين الدمازين (عاصمة ولاية النيل الأزرق) والكرمك القريبة من مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جوزيف توكا في «يابوس».

وذكر جلال بيتشو بيرو، المختص في شؤون شرق إفريقيا، أن القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، والجماعات الحليفة قامت بتعزيز انتشارها في النيل الأزرق منذ منتصف ديسمبر 2025 على الأقل، حين اتهمت القوات المسلحة علناً إثيوبيا بتقديم دعم عسكري لقوات الدعم السريع. ومع ذلك، بدأت الحملة الأخيرة في النيل الأزرق فعلياً في 11 يناير، عندما شنت القوات المسلحة ضربات جوية على قافلة في «يابوس»، ما أسفر عن مقتل عدد غير محدد من الأشخاص. وقالت القوات المسلحة إن القافلة كانت تنقل مرتزقة أجانباً تدربوا في إثيوبيا لتعزيز قوات الدعم السريع وفصيل الحلو. ورد فصيل الحلو بأن الضربة قتلت مدنيين عائدين من الأسواق وأماكن العمل. واستمرت الغارات الجوية للقوات المسلحة في 22 يناير في منطقتي يابوس وبلّيلة.

ونوه المرصد إلى أن ولاية النيل الأزرق أضحت منطقة مركزية في الدفع الجديد لقوات الدعم السريع نحو وسط السودان، بعد أن كانت في السابق منطقة هامشية في الحرب، لكنها تصبح الآن نقطة محورية في صراع السودان.

ورجح الكاتب أن تكون الحملة الحالية لقوات الدعم السريع وفصيل الحلو رد فعل على جولات الهجوم الأخيرة التي شنتها القوات المسلحة ضد الجماعتين في شمال وجنوب كردفان، مما يخلق جبهة إضافية تواجهها القوات المسلحة.

ورصد التقرير زيادة كبيرة في الغارات الجوية وبطائرات مسيرة في جنوب كردفان — حيث يقع المعقل الرئيسي لفصيل الحلو - منذ شهر ديسمبر الماضي، بينما استمر القتال من أجل السيطرة على شمال كردفان. ومنذ بداية هذا العام، استعادت القوات المسلحة السيطرة على عشرات المواقع في جنوب وشمال كردفان. وفي الوقت نفسه، منذ فبراير 2025، حاصرت قوات الدعم السريع وفصيل الحلو مدينتين رئيسيتين في جنوب كردفان، هما كادقلي، عاصمة الولاية، والدلنج. تحاول القوات المسلحة كسر الحصار وربط هاتين المدينتين بشمال كردفان. وتشير التقارير إلى أن القوات المسلحة استعادت السيطرة على بلدة هبيلا، قرب الدلنج، في 26 يناير، قبل أن تستعيدها قوات الدعم السريع في اليوم التالي مباشرة.

وأضاف جلال بيتشو بيرو أن قرار قوات الدعم السريع بفتح جبهة جديدة في النيل الأزرق يهدف أساساً إلى إعادة فتح الطريق للسيطرة على ولايات وسط السودان وفي مقدمتها الخرطوم، سنّار، وولاية الجزيرة.

وأشار إلى أن نجاح قوات الدعم السريع في انتزاع السيطرة على النيل الأزرق، سيتيح طرقاً نحو سنّار، التي تسيطر عليها القوات المسلحة منذ أوائل 2025.

وحتى الربع الأول من 2025، كانت قوات الدعم السريع تسيطر على وسط السودان، بعد أن دفعت الحكومة بقيادة القوات المسلحة خارج العاصمة الخرطوم وإلى بورتسودان. غير أن سلسلة من الهجمات المضادة التي شنتها القوات المسلحة بين سبتمبر 2024 ومايو 2025 شهدت انعكاساً حاداً في المعطيات. واستكملت القوات المسلحة استعادتها لوسط السودان بحلول مايو 2025. ومنذ ذلك الحين أعادت القوات المسلحة مقر حكمها إلى الخرطوم في 11 يناير 2026.

وتوقع مرصد ACLED أنه في حال نجاح قوات الدعم السريع في السيطرة على النيل الأزرق، فسيمنحها ذلك فرصة لإعادة النظر وربما عكس هذا الخسارة بفتح بوابة نحو وسط السودان. لكنه استدرك بأن التعبئة الجماعية للقوات المسلحة في وسط السودان على مدى العامين الماضيين تطرح تعقيدات كبيرة أمام أي محاولة من قوات الدعم السريع لتكرار نجاحاتها المبكرة في بداية نزاع السودان.

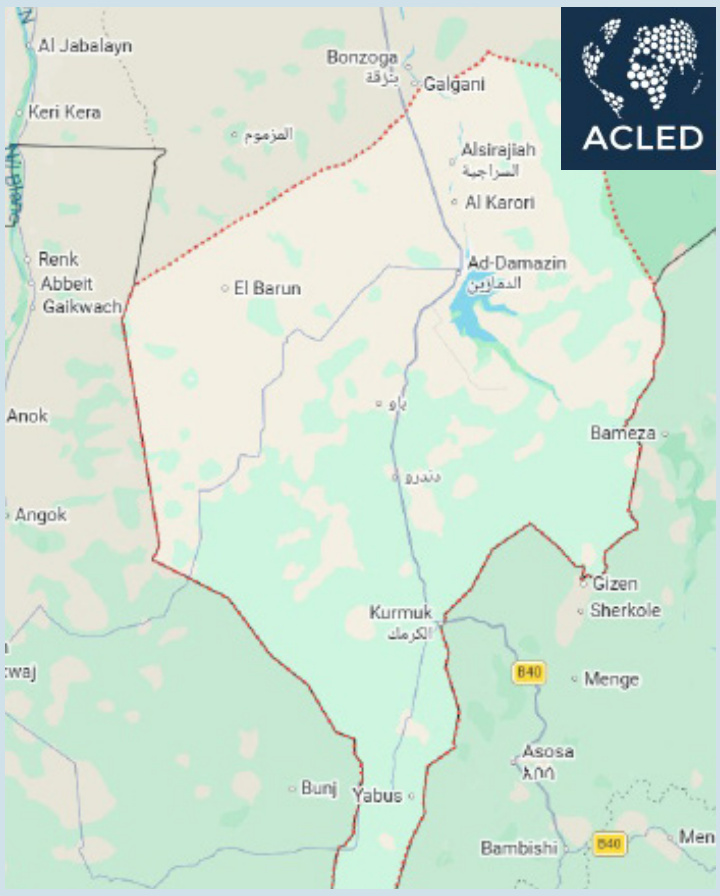


# في مواجهة عنف الإسلاميين

## تيراب الشر

عصام عباس

تناقلت وسائل الإعلام مقاطع لمحاولة اعتداء آثمة استهدفت المهندس خالد عمر يوسف، حاولها أحد الداعمين للحرب، ولولا شجاعة خالد لنال هذا المعتدي مبتغاه.

وليس الفعل الإجرامي في حد ذاته هو الأمر الأكثر إثارة للحزن، فمثل هذه الجرائم تحدث طالما هنالك مجرمون، ويطالها القانون متى ما ارتقت إلى مستوى التهديد أو تعريض حياة الأفراد للخطر، خاصة في الدول التي يسود فيها حكم القانون، حيث لا أحد فوقه والجميع سواء أمامه.

غير أن المؤسف حقًا، والمخزي في آنٍ واحد، هو احتفاء جماعات الهوس الديني والمتطرفين بهذا الفعل المشين، وتداولهم له عبر منصاتهم الإعلامية وكأنه إنجاز بطولي يُحتفى به.

المهندس خالد عمر كان يقوم بجولة معلنة من حيث الزمان والمكان والأهداف، موجهة صراحة للدعوة إلى وقف الحرب، ومناصرة الجهود الإنسانية في دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى السعي لتحقيق العدالة عبر المطالبة بتسليم المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفوق ذلك كله إيصال صوت ملايين السودانيين الرافضين للبقاء في مستنقع هذه الحرب التي فرضها عليهم المؤتمر الوطني وداعموه.

فأي بطولة هذه التي يروّج لها دعاة القتل وسفك الدماء؟ وأي شرف في الاعتداء الجبان على أحد رسل السلام؟

إن هذه الحادثة تكشف بوضوح طبيعة العقلية التي تحرّك هؤلاء المهوسين، وتؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن مواجهة هذا الفكر الإقصائي المتطرف واجتثاثه من المجتمع السوداني يجب ألا تتوقف، وإلا فإنهم سيواصلون بذر بذور الإرهاب والتطرف، وانتهاك القوانين والنظم، لا في السودان وحده، بل في كل مكان تطؤه أقدامهم.

27 يناير 2025

## الهستيريا المضادة

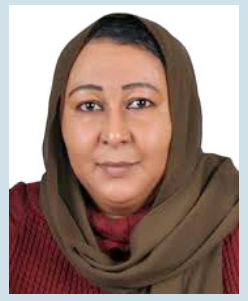

رشا عوض

رد الفعل الكيزاني على أي حراك مدني مؤثر في اتجاه إيقاف الحرب، هو تسليط بعض المرتشين على فعاليات القوى المدنية بالهتاف الأمني الأجوف: «بي كم بي كم قحاتة باعو الدم!»، ثم تجعل الغرف الإعلامية هذه اللقطة دليلاً على أن الشعب السوداني يرى أن المجرم الأساسي الذي أحرق الوطن هو صمود!

وكأنما أمنجي واحد أو بضعة أمنجية هم الشعب السوداني! في حين أن الحقيقة التي يرغبون في طمسها بمثل هذه البهلوانيات هي أن أعداداً كبيرة جداً من السودانيين ممثلة في تيار السلام والحكم المدني تبارك حراك صمود وتعلق آمالها عليه وترى أن أهداف صمود تمثلها، لأنها ببساطة تسعى لإخماد حريق يشتعل في أجساد وممتلكات السودانيين، فكيف تكون غالبية الشعب داعمة للحريق ومشعليه وغاضبة وكارهة لمن يسعون في إخماده؟!

تيار السلام الكاره للحرب ومشعليها ينمو ويتمدد، خصوصاً بعد أن ذهب «طلس» ساعة الحسم وأخواتها من يوم يومين و«أزبوع أزبوعين» أدراج الرياح، وهذا سبب الهستيريا المضادة لأي حراك مدني من أجل السلام.

27 يناير 2026

### حينما تعتدون على القوى الديمقراطية في أوروبا

## فماذا تفعلون بشعبنا في الداخل؟

ياسر عرمان

الحقيقة إن هذا السؤال قد تمت الإجابة عليه منذ وقت ليس بالقصير، تجاوز ثلاثة عقود من أجهزة أمن الإنقاذ والحركة الإسلامية. وسلوك اليوم امتداد لممارسات الأمس، والتنمر والعنف أداة من أدوات الإسلاميين، بل إنهم أنشأوا قسماً في أجهزة الأمن لاغتصاب الرجال والنساء. وما حدث للضابط الوطني الشجاع ود الريح، وحادثة المعلم أحمد الخير وهو نفسه إسلامي انحاز لثورة ديسمبر، خير دليل. بدأ كل ذلك بدق مسمار على رأس طبيب مناضل وشريف ابن شريف؛ الدكتور علي فضل، عليهم رحمة الله ورضوانه جميعاً.

البراؤون وأجهزة الأمن يقومون الآن بالقتل والاعتقالات ومختلف صنوف الاعتداءات ضد الديسمبريات والديسمبريين من غرف طوارئ وتكايا، وشملت حتى المحامين المدافعين عن العدالة.

من الواضح أننا مقبلون على معركة طويلة لاستعادة الفضاء المدني، وأن من بيده البندقية في هذه الحرب لن يكتب نفسه ديمقراطياً. إن محاولات تخريب عمل القوى الديمقراطية السلمي في الداخل وأوروبا ذات الفضاء المفتوح من قبل الإسلاميين وأجهزة الأمن هو امتداد لتخريب النسيج الاجتماعي، ووضع اليد على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونشر خطاب الكراهية وتطبيع العنف وتشويه الخصوم، وقد فشل بالأمس وسيفشل اليوم.

ما حدث من اعتداء على الباشمهندس خالد عمر يستدعي توفير الحماية لمنابر القوى الديمقراطية بالحضور المكثف لمؤيديها، والتحضير الجيد والتنسيق والتنظيم بين القوى الديمقراطية في الخارج ومع أجهزة القانون في البلدان المعنية. يجب إدانة وكشف وفضح هذا المسلك والتصدي له من كافة القوى الحية، فهو يستهدفنا جميعاً ويعتبر امتداداً للقتل والاعتداءات التي تشمل كامل بلادنا.

27 يناير 2026

## الحركة الإسلامية.. دائرة الضوء وخيوط الظلام

المحبوب عبدالسلام

«شَهِدَت الإنقاذ الأولى، الموسومة بعقيدة العُنف، حادثةً هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركة الإسلاميّة؛ أن تنفذ الحركة حُكمَ الإعدام في أحد أبنائِها. فقد اتَّسمت السيرةُ السياسيَّة للحركة مع المهندس داوود يحيى بولاد باضطراب شديد، إذ إنه أحد القلائل الذين عادوا إلى إقليم دارفور فوْر إكمال دراسته الجامعية، رغم أنه كان قائداً طلابياً مُهماً، نال أرفع المناصب التي يمكن أن يُرقَّى إليها طالب، رئاسة الاتحاد وأمانة الجامعة مما يُؤهِّله تلقائياً للترقّي نحو مناصب الحركة العُليا، ولكنه اختار العودة للجذور والتجافي عن مناخ النخبة الخُرطوميَّة للحركة الإسلاميَّة، ولكن سِوى تباينات قد لا تعني شذوذاً أو خروجاً فاحشاً، بل اختلافاً في الإدارة والسياسة داخل الحركة الإسلاميَّة».

# تفكيك الصناعات الدفاعية... تحسباً للقادم

**علمت (ديسمبر) من مصادرها أن التخطيط لتفكيك منظومة الصناعات الدفاعية بدأ منذ الإطاحة بنظام المؤتمر الوطني في 2019، باعتبار أن المنظومة مؤسسة ذات أهمية بالغة لتنظيم الحركة الإسلامية، بسبب من دورها الرائد في تمويل حكم الإسلاميين من جماعة الحزب الحاكم وتثبيت أركان النظام. وعلى الرغم من أن المنظومة بدأت داخل الجيش بوحدة «الدعم الفني»، غير أن الفكرة نبعت من مهندسين مدنيين من الإسلاميين الذين تمكنوا من السلطة من خلال انقلاب عسكري في 1989.**

**وسرعان ما توسعت «وحدة الدعم الفني» إلى مشروع استراتيجي عرف باسم «التصنيع الحربي» في 1993، والذي وجد رعاية واهتماماً من تنظيم الحاكم والحركة الإسلامية، وتبناه الرئيس المخلوع عمر البشير شخصياً. وأبرز المهندسين الإسلاميين جمال محمد حسنين زمقان وعماد الدين حسين ومحمد الحسن أحمد وعبد الباسط حمزة. ومن المؤكد أنهم أصحاب الفكرة ومن أشرفوا على تنفيذها لاحقاً، ويعدون جميعا من أبناء التنظيم المقربين من القيادة، ولهم أدوار مفصلية في توطيد حكم الإخوان المسلمين، وخدم عدد منهم في جهاز الأمن الشعبي والذي كان يستخدم تقنيات التنصت والتتبع لكشف المعارضين للنظام.**

خاص- (ديسمبر)

**التصنيع الحربي أو منظومة الصناعات الدفاعية حظيت بصرف بذخي كبير، ومنحتها الحركة الإسلامية حرية التصرف في علاقتها الخارجية**

وقال مصدر مطلع إن «التصنيع الحربي أو منظومة الصناعات الدفاعية حظيت بصرف بذخي كبير، ومنحتها الحركة الإسلامية حرية التصرف في علاقتها الخارجية، خاصة مع إيران وروسيا والدول الأخرى في الاتحاد السوفيتي». ومضى قائلاً «إن الأموال الضخمة المخصصة للتصنيع الحربي من الميزانية العامة ومن ميزانية الجيش وصرف من الأموال المجنّبة للبترول والذهب لاحقاً شجعها للاستثمار في مجالات عديدة ولم تكتفِ فقط بالتصنيع الحربي، لذلك كانت إمبراطورية مالية ضخمة تقدر بمليارات الدولارات».

## بعد السقوط: التقليل من المخاوف

بعد سقوط نظام المخلوع عمر البشير، أخفت الأجهزة الأمنية الشركات الخاصة بها عن الحكومة المدنية، وبالذات منظومة الصناعات الدفاعية وشركاتها، وانتهجت مسلكين بحسب المصادر؛ أولهما «تذويب شركات في القطاع الخاص والتنازل عنها لأفراد» والثاني «تقليل نشاطها في السوق».

ولما كانت معظم شركات منظومة الصناعات الدفاعية مكشوفة، فقد تقرر تقليل النشاط، وإظهاره على أنها نشاط خاسر اقتصادياً، وبالذات النشاط المدني الاستثماري. وكانت المنظومة تتاجر في الصادرات الزراعية عبر شركات «قرين زون» والتي تقوم بزراعة محاصيل نقدية مثل القطن والسمسم، وشركة «الاتجاهات المتعددة» التي تسيطر على نسبة كبير في سوق صادر اللحوم، إلى جانب استيراد سلع رئيسية من بينها السكر والدقيق ومدخلات الكهرباء والاحتياجات الحكومية والتقاوي والأسمدة. بينما ينشط «مجمع الزرقاء» في إنتاج تكنولوجيا عسكرية ومدنية، وكذلك صادرات عسكرية متمثلة في ذخائر مدفع الهاون والآر بي جي والدوشكا والكلاشينكوف.

وبعد تشكيل الحكومة المدنية طالبت وزارة المالية أن تكون هذه الشركات تحت ولايتها، وجرى تقييمها بـ(2) مليار دولار، وعملت الأجهزة الأمنية على إخفاء معلومات مهمة تتعلق بشركات التصنيع الحربي، ودار نقاش حول تفكيكها. لكن الفكرة لم تنفذ استناداً إلى سيطرة الجيش على مقاليد الأمور وحماية منشآت التصنيع الحربي الاقتصادية، وتم التقليل من مخاوف السيطرة عليها من قبل الحكومة المدنية، وظلت منظومة الصناعات الدفاعية منظومة غامضة يعرف عنها القليل.

الفريق أول / ميرغني يونس

**بعد سقوط نظام المخلوع أخفت الأجهزة الأمنية الشركات الخاصة بها عن الحكومة المدنية، وبالذات منظومة الصناعات الدفاعية وشركاتها، وانتهجت مسلكين؛ أولهما تذويب شركات في القطاع الخاص والتنازل عنها لأفراد والثاني؛ تقليل نشاطها في السوق**

## البرهان وميرغني

### إدريس وأحمد عبد الله

في شهر يونيو من عام 2023 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على منظومة الصناعات الدفاعية. وبعد أشهر قليلة وتحديداً في يناير 2024 انتهج الاتحاد الأوروبي ذات النهج، وجاء في بيان الاتحاد الأوروبي «إن إخضاع هذه الشركات للتقييد جاء على خلفية دعمِها أنشطةً تقوض الانتقال والاستقرار السياسي في السودان». ويكشف ذلك بوضوح دور أجهزة الجيش الاقتصادية في تقويض الانتقال ودعمها لاستمرار الحرب. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفِ بإدراج منظومة الصناعات الدفاعية في قائمة العقوبات وأدرجت مدير منظومة الصناعات الفريق أول ميرغني إدريس سليمان ضمن قائمة العقوبات. وأشارت المصادر إلى أن ميرغني إدريس عمل بطرق مختلفة للتحايل على العقوبات، واستخدم أموالاً تتبع للمنظومة بعد إدراجها في قائمة العقوبات في شراء أسلحة ومنظومات دفاعية.

ولم يُدرَج إدريس وحده في قائمة العقوبات فقد أدرج كذلك السوداني حامل الجواز الأوكراني أحمد عبدالله إلى جانب شركته «بوتريكس تريد ليمتد»، إذ ورد في حيثيات العقوبات أن عبدالله استخدم أموالاً محظورة تتبع لمنظومة الصناعات، واقترن اسم أحمد عبدالله مع البرهان في قائمة عقوبات واحدة. وذكرت مصادر متطابقة أن عبد الله ظل سمسارًا رئيسيًا في معظم صفقات الأسلحة من قبل سقوط نظام الإسلاميين، وفي أثناء الحرب الدائرة حاليًا، التي استطاع أن ينجز فيها صفقات بملايين الدولارات، اشتملت على ذخائر وطائرات ومسيرات وقطع مدرعة ومدفعية.

وكشف مصدر عن أنه كان منسقَ جسرِ إمدادٍ جوي بين بورتسودان وبلاروسيا في الأشهر الأخيرة، وكان الاتصال بينه والبرهان وقيادات في الجيش مباشرًا، على الرغم من أن بعض الصفقات تلقى أموالها من طرف ثالث أمسك المصدر عن ذكره. ومن بين الصفقات الكبيرة التي كان طرفها عبد الله صفقة بيع ذخائر ا لكلا شينكو ف والدوشكا المصنعة في السودان لصالح الجيش الأوكراني مقابل أسلحة متطورة ومسيرات للجيش، وفي مرات تلقى أموالاً نقدية، وهي صفقات لم يكشف عن تفاصيلها بعد وتحاط بسرية كبيرة. وعلى إثر هذه العقوبات أصبح التفكير في تفكيك منظومة الصناعات الدفاعية ملحاً.

**يبدو واضحاً أن المنظومة قد بدأت في اتخاذ خطوات عملية لتفكيك شركاتها، حيث عمدت شركاتها المختلفة إلى إغلاق حساباتها الخارجية، خصوصاً حساباتها في الإمارات ونقلها إلى عدد من الدول الآسيوية**

## مخاوف من السلام

«قيادات منظومة الصناعات الدفاعية على اطلاع كامل بالضغوط الدولية التي يتعرض لها البرهان لأجل إتمام اتفاق سلام». هكذا ذكر المصدر، مشيرا إلى أن قيادات المنظومة متخوفون بشكل جدي من مرحلة سلام، لذلك شرعوا فعلياً في تفكيك المنظومة أو إخفاء أموالها وأصولها من عين الرقابة الدولية، وكذلك من الرقابة الداخلية في حال عاد المسار الديمقراطي وأقرت مراجعة شركات واستثمارات الجيش.

## هونغ كونغ وعواصم أخرى

قبل أن تصدر الخزينة الأمريكية قرار العقوبات على منظومة الصناعات وقادتها، كشفت مصادر أن أحمد عبدالله السوداني الأوكراني الجنسية أسس شركات في هونغ كونغ من بينها شركة «بوتريكس تريد ليمتد»، وتم اختيار هونغ كونغ كملاذ آمن لأموال منظومة الصناعات، إلى جانب عواصم آسيوية من بينها مينسك عاصمة بيلاروسيا وباكو عاصمة آذربيجان.

وترتبط منظومة الدفاعات بشراكة استراتيجية معلنة منذ 2020 مع شركات الجيش المصري، وسبق ذلك تعاون تجاري في مجال صادرات اللحوم السودانية عبر شركة «الاتجاهات المتعددة». ومعلوم أن شركات المنظومة واستثماراتها لا تخضع للمراقب العام في حكومة السودان، ولا تملك وزارة المالية ولاية كافية عليها الأمر الذي يجعل الاستثمارات أمراً سرياً وغامضاً وقابلاً للنهب والفساد.

## تحولات كبرى

كشفت مصادر لـ(ديسمبر) أن مشاورات تجري حالياً بين قيادات القوات المسلحة ومسؤولي منظومة الصناعات الدفاعية بشأن مستقبل هذه الأخيرة، مؤكدة أن تغييرات جذرية ستتم في طريقة عمل المنظومة وفي هياكل إدارتها، وكل ذلك تحسباً للعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة عليها، إلى جانب مخاوف من تغييرات يمكن أن تطرأ على وضع القوات المسلحة ونفوذها في الاقتصاد والسياسة.

وتشير المصادر إلى أن دوائر دولية عديدة من بينها إسرائيل تنظر إلى أموال منظومة الدفاعات على أنها أموال تتبع للحركة الإسلامية السودانية، وأن الكوادر العاملة في الشركات والمصانع إسلاميون لديهم ارتباط بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين. وسبق أن قصفت إسرائيل مصنع «اليرموك» جنوب الخرطوم، متسببة في أضرار جسيمة له، بعد أن تحصلت على معلومات بأن الإسلاميين قاموا بتصنيع أسلحة لصالح إيران وحماس، على حد زعمها.

## تغييرات قادمة

ورجحت المصادر أن يتم استبعاد الفريق ميرغني إدريس وعدد من معاونيه من مواقعهم نظراً لاستحالة استمرارهم في واجهة العمل في حال توقفت الحرب.

ويبدو واضحاً أن المنظومة قد بدأت في اتخاذ خطوات عملية ترقباً لنتائج هذه المشاورات، حيث عمدت شركاتها المختلفة إلى إغلاق حساباتها الخارجية، خصوصاً حساباتها في دولة الإمارات، ونقلها إلى عدد من الدول الآسيوية من بينها تايلاند ودول أخرى، تفادياً لوضع الحكومة المدنية يدها على هذه الحسابات مستقبلاً.

ومن المعروف أن منظمات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ظلت تطالب منذ سنوات بالحد من الأنشطة التجارية والاقتصادية لمنظومة الصناعات الدفاعية والشركات المختلفة التي تتبع لجهاز الأمن والشرطة، بالنظر إلى أنها تمارس أنشطتها بعيداً عن سيطرة الحكومة، وهناك ضبابية شديدة تحيط بعائداتها المالية من العملات الأجنبية والمحلية.

ومن المنتظر أن تصدر هذه القرارات ضمن حزمة من القرارات تشمل تغييرات في قيادة الأجهزة العسكرية والأمنية والشرطية، في ظل ضغوط إقليمية ودولية كبيرة تُمارس على الفريق أول عبد الفتاح البرهان من أجل المضي قدماً في تطبيق خارطة الطريق التي أعدتها الرباعية وتم تقديمها مؤخراً باسم المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
29 يناير 2026م
قضايا
https://decembernews.com

# في محبة شرحبيل أحمد

# السودانيون في مصر يحتفون بمسيرة عطائه

## ليلة شرحبيل.. حين يصبح الفن ذاكرة وطن

قبل بضعة أشهر، اجتمعت ثلّة من محبي السودان ورموزه الثقافية، ممن يعرفون قدر الموسيقار والتشكيلي والأستاذ الجامعي والرياضي شرحبيل أحمد، ليضعوا لبنة مشروع وفاء يليق بقامة استثنائية.

قاد هذه المبادرة الربّان الماهر وصديق شرحبيل وجاره في ضاحية الرياض بالعاصمة الخرطوم، الدكتور نصر الدين شلقامي. ما بين الاجتماع الأول في دار شلقامي في الرابع من أغسطس 2025، والاجتماع السادس عشر والأخير في التاسع عشر من يناير 2026 ، تواصل العمل الدؤوب في الإعداد والتنسيق، وبناء الشراكات، وتلاقح الأفكار، بروح جماعية أدركت منذ البداية أن التكريم ليس فعلاً احتفالياً عابراً، بل رسالة ثقافية وإنسانية.

استصحب القائمون على المشروع التأثير العميق الذي تركه شرحبيل أحمد في الوجدان السوداني على وجه الخصوص، والأفريقي على وجه العموم.

في قاعة الأوبرا المصرية كانت له صولات وجولات، وفي أديس أبابا تُسمع موسيقاه بشغف، وعلى الطريق إلى لاغوس تُباع أسطواناته، وفي الإذاعة التشادية يصدح صوته بأغنية «ستار يا ليل».

شرحبيل هو لاعب الجمباز الذي تمرّن عند الريفيرا على شاطئ النيل، وسجّل اسمه في كشوفات نادي الهلال وهو بعدُ صبي لم يبلغ الحلم. مارس عزف الموسيقى في وقت مبكر، قبل أن يصقل موهبته بالدراسة، وينقل الأغنية السودانية إلى أفق الحداثة بإدخاله آلة الجيتار للمرة الأولى، بل وصنعها بيده.

هكذا تشكّلت مدرسة الجاز السودانية، مدرسة كان من سماتها الأساسية الالتزام الصارم؛ فمن شهد بروفات الليلة الختامية رآه يدقق ويصحح كأنه معلم في صف دراسي.

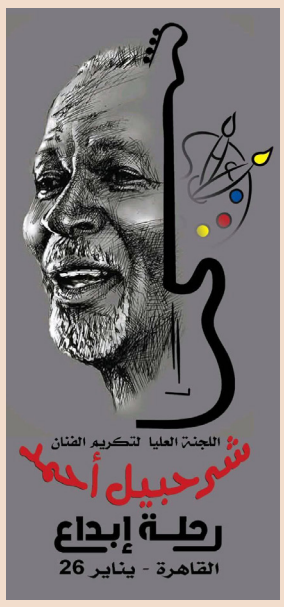


ولا يمكن الحديث عن هذه التجربة دون الإشارة إلى السيدة الفضلى حرمه زكية أبو القاسم، أول سيدة تعزف آلة الجيتار في السودان، في خطوة فتحت الباب أمام كثير من الفتيات لولوج ساحة النغم بثقة وشغف.

### لماذا الآن؟

تأتي هذه المبادرة في ظل الحرب اللعينة التي أحرقت الأخضر واليابس في السودان، وما صاحبها من هجرة قسرية وتشتت السودانيين في أصقاع العالم، واستمرار رحيل المبدعين، وآخرهم الفنان الدكتور عبد القادر سالم – تغمده الله بواسع رحمته – الذي جرى تكريمه في ذات الليلة.

كان الهدف واضحًا: استبدال ثقافة التأبين بثقافة التكريم، والاحتفاء بالمبدعين وهم بيننا.

### ملامح النجاح

تجلّت ملامح النجاح في كثافة الاجتماعات، وروح الانسجام بين فرق العمل، والتخصصية، وحيوية الشباب. كما أسهمت الفعاليات القبلية (القيدومات) في مركز ضي، التي اهتمت بالتشكيل وتعليم الأطفال الرسم، وكذلك فعالية المركز الثقافي الفرنسي الذي امتلأت ساحاته بمحبي شرحبيل.

وجاءت ليلة الختام تتويجاً لكل ذلك، مدعومة بما كُتب ونُشر في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي، وبالرسائل التي وردت للجنة العليا، لتؤكد جميعها النجاح المستحق لملك الجاز والنجم الأبرز في الأغنية السودانية الحديثة.

منذ بزوغ الفكرة، أخذت شركة سوداني للاتصالات زمام المبادرة، وأعلنت شراكتها في تكريم هذا الهرم الفني والرمز الأفريقي، ودفعت بثلاثة من منسوبيها في اللجنة. وقال المهندس مجدي طه، الرئيس التنفيذي لسوداني، في كلمته مخاطبا الحضور إن هذا التكريم لفنان شامل، مغنٍ وموسيقي وفنان تشكيلي، نقل الفن السوداني إلى العالمية دون أن يفقده روحه وهويته، مؤكداً أن شرحبيل لم يكن فنان الكبار فقط، بل جزءاً أصيلًا من ذاكرة الطفولة.

لاحقاً انضمت إلى رعاية الفعاليات شركات بزيانوس وجياد، وبدر للطيران، والشرق الأوسط للتأمين، إلى جانب عدد من رجال الأعمال.

وجد مسرح الجلاء تقديراً واسعاً من الحضور واللجنة العليا والسفارة السودانية، بعد أن ذلل مديره اللواء أحمد صالح كل العقبات، ليعانق شرحبيل المئات من جمهوره. وكان لدعم اللواء حاتم باشات، والسفير ياسر سرور، والوزير المفوض كريم مختار أثر بالغ في إنجاح الليلة.

ضمت اللجنة العليا، بقيادة الدكتور نصر الدين شلقامي، الأستاذ ماجد سعيد أمينًا عامًا، ومنى الرشيد مسؤولًا للإعلام، وبكري البر لجنة البرامج، ونعمات الزبير لجنة الدعوات، وأبوعبيدة ميرغني لجنة التنظيم، وعبد الرحمن سوركتي اللجنة الفنية، وأحمد محمد عبد الله نائب اللجنة الفنية، إلى جانب عضوية عمر عشاري، وطاهر المعتصم، ومواهب إبراهيم، ووليد عابدين، وعادل شريف، وياسر السيد، وإيمان يوسف، وإيماض مفضل، وليلى علي، وشيماء الأمين، ودعاء إبراهيم، ومنى أحمد، ونهى كباشي. وكان للجنة التنظيم والمراسم، المكونة من اثنتين وعشرين شابة وشاباً، القدح المعلى في نجاح الليلة.

واختتمت الفعالية بتقديم حقيبة تذكارية من اللجنة وشركة سوداني، ضمت كتاباً يوثق لمسيرة شرحبيل أحمد، في لفتة تختصر المعنى الحقيقي للتكريم وحفظ الذاكرة، والاحتفاء بالجمال، ورد الجميل لمن صنعوا وجداننا.

**اللجنة العليا لتكريم الفنان الكبير**
**شرحبيل أحمد**
**القاهرة – يناير 2026**

## ليلة تكريم شرحبيل أحمد.. حين يصبح الفن موقفاً أخلاقياً ورسالة سلام

**منى الرشيد نايل**

في ليلة استثنائية بالقاهرة، اجتمع السودانيون ومحبو الفن على محبة الموسيقى وقيم الجمال، لا ليشهدوا احتفالًا عابراً، بل ليشاركوا في لحظة وفاء صادقة لمسيرة الفنان الكبير شرحبيل أحمد، ذلك الاسم الذي ارتبط في الوجدان الجمعي بمعنى الفن النبيل، وبالقدرة على تحويل الإبداع إلى رسالة سلام وتلاقٍ إنساني.

لم تكن ليلة التكريم مجرد استعادة لذكريات جميلة، بل كانت وقفة تأمل في تجربة فنية اختارت منذ بداياتها أن تنحاز للقيمة قبل الشهرة، وللمعنى قبل الضجيج. شرحبيل أحمد، كما عرفه جمهوره، لم يكن صوتاً غنائياً فقط، بل مشروعاً ثقافياً وأخلاقياً، آمن بأن الموسيقى لغة كونية قادرة على تهذيب الوجدان، وكسر العزلة، وبناء الجسور بين البشر .

جاء التكريم ضمن برنامج متكامل، امتزجت فيه الموسيقى بالذاكرة، واستُحضرت محطات من عطائه الفني والإنساني، ذلك العطاء الذي تجاوز حدود الأغنية ليصير رؤية للحياة وموقفاً من العالم. فقد أسهم شرحبيل في تحديث الذائقة الموسيقية السودانية، وفتحها على آفاق جديدة، دون أن تنفصل عن جذورها أو تفقد أصالتها .

تميّزت الأمسية بحضور نوعي من رموز الثقافة والفن والإعلام، حضور لم يكن شكليًا بقدر ما كان تعبيراً عن إجماع وجداني على قيمة المحتفى به، وعن الاعتراف بتجربة لم تكن فردية أو عابرة، بل مدرسة كاملة في الاختيار والالتزام واحترام المتلقي. كان المشهد كله يقول إن شرحبيل أحمد ليس ذكرى جميلة فحسب، بل أثراً حياً لا يزال فاعلًا .

وفي لوحة الختام، جاءت أغنية «الليل الهادي» كذروة وجدانية للأمسية، لا بوصفها أغنية شهيرة، بل كحالة شعورية جامعة. انسابت الكلمات والألحان بهدوئها المعروف، وتجاوب معها الجمهور بعفوية صادقة، مردداً المقاطع، ومستسلماً لذاكرة مشتركة بدت كأنها تعيد ترتيب اللحظة وتمنحها معناها الكامل. كان التفاعل لافتًا، لا تصفيقاً عابراً، بل مشاركة وجدانية أكدت أن الفن الحقيقي يعيش في الناس وبهم.

بدت تفاصيل التنظيم منسجمة مع روح الليلة، من تنوع الفقرات إلى الرسائل التي حملتها الكلمات والموسيقى، في إحساس عام بأن التكريم لا ينتمي إلى الماضي وحده، بل يوجّه سؤالاً للحاضر: ما الذي يمكن للفن الجاد أن يفعله في زمن القسوة والاضطراب؟ وجاء الجواب هادئاً وواضحاً.. أن يظل شاهداً على الجمال، ومنحازاً للسلام .

انتهت ليلة التكريم، لكن أثرها بقي حاضراً، كعلامة مضيئة في الذاكرة، وكدليل على أن الفن الصادق لا يشيخ، وأن المبدعين الكبار يواصلون أداء دورهم حتى وهم في مقام التكريم. كان الاحتفاء بشرحبيل أحمد احتفاءً بالفن حين يكون إنسانياً، وبالإنسان حين يختار أن يجعل من موهبته جسراً للمحبة .

## في محبة شرحبيل..

**طاهر المعتصم**

لم أستغرب أن يكون تكريم الموسيقار شرحبيل أحمد يصادف اليوم العالمي للثقافة الإفريقية بحسب الأمم المتحدة، إذ إنها تحتفل بالثقافات المتعددة والفاعلة في إفريقيا. وشرحبيل أيقونة إفريقية من أرض النيلين، له سيرة ومسيرة ماسّية في الإبداع والتميز.

يقول صلاح براون أحد أبرز مغني الجاز في السودان، إن أول من أدخل آلة الجيتار في السودان هو شرحبيل.

وفي عصر السودان الذهبي كانت وزارة المعارف تهتم بثقافة الطفل، وتصدر له مجلة أسبوعية، كان شرحبيل أحد أهم مؤسسيها ومبتدع شخصيات عدة، أبرزهم (عمك تنقو)، وقد وهب المولى شرحبيل موهبة الرسم، وله معارض عدة آخرها أقيم في (ضي) و(المركز الثقافي الفرنسي بالقاهرة).

في حديث لـ(سُمّار بودكاست) أفاد أنه بدأ رياضة (الجمباز) في الثانية عشرة من عمره، وانضم لنادي الهلال. ومن الطرائف أنه عندما كان يقيم بضاحية (أمبده) كان يستمع إلى مساعدي سائقي الحافلات العامة، ينادون (شرحبيل)، عندما خرج ليعرف من يناديه، أخبره أحدهم أن مكان منزله أضحى محطة موصلات أطلق عليها شعبياً اسمه.

بالأمس تنادت جموع السودانيين بمصر، ومعهم ثلة كريمة من أهل مصر، استجابة لدعوة تكريمه التي أطلقتها اللجنة المُكرمة وشريكتها شركة سوداني للاتصالات بمسرح الجلاء بالقاهرة.

تبارى زملاؤه مثل يوسف الموصلي وكتور الفاتح حسين في أداء أعماله، ومجموعة من أبنائه وأحفاده، ومغنين ومغنيات في التغني بأغنياته، في ليلة أدخلت السرور على المحتفى به وحرمه الشاعرة والملحنة زكية أبوالقاسم، وعلى جموع الحاضرين من أجيال مختلفة، أتوا يقولون شكراً جميلاً شرحبيل ملك الجاز..

وشكري للجنة المنظمة وشبابها الورود المتفتحة في التنظيم.

### خلف كواليس تكريم شرحبيل أحمد..

## 155 فردًا و150 يومًا من العمل المتواصل لإخراج «ليلة الوفاء» بمظهر أسطوري

**هنادي عبداللطيف**

كشف الأستاذ ماجد سعيد يعقوب، الأمين العام للجنة تكريم الفنان القدير شرحبيل أحمد، عن الأرقام «الملحمية» التي سبقت خروج حفل التكريم بهذا المظهر المشرف على خشبة مسرح الجلاء التابع للقوات المسلحة بالقاهرة، مؤكداً أن النجاح لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج تخطيط دقيق وعمل دؤوب.

### ملحمة التنظيم في أرقام:

أوضح الأمين العام أن التحضيرات لهذا الحدث الضخم امتدت لنحو 5 أشهر (150 يوماً) من الاجتماعات والترتيبات المستمرة، شارك فيها جيش من المنظمين بلغ عددهم 155 فرداً، تم توزيعهم على لجان متخصصة شملت:

اللجنة الإعلامية: بقيادة أمنى الرشيد نايل التي تولت التغطية والترويج.

لجنة التنظيم: بقيادة أ.أبو عبيدة ميرغني لمتابعة لوجستيات الحفل.

لجنة الدعوات: بقيادة د.نعمات بشير لضمان انسيابية حضور الشخصيات الرفيعة والجمهور.

واللجنة الفنية: برئاسة أ.عبدالرحمن سوركتي.

ولجنة البرامج المصاحبة بقيادة أبكري البر.

### إشادة جماهيرية واسعة:

وقد أبدى الحضور إعجابهم الشديد بالدقة المتناهية في التنظيم، حيث ظهرت مجهودات اللجان في كل تفصيلة «صغيرة وكبيرة» داخل الحفل. وأجمع المتابعون على أن اختيار مسرح الجلاء العريق أضفى صبغة من الهيبة والرقي على الفعالية، مما جعل المخرجات تليق تماماً بعظمة المحتفى به «ملك الجاز».

وختم الأستاذ ماجد سعيد حديثه بالإشادة بـ«الروح الجماعية» التي كانت المحرك الأساسي للفريق، مؤكداً أن الهدف منذ اليوم الأول كان تقديم مجهود استثنائي يوازي قيمة الفنان شرحبيل أحمد وتاريخه الفني الطويل.

## سلام شرحبيل

**عمر عوض**

كانت ليلة تشبه شرحبيل أحمد،
هادئة، عميقة ومليئة بالحب.
تكريم ملك الجاز السوداني لم يكن حفلاً، كانت رحلة في الذاكرة
وفي القلب وفي السودان الجميل
الذي نفتقده ونُشتاق إليه.
منذ لحظة دخوله على،
«لو بتعرف الشوق»
عرفنا أن الشوق نفسه كان واقف في القاعة يصفق.
وعندما عزف دكتور الفاتح حسين،
«قلبي دق»
لم يكن اللحن وحده من يدق،
فقلوبنا كلها كانت على نفس الإيقاع.
ثم شرحبيل يغني لعبد الحليم،
«أهواك»،
فطار بنا الزمن إلى أيام الهوى
إلى زمن كانت فيه الأغنية وعداً،
وكان الحب بسيطاً وصادقاً.
سكوري
بصوته النوبي أخذنا مع،
«لو تعرف الشوق»
فسافرنا دون حقائب
إلى بورتسودان
إلى رائحة البحر
إلى أرض السودان.
وأوركسترا التبر
مع يوسف الموصلي أعادت لنا،
«مين في الأحبة»
فعدنا طلاباً في قاعات الدراسة
نحلم
ونصدق أن الفن هو الخلاص.
وفي هذه الأمسية
اكتشفت صوتاً جميلاً
سليمان محمد حيث تغنى،
«تعال يا ليل»
فجاءه الليل جرياً من قمة أدائه.
ثم جاءت أسرة شرحبيل
أبناؤه وأحفاده حتى الجيل الثالث وأتحفونا،
«بتقول مشتاق»
فسأل كل واحد منا قلبه
عن شخص
عن زمن
عن وطن.
وقام المسرح وما قعد على كلمات،
«اللابس البمبي»
بأصوات كورال لا أجد لها مستقبلاً إلا في الأوبرا بقياده د.النور حسن.
واختتمت الأسرة الجميلة ليلتنا الهادئة،
بـ«الليل الهادي»
فهدأ كل شيء
إلا إعصار الشجن.
شكراً شرحبيل احمد
لأنك لم تكن فناناً فقط، كنت زمناً جميلاً عشنا فيه وما زال يعيش فينا.
وشكراً للجنة المنظمة
لأن بعض الليالي تنجح فقط حين يصنعها محبون
يعرفون كيف يصنع النجاح.
ليلة لا تنسى
لأنها لم تمر على المسامع فقط
بل مرت على القلوب.

## أزمـــة التعليـــم في الســـودان

# حـــرب تسرق مستقبـــل جيـــل كـــامل

شيماء تاج السر، المحامية

في الوقت الذي تحتفي فيه الأمم المتحدة باليوم الدولي للتعليم 24 يناير تحت شعار «قوة الشباب في المشاركة في ابتكار التعليم»، يقدم الواقع في السودان صورةً قاتمةً تتناقض تناقضاً صارخاً مع هذا الأمل. فبينما يدعو العالم إلى تمكين الشباب ودمجهم في صياغة مستقبل التعليم، يجد ملايين الأطفال السودانيين أنفسهم خارج المدرسة، محرومين من أبسط حقوقهم، ضحايا لصراع اندلع في الخامس عشر من أبريل 2023، ولا يزال يدمر البلاد.

في هذا اليوم الدولي، لا مكان للابتكار أو المشاركة، بل هناك صرخة استغاثة تطلقها الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسف لإنقاذ ما تبقى من نظام تعليمي منهار، وتحذير من ضياع جيل بأكمله، مما يهدد مستقبل البلاد بأسره.

### جحيم الحرب وأرقام مفزعة

بعد أكثر من ألف يوم على اندلاع الصراع، يكشف تقرير مفصل لمنظمة اليونيسف، عبر المتحدثة باسمها في السودان إيفا هيندز، عن حجم الكارثة التعليمية غير المسبوقة. الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي وجوه لأطفال حُرموا من أحلامهم:

8 ملايين طفل: هذا هو العدد الإجمالي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس حالياً، وهو رقم يمثل تقريباً جميع الأطفال في سن الدراسة. إنه جيل كامل على حافة الأمية والضياع.

5 ملايين طفل نازح: اضطروا لترك منازلهم ومدنهم، ومع كل خطوة في رحلة النزوح القاسية، تُقطع صلتهم بمدرستهم ومعلميهم وكتبهم، لتبقى ذكريات التعليم حنيناً لماض لن يعود بسهولة.

6,400 مدرسة مغلقة تماماً: هذه المباني، التي من المفترض أن تضج بحياة الأطفال وأصوات التعلم، تقف صامتةً، مهجورة، أو مدمرة.

11% من المدارس: لم تعد تؤدي وظيفتها الأساسية، فقد تحولت إلى ملاجئ عاجلة لعائلات نازحة، أو تُستخدم لأغراض غير تعليمية، في ظل ظروف إنسانية مأساوية.

مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس أصبحت غير صالحة للاستخدام، إما بسبب الدمار الكامل أو الأضرار الجسيمة الناجمة عن القصف والاشتباكات.

هذه الأرقام، كما تؤكد هيندز، تعكس «انهياراً غير مسبوق في البنية التحتية والمنظومة التعليمية». لقد تجاوزت الأزمة مفهوم «الحرمان من التعليم» إلى مفهوم «سرقة المستقبل» بشكل منهجي.

### تأثيرات متعددة الأوجه

تداعيات هذا الانهيار لا تقتصر على عدم الذهاب إلى المدرسة. فالأطفال خارج المدرسة في بيئة حرب يصبحون أكثر عرضة للمخاطر الجسيمة كالتجنيد في الجماعات المسلحة، والاستغلال الجنسي، والعمل القسري، والزواج المبكر للفتيات. كما أن الحرمان من بيئة المدرسة الآمنة يحرمهم من الدعم النفسي والاجتماعي الذي يحتاجونه للتكيف مع صدمات الحرب والتهجير. التعليم لا يوفر المعرفة فحسب، بل يوفر الحماية، وهو حاجز دفاعي مهم ضد انتهاكات الحرب، وهذا الحاجز قد سُحب من أمام ملايين الأطفال.

### نداء اليونيسف والتحديات

في ظل هذه الكارثة، وجهت اليونيسف نداءً عاجلاً لقادة العالم. تطالب المتحدثة باسم المنظمة بتوفير «تمويل وضمان مرور ووصول المساعدات»، محذرة: «لا يمكننا أن ندير ظهرنا لهذه المأساة». لكن التحديات جسيمة: كيف تصل المواد التعليمية إلى مناطق تشتعل فيها الاشتباكات؟ كيف يُعاد تأهيل مدارس أصبحت أطلالاً؟ كيف تُدرب وتوفر الحماية للمعلمين والمعلمات الذين هم أنفسهم نازحون أو مستهدفون؟ وكيف تُقدم التعليم في مخيمات النزوح المكتظة، حيث تنازع أولوية الطعام والمأوى أولوية التعلم؟ إنها معادلة بالغة التعقيد في بلد أصبحت فيه المنظومة التعليمية، كغيرها من المنظومات، رهينة للصراع وانهيار الاقتصاد.

وراء كل رقم من هذه الأرقام المفزعة، قصة إنسانية تذرف الدمع صمتاً.

### المستقبل المجهول والحلول العاجلة

يحذر الخبراء من أن عواقب ضياع جيل كامل من التعليم ستكون طويلة الأمد وكارثية على السودان. فبدون تعليم، سيكون إعادة بناء البلاد، بعد أن تضع الحرب أوزارها، مهمة شبه مستحيلة. كيف سيبني السودان مهندسوه وأطباؤه ومعلموه وقادته المستقبليون؟ كيف سينهض مجتمع يعاني نصف سكانه من الأمية والجهل؟ الخطر لا يهدد الأطفال اليوم فقط، بل يهدد استقرار وازدهار السودان لعقود قادمة.

إن الحلول، رغم صعوبتها، يجب أن تبدأ الآن:

- وقف إطلاق النار الدائم هو الشرط الأساسي لأي إصلاح. لا يمكن إعادة فتح المدارس تحت وطأة القصف.
- تمويل عاجل ومرن: كما طالبت اليونيسف، لدعم التعليم في الطوارئ، بما في ذلك توفير مواد التعلم الذاتي، وبناء فصول مؤقتة في مخيمات النزوح، وتدريب المعلمين المتطوعين.
- حماية المدارس: يجب اعتبار المدارس مناطق محايدة وآمنة، والضغط على جميع أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني الذي يحمي المؤسسات التعليمية.
- البدائل الإبداعية: استغلال التكنولوجيا المتاحة (مثل الراديو، التطبيقات البسيطة على الهواتف إن وجدت) لتقديم دروس، وبرامج التعلم السريع للأطفال الذين فاتتهم سنوات.
- الدعم النفسي: دمج الدعم النفسي والاجتماعي في أي برنامج تعليمي طارئ، لمساعدة الأطفال على تجاوز الصدمات.

في اليوم الدولي للتعليم، يتحول شعار «قوة الشباب في المشاركة في ابتكار التعليم» في السودان إلى صرخة استغاثة: «أنقذوا قوة الشباب من الضياع». قادة العالم مدعوون ليس فقط للاستماع إلى تحذيرات اليونيسف، بل للتحرك الفعلي والسريع. كل يوم يمر دون تعليم هو يوم يُسرق من عمر جيل، ويحفر في جدار مستقبل السودان شرخاً أعمق. أطفال السودان لا يحتاجون إلى شعارات في الأيام الدولية، بل يحتاجون إلى قرار سياسي يوقف الحرب، وإلى دعم ملموس يعيد لهم حقهم المسلوب في التعلم والأمل.

الوقت ينفد، والكارثة تتعمق. الضمير الإنساني والتعليمي العالمي على المحك.

**يشهد السودان «انهياراً غير مسبوق في البنية التحتية والمنظومة التعليمية». لقد تجاوزت الأزمة مفهوم «الحرمان من التعليم» إلى مفهوم «سرقة المستقبل» بشكل منهجي**

**يجب حماية المدارس واعتبارها مناطق محايدة وآمنة، والضغط على جميع أطراف النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني الذي يحمي المؤسسات التعليمية**

### الحق في التعليم في القانون الدولي

يُعد الحق في التعليم من الحقوق الأساسية المعترف بها عالمياً، وهو محمي بمجموعة متشابكة من القواعد في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

1. القانون الدولي لحقوق الإنسان

هذا الجانب ينطبق في أوقات السلم، وهو الإطار العام الذي يلزم الدول بضمان التعليم لجميع الأفراد.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) - المادة 26:

· تنص على أن «لكل شخص الحق في التعليم».

· يجب أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في المرحلتين الابتدائية والأساسية.

· يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً.

· يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة للشخصية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) - المادة 13:

· هي الصك الأكثر تفصيلاً لهذا الحق.

· تعترف بـ«حق كل فرد في التعليم».

· تلتزم الدول بـ«ضمان مجانية التعليم الإلزامي للجميع» على الأقل في المرحلة الابتدائية.

· تشجع التعليم الثانوي (بمختلف أشكاله) وجعله متاحاً للجميع، وتعمل على إتاحة التعليم العالي على أساس القدرات.

· تؤكد على أهمية الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلاب.

اتفاقية حقوق الطفل (1989) - المادة 28:

· تعترف بحق الطفل في التعليم.

· تلزم الدول باتخاذ التدابير لجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً للجميع.

· تشجع تطوير أشكال مختلفة للتعليم الثانوي وتكفل إتاحته لكل طفل.

· تدعو لاتخاذ إجراءات لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس وتقليل معدلات التسرب.

اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960):

· تهدف إلى القضاء على أي تمييز في التعليم وتشجع تكافؤ الفرص.

يُصنف الحق في التعليم كحق من «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، ما يعني أن على الدول أن تعمل على تحقيقه «تدريجياً» حسب مواردها. لكن هناك عناصر أساسية فورية، مثل:

· عدم التمييز في الوصول إلى التعليم.

· ضمان الحد الأدنى من التعليم الأساسي للجميع.

· حرية الأهل في اختيار نوع تعليم أطفالهم.

2. في القانون الدولي الإنساني (قانون النزاعات المسلحة)

يُطبق هذا القانون أثناء النزاعات المسلحة (دولية أو غير دولية)، ويُحدد واجبات أطراف النزاع لحماية المدنيين والممتلكات المدنية، بما فيها المؤسسات التعليمية.

اتفاقيات جنيف الأربع (1949) والبروتوكولان الإضافيان (1977) :

· الحماية العامة للمدنيين: بما أن الطلاب والمعلمين مدنيون، فهم يتمتعون بالحماية العامة من الهجمات والأعمال العدائية (الاتفاقية الرابعة، البروتوكول الإضافي الأول).

· حماية ممتلكات المدنيين: تُعتبر المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى من الممتلكات المدنية (المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول). ويحظر مهاجمتها ما لم تتحول إلى «هدف عسكري» (أي تُستخدم بشكل فعلي في المساعدة العسكرية).

· حظر الهجمات العشوائية: يُحظر شن هجمات لا تميز بين الأهداف العسكرية والممتلكات المدنية، مثل قصف منطقة سكنية تضم مدارس بشكل عشوائي.

· البروتوكول الإضافي الثاني (للنزاعات غير الدولية): يؤكد على حماية المدنيين والممتلكات المدنية، وينطبق هذا على المؤسسات التعليمية.

3. القانون الدولي الإنساني العرفي:

تنص القاعدة 38 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني العرفي على أنه: «يجب على أطراف النزاع احترام المؤسسات المخصصة للتعليم». كما تنص القاعدة 134 على أن «يجب احترام الحرية الأكاديمي».

### التحديات والتطبيقات العملية

- الاستخدام العسكري للمدارس: عندما تستخدم القوات المسلحة مدرسة كقاعدة أو ثكنة أو مخزن للذخيرة، تفقد حصانتها كممتلك مدني وتصبح هدفاً عسكرياً مشروعاً، مما يعرض حياة الطلاب للخطر. هناك مبادرة عالمية تسمى «إعلان المدارس الآمنة» (2015) تهدف لتقييد هذا الاستخدام وحماية التعليم أثناء النزاعات. وقعت عليه العديد من الدول.
- التعليم في الطوارئ: يُشتق من هذه القواعد واجب أطراف النزاع والمجتمع الدولي في تيسير استمرار التعليم حتى في ظل النزوح والطوارئ، كجزء من توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية وحماية الأطفال.
- المساءلة: يمكن أن تشكل الهجمات المتعمدة على المدارس أو الطلاب جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

### حالة السودان (كمثال تطبيقي):

الأرقام الصادمة التي ذكرتها اليونيسف (إغلاق 6,400 مدرسة، استخدام 11% منها كملاجئ أو لأغراض عسكرية، تدمير ثلث المدارس) تشير إلى انتهاكات جسيمة لكل من:

· القانون الدولي الإنساني: من خلال الهجمات على البنية التحتية المدنية (المدارس) وحرمان الأطفال المدنيين من التعليم.

· القانون الدولي لحقوق الإنسان: من خلال حرمان ملايين الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم.

### الحق في التعليم هو حق غير قابل للتصرف:

· في السلم: تلتزم الدول بضمانه وتطويره تدريجياً دون تمييز.

· في الحرب: تلتزم أطراف النزاع بحماية المؤسسات التعليمية والطلاب والمعلمين، وضمان استمرار التعليم قدر الإمكان كوسيلة لحماية جيل كامل من الضياع.

الأزمة في السودان، كما في كثير من بؤر الصراع، تُظهر الفجوة الواسعة بين النصوص القانونية والواقع الميداني، مما يدعو إلى آليات أقوى للمساءلة والضغط لتحويل هذه الحقوق من حبر على ورق إلى واقع ملموس يحمي مستقبل الشعوب.

**الأزمة في السودان، كما في كثير من بؤر الصراع، تُظهر الفجوة الواسعة بين النصوص القانونية والواقع الميداني، مما يدعو إلى آليات أقوى للمساءلة والضغط لتحويل هذه الحقوق من حبر على ورق إلى واقع ملموس يحمي مستقبل الشعوب**

# الدولة السودانية: قراءة سياسية في الجذور لا في الأحداث (3)

# حين تعلو السلطة على الدولة: المؤسسة العسكرية، الدستور، والقانون

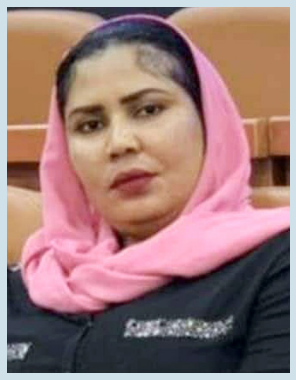

صفاء الزين

في الجزءين السابقين من هذه السلسلة، جرى تفكيك أزمة الدولة السودانية من زاوية التكوين، ثم زاوية إعادة الإنتاج، حيث ظهر أن الدولة نشأت في صورة جهاز إداري قبل تبلورها كمشروع سياسي يحمل توافقاً واسعاً، وأن الخلل التأسيسي تمدّد عبر الهوية وبنية الحكم وعلاقة السلطة بالمجتمع، فتحوّل إلى نمط يعيد إنتاج ذاته عبر الزمن.

وفي هذا الجزء يتجه التحليل نحو المؤسسات الحاكمة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والدستور والقانون، بوصفها الأساس الذي تُبنى عليه أي دولة حديثة تتطلع إلى الاستقرار.

تنطلق هذه القراءة من فرضية أن الاضطراب المؤسسي في السودان امتداد مباشر لغياب الدولة بوصفها إطاراً يتقدم على موقع السلطة، ويسهم في تحويل القوة من فعل جبري إلى سلطة تَحظى بالقَبول المجتمعي.

### المؤسسة العسكرية خارج منطق الدولة

التجارب الحديثة تفترض أن تخضع المؤسسة العسكرية لسلطة مدنية تُحدد الأدوار والحدود، ويقتصر عمل الجيش فيها على حماية الدولة والنظام العام. وفي السودان لم يتم دمج المؤسسة العسكرية ضمن رؤية سياسية وطنية واضحة، فظهرت كفاعل سياسي يتقدّم إلى الساحة في كل أزمة، مدفوعاً بقوة تنظيمية مكّنتها من التأثير في الحكم على حساب تطوير البنية المدنية.

ومع ضَعف الشرعية المدنية، في محطات كثيرة داخل التاريخ السوداني، بدت المؤسسة العسكرية في نظر شريحة واسعة من المجتمع الطرف القادر على فرض النظام. غير أن هذا الحضور لم يسهم في بناء دولة راسخة، وإنما أنتج نموذج حكم يعتمد على القوة كوسيلة تنظيمية رئيسية. ومع كل تدخل مسلح، تعرضت السياسة لضغط شديد، وتراجع دور التفاوض والتسوية، فتحوّل المسار من عقد سياسي إلى وسيلة حسم، واستمرت الدولة في وضع انتقالي ممتد بلا أفق يُرجى.

### الدستور بين النص والشرعية

شهد السودان سلسلة من الدساتير والوثائق الدستورية منذ الاستقلال، غير أن هذه النصوص لم تتحول إلى عقد سياسي جامع، وتمت صياغة أغلبها خلال فترات انتقالية، في ظل توازنات غير مستقرة، دون حاضنة اجتماعية تتبناها بوصفها مرجعية عليا.

هذا الواقع أوجد حالة انفصال بين النص والممارسة، فغابت قدسية الدستور كمستوى أعلى لتنظيم الصراع، وتحول إلى وثيقة تخضع لعوامل اللحظة والضغط السياسي. ومع مرور السنين صارت السلطة أكثر حضوراً من النص، وتراجع موقع الدستور كمرجع يفصل بين الأطراف، فتحول إلى جزء من أدوات التنافس، لا أداة لضبطه.

### القانون كامتداد للحكم لا كإطار للعدالة

في الدولة الحديثة يفترض أن يكون القانون إطاراً محايداً ينظّم العلاقة بين المجتمع والسلطة، ويحفظ الحقوق، ويحد من التعسف، وفي الحالة السودانية لم يتحول القانون إلى سلطة مستقلة، إذ وظّفته الأنظمة المتعاقبة كأداة ترتبط برغبة الحكم، وتغيّر تبعاً لتغير النظام السياسي، ما أضعف استمراريته وحياده.

**كانت حرب 15 أبريل نقطة فاصلة في مسيرة النهب الكبير الذي مارسته الحركة الإسلامية لمدةِ ثلاثةِ عقود عبر تقنين القوانين والتلاعب باللوائح، والاستيلاء على جهاز الدولة عبر التمكين المستمر في المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية وأصبحت الدولة خالصةً لوجه التنظيم**

ومع هذا الاضطراب، انخفض الإحساس العام بالحماية القانونية، واعتمد الأفراد على اعتبارات الخوف أو المصلحة في التعامل مع القانون، فتراجع موقع العدالة كمبدأ، وبرز الامتثال كتصرف مؤقت لا يستند إلى قناعة راسخة، الأمر الذي قلّل من إمكان قيام عقد اجتماعي قائم على الحقوق والواجبات.

### مؤسسات دون إطار جامع

لا يمكن فهم اختلال المؤسسة العسكرية أو هشاشة الدستور أو ضعف القانون بمعزل عن غياب الدولة كمشروع وطني جامع. فالمؤسسات تحولت إلى ساحات يتشكّل دورها بناءً على موازين القوى المتغيرة، وفقدت قدرتها على أداء وظائفها كآليات استقرار تُنظّم الصراع وتحتويه، فانعكس ذلك على البنية السياسية والاجتماعية بشكل ممتد.

### خاتمة: عندما تتقدّم السلطة على الدولة

تُظهر التجربة السودانية أن غياب مشروع الدولة المتوافق عليه لا يؤدي إلى أزمات سياسية فقط، ولكنه يحوّل المؤسسات إلى أدوات حكم مؤقتة، ويُقصي العقد السياسي لصالح القوة، وينتج انتقالاً دائماً يتكرر مع كل دورة سياسية.

ولا يمكن الشروع في إعادة بناء الدولة من خلال إصلاح جزئي للمؤسسات دون حسم موقع هذه المؤسسات داخل مشروع سياسي وطني مُتفق عليه، يُعيد تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، ويحدد أدوار الفاعلين بحدود واضحة.

في الجزء القادم سيتم تحليل دور الاقتصاد السياسي، والنخب، والثقافة السياسية في تثبيت هذا الاضطراب وتحويله إلى نمط طويل المدى.

**الاضطراب المؤسسي في السودان امتداد مباشر لغياب الدولة بوصفها إطاراً يتقدم على موقع السلطة، ويسهم في تحويل القوة من فعل جبري إلى سلطة تَحظى بالقَبول المجتمعي**

# بين فقه التبرير وفعل التحرير:

# نخب حرب السودان ومسؤولية السلام الضائع

محمد الأمين عبد النبي

في الوقت الذي يحترق فيه السودان؛ تصطف النخب لتبرّر العنف وتعيد إنتاجه عبر الخطاب والسرديات، ويتحوّل المواطن من صاحب حق ومصلحة إلى متلقٍّ وضحية، مدفوعاً بالخبر المزيف، والصورة الملوّثة، ووسائل التواصل الاجتماعي التي تحوّلت إلى ساحة لتصريف الانحيازات أكثر منها منصة للوعي.

وهنا تبرز أسئلة تبحث عن إجابات شافية: هل النخب قادرة بعد كل هذا على استعادة دورها الأخلاقي والسياسي؟، أم أنها ستظل محصورة في لعبة التبرير والتحليل المتأخر، عاجزة عن رؤية ما هو أبعد من لحظة الحدث؟، وكيف يمكن للفعل السياسي أن يستعيد صلته بالمجتمع، ويحوّل المعرفة إلى فعل تحرّري، في زمن يضيع فيه معنى الدولة والمواطنة وسط ركام الحرب والاصطفافات؟. هذه التساؤلات ليست فلسفية ولكنها صرخة عاجلة لكل من يملك صوتاً وتأثيراً؛ لأنه بدون وعي نخبوي حقيقي، لا يمكن للسودان أن يرى نهاية للحرب، ولا بداية لإعادة بناء نفسه.

إن النخب في السودان اليوم ليست فئات متعلّمة بالمفهوم البسيط؛ ولكنها مجموعات تتشكّل عند تقاطع المعرفة بالسلطة، وتتموضع داخل الصراع على تعريف الواقع وتفسيره. وفي زمن الحرب يتكشّف هذا الموقع الإشكالي بحدّة: فإمّا أن تكون النخبة قوة عقلانية تقود المجتمع نحو أفق واضح، أو تتحوّل إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة، عبر تبرير الأمر الواقع، وإعادة تدوير خطاب القوة باسم التحليل والواقعية. هنا لا يعود السؤال عن كفاءة النخبة، وإنما مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية.

في أصل الفلسفة السياسية، ارتبطت النخبة بفكرة التفوّق المعرفي بوصفه تكليفاً لا امتيازاً؛ فقد رأى أفلاطون أن الحكم لا يستقيم إلا إذا تولّاه من يدرك معنى العدالة والحقيقة. غير أنّ ما نشهده في السودان هو انقلاب هذا التصوّر؛ إذ تخلّت قطاعات واسعة من النخب عن دور الرعاية العقلية للمجتمع، وانخرطت في خطاب يبرّر العنف ويشجعه، ويُخضع السياسة لمنطق الضرورة العسكرية لا لمعيار الصالح العام. فغابت الحكمة، وحضر التلاعب بالكلمات، وتحوّل التفكير إلى تعليق متأخّر على المأساة.

ومع نشوء الدولة الحديثة، علّمنا ميكافيلي أن النخب تُقاس بفعاليتها وقدرتها على إدارة القوة، وأن تداولها قانون اجتماعي لا مهرب منه. غير أنّ نخب السودان، بدل أن تمارس هذه الفعالية في اتجاه حماية الدولة والمجتمع، انزلقت إلى موقع التكيّف مع الانهيار؛ فباتت تشرح الحرب أكثر مما تسعى إلى إيقافها، وتتعامل مع الخراب كمعطى ثابت لا كجريمة سياسية. وهكذا تحوّل «الأمر الواقع» إلى أفق نهائي، لا إلى حالة ينبغي كسرها.

غير أنّ الخطر الأعمق يكمن في دور النخب السودانية في الانحياز لصالح مشروع الحرب؛ فهي لا تكتفي بالصمت، بل تنتج سرديات تشرعن العنف، وتعيد تشكيل الوعي بما يخدم طرفي الصراع، تحت عناوين زائفة مثل الواقعية، أو الضرورات الوطنية. وفي هذا السياق، تصبح النخبة شريكاً في إطالة أمد الحرب. ومن هنا، فإن استعادة المعنى الأخلاقي لدور النخب يعد شرطاً لازماً لإنقاذ السياسة من السلاح، والمجتمع من الانهيار.

ومع ذلك، لم تكن الساحة خالية من أصوات نخبة واعية لمهمتها ودورها؛ فقد لعبت دوراً أخلاقياً ومعرفياً في مقاومة هذا التغبيش المنهجي، ورفضت الانخراط في سرديات الحرب الجاهزة مهما كانت كلفتها. هذه الأصوات لم تبحث عن موقع داخل الاصطفاف، بل سعت إلى تفكيكه، ولم تستثمر في الغموض، بل أعادت تسمية الأشياء بأسمائها: حرب سلطة لا حرب كرامة، وصراع نفوذ لا معركة قيم. إن إسهامها الحقيقي لم يكن في رفع الشعارات، بل في بناء وعي نقدي يُعيد ربط العنف بأسبابه البنيوية، ويكشف تداعياته الكارثية على الدولة والمجتمع والإنسان. صحيح؛ لم تقدّم هذه النخب حلولاً سحرية، لكنها حافظت على ما هو أثمن في زمن الانهيار: الحد الأدنى من الحقيقة، وحق المجتمع في أن يفهم ما يُفعل به باسمه، وانحازت للشعب ورفضت أن يصبح المواطنون أدوات في آلة القتل أو تزيين الانقسامات. هؤلاء النخب والمفكرون لم يكتفوا بالحديث عن الأزمة، بل انخرطوا في جهود معرفية حقيقية لمعالجة تداعيات الحرب: من توثيق الانتهاكات، ودعم التعليم واستمراره، وحفظ ما تبقى من البنية التحتية، ورصد انهيار الاقتصاد والخدمات. كما سعوا لبناء وعي نقدي عبر ربط التحليل النظري بالحلول العملية، مع التفكير المستمر في بدائل سلمية ومشاريع لإعادة بناء الدولة. إن دورهم يثبت أن النخبة لا تُقاس بمكانتها أو بقدرتها على التبرير، بل بمدى التزامها بالإنسان والمجتمع، وبقدرتها على تحويل المعرفة إلى فعل، والصوت إلى ضمير يقود الشعب نحو الخروج من مأزق الحرب، لا مجرد التعليق عليه.

**ليست حرب السودان امتحاناً للعسكر وحدهم، بل هي محكمة مفتوحة للنخب قبل غيرها. فالسلاح يقتل الجسد، لكن الأفكار تقتل الروح، والنخب التي اختارت تبرير الحرب ستكتشف متأخرة أنها ساهمت في تدمير البلاد نفسها، لا في حسم الصراع.**

وفي ضوء هذا كله، تصبح الدعوة موجّهة مباشرة إلى النخب التي انخرطت في دعم الحرب، صراحةً أو مواربة: ارفعوا أيديكم عن الدم، وأعيدوا البصر مرّتين قبل أن تُعاد صياغة الخراب بأسمائكم. ما من سردية قادرة على تبرئة حرب تُفكّك المجتمع وتدمّر الدولة، ولا من تحليل يبرّر استمرار القتل باسم الواقعية أو الضرورة. إن الحدّ الأدنى من المسؤولية اليوم يقتضي التحوّل من تزيين العنف إلى تفكيكه، ومن تأجيج الصراع إلى إنتاج حلول سياسية قابلة للحياة، ومن الاستثمار في الاصطفاف إلى العمل الجاد من أجل السلام.

إن الحرب في السودان لم تقتصر آثارها على القتل المباشر، بل امتدت إلى أبعاد أعمق دمّرت التعليم المدرسي والعالي، وأوقفت عجلة الإنتاج، وحطّمت البنية التحتية، وأخّرت البلاد عن ركب الدول، وأفرزت خطابات كراهية وعنصرية وانهياراً للدولة نفسها، بل وتقسيماً للسلطة والاقتصاد. هذا الخراب ليس نتيجة البندقية وحدها؛ فالنخب التي دعمت أيّاً من طرفي الحرب شاركت بشكل مباشر في صناعة هذا الواقع، عبر تبرير العنف، وبناء سرديات زائفة، وتحويل المواجهة إلى مشروع رمزي يتجاوز الدم نفسه.

والأمثلة على ذلك من حولنا عديدة: ففي لبنان وسوريا لعبت النخب الطائفية والسياسية دوراً سلبياً في إطالة الصراعات وتجزئة الدولة، بينما في دول أخرى مثل جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري، أو رواندا بعد الإبادة، ساهمت النخب الواعية في عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام وإعادة إنتاج الدولة والمجتمع. الفارق يكمن في نوعية النخبة: هل هي منخرطة في إعادة إنتاج الهيمنة والتفرقة؟، أم تعمل بمسؤولية أخلاقية وسياسية لتحويل القوة والمعرفة إلى خدمة مجتمعية؟ وفي السودان اليوم، يعد هذا السؤال محورياً؛ لأن استمرار العنف وتفكك الدولة يحمل بصمة النخب كما يحملها السلاح.

في النهاية، ليست حرب السودان امتحاناً للعسكر وحدهم، بل هي محكمة مفتوحة للنخب قبل غيرها. فالسلاح يقتل الجسد، لكن الأفكار تقتل الروح، والنخب التي اختارت تبرير الحرب ستكتشف متأخرة أنها ساهمت في تدمير البلاد نفسها، لا في حسم الصراع. إن أخطر ما يخلّفه هذا النزاع ليس الخراب المادي وحده، بل اعتياد العنف، وتآكل الحسّ الأخلاقي، وانهيار القدرة على تخيّل وطن خارج منطق القوة. من هنا، فإن استعادة دور النخب تعد شرطاً لبقاء السودان نفسه: دولة تُدار بالعقل لا بالبندقية، وبالعدالة لا بالسرديات، وبالسلام بوصفه خياراً شجاعاً. ومن لا يملك شجاعة الانحياز للحياة اليوم، لن يكون له مكان في كتابة الغد.

# السودان في ظل الحرب ورهانات المستقبل ومسؤولية الفعل الوطني

# بين نار الحرب وأفق المستقبل: سؤال الدولة ومسؤولية التاريخ

وجـــدي صـالح

ليس السودان اليوم مجرد ساحة صراع عسكري فحسب، بل هو مرآة مكشوفة لأزمة دولة تراكمت عبر عقود من الاختلال البنيوي في الحكم، والاختلال السياسي، والتفاوت التنموي، وانكسار العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع. فالحرب الجارية ليست حدثًا طارئًا، بل هي التعبير الأكثر عنفًا عن فشل تاريخي في إدارة التنوع، وبناء الدولة الوطنية الحديثة، وترسيخ مبدأ الشرعية السياسية القائمة على الإرادة الشعبية والمؤسسات.

إن هذه الحرب كشفت نموذج الدولة، الذي تشكل عبر عقود من الاستبداد والعسكرة واحتكار السلطة والثروة.

إنها حرب على الدولة نفسها وعلى فكرة الشرعية السياسية وعلى التحول الديمقراطي وعلى أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، ولقطع الطريق أمام تحقيقها لأهدافها، وعلى إمكانية قيام نظام وطني قائم على المواطنة المتساوية وسيادة حكم القانون والتداول السلمي للسلطة.

## أولًا: الحرب بوصفها نتيجة لا سببًا

تُختزَل الأزمة السودانية أحيانًا في صراع بين قوى مسلحة أو تنازع على السلطة، غير أن هذا التفسير يبقى قاصرًا إذا لم يُقرأ في سياق أعمق. فالحرب هي نتيجة طبيعية لغياب مشروع وطني جامع، ولعجز النخب السياسية والعسكرية عن إنتاج صيغة حكم تستوعب التنوع الاجتماعي والثقافي، وتؤسس لتوازن مستدام بين المركز والأقاليم، وبين المدني والعسكري، وبين الدولة والمجتمع.

لقد كشفت الحرب الحالية حقيقة جوهرية مفادها أن الدولة السودانية لم تنجح تاريخيًا في احتكار العنف المشروع وأدواته، ولا في إخضاع القوة المسلحة للسلطة السياسية المدنية. فقد نشأت المؤسسة العسكرية في سياق سياسي جعلها لاعبًا رئيسيًا في السلطة، لا أداة لحماية الدولة.

لقد قام النظام البائد (نظام الإنقاذ، الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني) بإعادة تشكيل الأجهزة العسكرية والأمنية وفق منطق الولاء السياسي والأيديولوجي، لا وفق معايير المهنية الوطنية، فظهرت جيوش متعددة داخل الدولة الواحدة، وتحول السلاح إلى أداة صراع سياسي واقتصادي، لا وسيلةً وأداةً لحماية الوطن ومواطنيه.

لقد كشفت الحرب هشاشة الدولة السودانية، لا بوصفها مؤسسة قانونية فحسب، بل بوصفها فكرة ومعنى. فعندما تتفكك مؤسسات الدولة، وتنهار منظومة الأمن والخدمات، ويتحول السلاح إلى لغة السياسة الوحيدة، يصبح الوطن نفسه مهددًا في وجوده، لا في استقراره فقط.

ومن هنا فإن الحرب ليست سوى التعبير النهائي عن أزمة عميقة في بنية الدولة المسلحة.

## ثانيًا: المستقبل بين سيناريو التفكك وإمكانية بناء وطن جديد

يقف السودان اليوم عند مفترق طرق تاريخي، تتنازعه سيناريوهات متعددة.

**الأول: سيناريو التفكك والانقسام**

وهو السيناريو الذي تستمر فيه الحرب، وتتعمق فيه الانقسامات الجهوية والإثنية، وتتعدد فيه المليشيات، وتتآكل السيادة الوطنية لصالح تدخلات خارجية ومراكز قوى محلية، من خلال أمراء الحرب ووكلائها، بما يحول السودان إلى فضاء مفتوح للفوضى والصراعات المزمنة، وتكون البلاد مسرحًا للصراع الاقليمي والدولي.

**الثاني: سيناريو الجمود والهشاشة**

في هذا السيناريو، تتوقف الحرب من خلال ضغوط على أطرافها، أو بتلاقي إرادة أطرافها دون معالجة جذورها، ويعاد إنتاج الأزمة في شكل هدنة هشة أو تسويات مؤقتة، تبقي الدولة في حالة ضعف دائم.

**الثالث: سيناريو إعادة بناء وطن جديد**

وهو السيناريو الأكثر صعوبة، لكنه الأكثر ضرورة، حيث تُطرح الحرب بوصفها لحظة كاشفة تستدعي مراجعة شاملة لمفهوم الدولة والسلطة والشرعية، وتفتح الطريق أمام مشروع وطني جديد يقوم على مبادئ متوافق عليها أساسها وحدة السودان والمواطنة، والعدالة، والديمقراطية، وإعادة بناء المؤسسات.

## ثالثًا: ماذا يجب علينا أن نفعل؟ من رد الفعل إلى الفعل التاريخي

إن الخروج من مأزق الحرب لا يتحقق بالشعارات ولا بالحلول الجزئية، بل يتطلب انتقالًا واعيًا من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء الدولة ويمكن تلخيص مهام المرحلة التاريخية في أربع مسارات مترابطة.

المسار الأول: بناء مشروع وطني جامع

لا بد من صياغة رؤية وطنية مشتركة وجامعة متوافق عليها تتجاوز الاصطفافات الحزبية والجهوية، وتؤسس لخطاب سياسي جديد يضع مصلحة الوطن والدولة فوق مصالح القوى السياسية والعسكرية، مشروع وطني لا يؤسس ولا يوضع على أساس الأغلبية، بل على التوافق حول مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، والمواطنة المتساوية، واحترام التنوع وحسن إدارته.

المسار الثاني: إعادة تعريف العلاقة بين المدني والعسكري

تمثل هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي أحد جذور الأزمة بل عُدَّت - من كثرة تسلطها وعملها بالسياسة - كأكبر فاعل سياسي، ومن ثم فإن إعادة بناء الدولة وبناء وطن جديد يقتضي إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني والعسكري وفق عقيدة وطنية تجعل مهمتها حماية البلاد ودستورها ومواطنيها هي جوهر وظيفتها، لا السيطرة على السلطة والثروة بقوة السلاح والتسلط على المواطنين باسم الجيش والتسلط على الجيش باسم المواطنين.

**الحرب نتيجة طبيعية لغياب مشروع وطني جامع، ولعجز النخب السياسية والعسكرية عن إنتاج صيغة حكم تستوعب التنوع الاجتماعي والثقافي، وتؤسس لتوازن مستدام بين المركز والأقاليم، وبين المدني والعسكري، وبين الدولة والمجتمع**

إن بناء جيش وطني واحد بعقيدة وطنية، وأن يبتعد عن أي عمل سياسي واقتصادي ويتفرغ لمهمته الأساسية في حماية الحدود وسيادة البلاد هو ضرورة لا يمكن تجاوزها، إذا أردنا بناء وطن ينعم بالأمن والاستقرار والديمقراطية.

## المسار الثالث: العدالة والعدالة الانتقالية بوصفها شرطًا للسلام

لا يمكن تحقيق سلام مستدام دون معالجة إرث الانتهاكات والحروب. فالعدالة والعدالة الانتقالية ليست ترفًا سياسيًا، بل شرطًا أخلاقيًا وسياسيًا لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولتحقيق المصالحة الوطنية على أساس العدالة وإنصاف الضحايا وجبر الضرر عنهم وتعويضهم واستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وهذا لا يتأتى إلا بضمان عدم إفلات المجرمين من المساءلة والمحاسبة والعقاب، تطبيقًا لمبدأ عدم إفلات المجرمين من العقاب.

**إعادة بناء الدولة وبناء وطن جديد يقتضي إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني والعسكري وفق عقيدة وطنية تجعل مهمتها حماية البلاد ودستورها ومواطنيها هي جوهر وظيفتها لا السيطرة على السلطة والثروة بقوة السلاح والتسلط على المواطنين باسم الجيش والتسلط على الجيش باسم المواطنين**

## المسار الرابع: التوافق على عقد اجتماعي جديد

لقد ظل السودان منذ الاستقلال في حالة من الحروب المستمرة حتى أصبحت الحروب صفة ملازمة لتكوينه. ورغم أن الثورات السودانية المتعددة شكلت ملاحم تاريخية تعكس عظمة نضالات الشعب السوداني في مواجهة الأنظمة العسكرية والشمولية وتطلعه للحرية والسلام والعدالة والديمقراطية وقد توجت هذه النضالات المتراكمة والطويلة بثورة ديسمبر المجيدة من حيث تميزها النوعي بالوعي والتنظيم، وقدرتها على حشد أكبر وأوسع إرادة شعبية؛ تلك الإرادة الشعبية الواسعة التي أفشلت كل القمع والتنكيل ومحاولات الاحتواء والإجهاض من قبل قوى الردة والاستبداد وأمراء وتجار الحروب وقوى التآمر الداخلية والخارجية، تلك القوى، التي أشعلت هذه الحرب اللعينة، التي يدفع الشعب أثمانها الباهظة من حياته ودمائه وتشرده وتخريب موارد بلاده وبنيتها التحتية. هذه الحرب التي أكدت في حقيقتها أن أطرافها هي ذات الأطراف التي وقفت في مواجهة مشروع ثورة ديسمبر الوطني، وعملت على إجهاضه وقطع الطريق أمامه، وهي ذات الأطراف التي تحالفت وخططت ونفذت انقلاب 25 أكتوبر وقطعت الطريق أمام اكتمال إجراءات التحول الديمقراطي، وأشعلت هذه الحرب لذات الاهداف.

نحتاج إلى تحليل صحيح لتراكم وتطور هذه الأزمات والانقلابات العسكرية، التي حكمت البلاد منذ الاستقلال حتى نصل إلى الطريق الصحيح لمعالجتها، ونضع بلادنا في المسار الصحيح؛ مسار الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة والتنمية المستدامة.

تحتاج الدولة السودانية إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على توزيع عادل للسلطة والثروة، وعلى لامركزية حقيقية تمنح الأقاليم دورًا فعليًا في صنع القرار، وعلى نظام اقتصادي يحقق التنمية المتوازنة ويكسر دائرة الاختلال التنموي التاريخي، الذي خلق ظلمًا تاريخيًا، كان أساساً وسبباً رئيساً لكل الحروب في بلادنا.

## المسار الخامس: مسؤولية القوى السياسية والمدنية والثورية

إن اللحظة السودانية الراهنة ليست مجرد أزمة سياسية، بل اختبار أخلاقي للقوى السياسية والمدنية والثورية والفكرية والاجتماعية، فإما أن ترتقي لمستوى التحدي التاريخي فتنتج مشروعًا وطنيًا جديدًا، أو تستمر في الدوران داخل دوائر الصراع المفرغة وتسليم البلاد للفوضى والتشظي.

## بين حتمية الألم وإمكان الأمل

قد يبدو المستقبل السوداني اليوم مثقلًا بالضباب والدمار، غير أن التاريخ يعلمنا أن الأمم لا تولد من رحم الاستقرار، بل من رحم الأزمات الكبرى والمعاناة. فالحرب، بكل مآسيها، قد تتحول إلى لحظة بناء جديدة، إذا ما امتلك السودانيون الشجاعة الفكرية والسياسية لإعادة طرح سؤال الدولة، لا بوصفه سؤال السلطة، بل بوصفه سؤال الوجود الوطني ذاته.

إن السودان لا يحتاج اليوم إلى مجرد وقف للحرب فحسب، بل إلى ثورة في الوعي السياسي، وإلى مشروع وطني يعيد تعريف معنى الدولة، ومعنى المواطنة، ففي هذا المفترق التاريخي، لا يكون الخيار بين الحرب والسلام فحسب، بل بين دولة ووطن يتجدد بالحكمة.

# السبعــون العجـــاف:

# تراجيديا العسكرة ومقصلة الحلم المدني في السودان

بقلم/ نجلاء نورين *

على مدار سبعة عقود، ظلّ السودان مسرحاً لصراع وجودي محتدم، لم تكن أطرافه تيارات سياسية تتنافس على برامج الحكم، كان صداماً جوهرياً بين رؤيتين متناقضين لماهية الدولة: دولة «الحق والقانون» كما جسدها الوجدان الشعبي وتطلعاته، ودولة «الوصاية والبندقية» كما فرضتها سطوة المؤسسة العسكرية. سبعون عاماً والشعب السوداني يغالب التحديات ليرسي مدماكاً في جدار الديمقراطية، بيد أن طموحه كان يصطدم دوماً بصخرة «الأدلجة العسكرية» والنزعة السلطوية، التي لم ترَ في الإنسان السوداني إلا رعية تابعة، ولا في جغرافيا الوطن إلا ثكنة كبرى تخضع لتراتبية «الضبط والربط».

تكمن المعضلة الكبرى التي كبّلت خطى الدولة السودانية منذ فجر الاستقلال في تحوّل المؤسسة العسكرية إلى «أكبر حزب سياسي» في البلاد؛ حزب يستأثر بمزايا احتكارية مطلقة، ويستمد شرعيته من فوهة البندقية لا من صناديق الاقتراع. وحين تقتحم البزة العسكرية معترك السياسة، فإنها تفسد جوهر العمل العام؛ إذ تتحول قواعد الاشتباك من مقارعة الحجة بالحجة إلى مواجهة «الكلمة بالرصاصة»، مما أدى إلى انسداد سياسي مزمن دفع المعارضين —في منعطفات تاريخية مريرة— إلى الاضطرار إلى حمل السلاح؛ ليس ولعاً بالاحتراب، بل لأن المنظومة القابضة سدّت منافذ التغيير السلمي، ولم تترك خياراً لانتزاع التوازن سوى لغة القوة في ميدانٍ غاب عنه حياد المؤسسات وعلوّ القانون.

لقد برعت النخب العسكرية المتعاقبة في فن «تعطيل التاريخ»؛ فكلما لاحت في الأفق بارقة أمل لانتقال مدني، تحركت آلة «الاستهبال السياسي» لنسف تلك الجهود تحت ذرائع واهية، تتلفح برداء «المؤامرات الخارجية» أو «صون الكرامة الوطنية». وفي سبيل التشبث بالسلطة، لم تتورع هذه العقلية عن تمزيق النسيج الاجتماعي، عبر وصم دعاة التغيير بالخيانة والعمالة، بل وبلغ الشطط منتهاه بالتشكيك في هوياتهم الوطنية، في محاولة بائسة لاختزال الوطن الشاسع في «الرتبة العسكرية» وحدها.

إن الحصاد المرّ لهذا الإصرار على الحكم بالقهر والقوة لم ينتج إلا «فشلاً بنيوياً» متراكماً؛ فلم تجنِ البلاد من تسييس الجيش سوى حروب أهلية استنزفت الموارد وأهلكت الحرث والنسل. فالعقلية العسكرية، بطبيعتها، تميل إلى الحسم لا التفاوض، وإلى الإقصاء لا الاحتواء، مما حوّل السودان من مشروع دولة واعدة إلى ساحة اقتتال سرمدي. وما نشهده اليوم من دمار يطال الأنفس والبنى التحتية ليس إلا الثمرة الطبيعية لإنكار الحقيقة الجوهرية: أن مكان الجيش هو الثكنات لحماية الحدود، ومكان السياسة هو الفضاء العام والمؤسسات المدنية المنتخبة.

**المعضلة الكبرى التي كبّلت خطى الدولة السودانية منذ فجر الاستقلال في تحوّل المؤسسة العسكرية إلى «أكبر حزب سياسي» في البلاد؛ حزب يستأثر بمزايا احتكارية مطلقة، ويستمد شرعيته من فوهة البندقية لا من صناديق الاقتراع**

ولن ينعتق السودان من ربقة التمزق إلا بكسر هذه الحلقة المفرغة من التغول العسكري. إن الدولة المدنية الديمقراطية اليوم ليست ترفاً فكرياً، بل هي «ضرورة وجودية» لوقف نزيف الدم. ولن يستقيم ميزان البلاد ما لم تدرك المؤسسة العسكرية أن الكرامة الحقيقية تكمن في الانحناء لإرادة الشعب، لا في إرغامه على الطاعة. الحل لا يكمن في استبدال جنرال بآخر، بل في إحلال «المؤسسية المدنية» محل «العقلية الانقلابية»؛ فخروج الجيش من السياسة هو أكبر خدمة تُقدَّم لحماية كرامة العسكرية السودانية نفسها، وصون ما تبقى من سيادة الوطن.

* صحفية وكاتبة

## النيل بين الهيمنة والشراكة:

# قراءة في فرص نجاح الوساطة الأمريكية حول سدّ النهضة

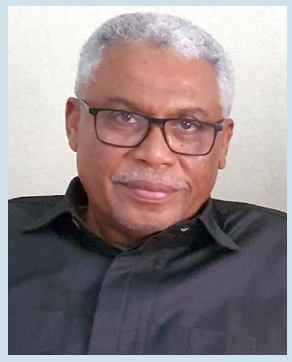

السفير
عادل إبراهيم مصطفى

أعادت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الأخيرة، بشأن سدّ النهضة، ملفّ مياه النيل إلى واجهة الاهتمام الدولي، بعد إعلان استعداده للتوسّط بين مصر وإثيوبيا بهدف التوصّل إلى «حلّ نهائي» للأزمة، محذّرًا من مخاطر انزلاق الخلاف نحو صراع عسكري في المنطقة.

غير أن السؤال الجوهري يظل قائمًا: ما مدى إمكانية نجاح وساطة أمريكا في أزمة بهذا التعقيد التاريخي والقانوني والسياسي؟!

تصريحات ترامب، التي نقلها موقع «الغد السوداني» في 22 يناير الجاري عن وكالات أنباء عالمية، كشفت عن انحياز واضح للموقف المصري، ما يلقي بظلال كثيفة من الشك على جدوى أي وساطة محتملة. فقد وجّه الرئيس الأمريكي انتقادات حادة لسدّ النهضة، معتبرًا أن بناءه ألحق أضرارًا جسيمة بالأمن المائي المصري، ومؤكّدًا أن القاهرة «دفعت ثمنًا باهظًا» نتيجة سياسات دولية خاطئة، من بينها – بحسب قوله – مساهمة الولايات المتحدة في تمويل المشروع خلال مراحل سابقة. ووصف هذا الدعم بأنه «أمر مريع»، لأنه أضرّ بحليف استراتيجي لواشنطن في الشرق الأوسط، ملمّحًا إلى ضرورة تصحيح ما اعتبره مسارًا خاطئًا في إدارة ملف مياه النيل.

من حيث المضمون والدلالة، لا تعبّر هذه التصريحات عن موقف وسيط محايد، بل عن تبنٍّ سياسي صريح للرواية المصرية، الأمر الذي يضعف فرص التوصّل إلى تسوية متوازنة ومستدامة. فالوساطة تفترض الوقوف على مسافة واحدة من الطرفين، بينما الانحياز المسبق يقوّض الثقة ويغلق الطريق أمام أي اتفاق قابل للاستمرار.

ويُرجَّح أن تكون القاهرة قد سعت إلى هذا التدخل الأمريكي في إطار استراتيجيتها المستمرة لنقل ملف سدّ النهضة من الإطار الإفريقي إلى المنصّات الدولية، نتيجة عدم ثقتها في إمكانية اعتراف الاتحاد الإفريقي باتفاقيات مياه النيل الموقّعة خلال الحقبة الاستعمارية (1902، 1929، 1959). وهي اتفاقيات منحت مصر امتيازات شبه مطلقة، شملت حق الاعتراض على أي مشروعات مائية في دول المنبع، وتصفها القاهرة بـ«الحقوق التاريخية»، بينما ترفضها إثيوبيا ومعظم دول حوض النيل.

ويستند هذا الرفض إلى حقيقة قانونية وسياسية واضحة: أن دول المنبع لم تكن أطرافًا في تلك الاتفاقيات، ولم توقّع عليها، وبالتالي فهي غير مُلزَمة بها. وبناءً على ذلك، تطالب إثيوبيا ودول الحوض بإعادة النظر في الإطار القانوني الحاكم لمياه النيل، والانتقال إلى مبدأ «الانتفاع المنصف والعادل» من الموارد المائية المشتركة، وفقًا لقواعد القانون الدولي للأنهار العابرة للحدود. وهنا يتجلّى جوهر الأزمة: فهي ليست خلافًا فنيًا حول سدّ بعينه، بل نزاع عميق حول قواعد تقاسم مياه النيل، وحول مشروعية استمرار هيمنة دولة واحدة على نهر عابر للحدود لا تسهم في مياهه.

من هذه الزاوية، فإن انحياز ترمب الصريح للموقف المصري يُفرغ أي وساطة أمريكية من شرطها الأساسي. فالوسيط المنحاز لا يصنع تسوية، بل يعيد إنتاج الأزمة. ويمكن القول إن فشل هذه الوساطة قد أُعلن عمليًا قبل أن تبدأ. ويُضاف إلى ذلك أن حديث ترمب عن أن سدّ النهضة «يحجب» مياه النيل عن مصر يفتقر إلى الدقة العلمية. فالسدّ أُنشئ أساسًا لتوليد الطاقة الكهرومائية، لا لأغراض الري أو الزراعة، والمنطقة المحيطة ببحيرته ذات طبيعة جبلية ولا تحتوي على مساحات زراعية واسعة. وبحسب غالبية الخبراء، فإن المياه المستخدمة في توليد الكهرباء تُعاد إلى مجرى النهر، ولا تُنقِص من إجمالي التدفقات نحو مصر، باستثناء تأثيرات مؤقتة مرتبطة بفترات الملء، وهي تأثيرات قابلة للإدارة عبر التنسيق والتعاون.

كما أن سدّ النهضة بات اليوم أمرًا واقعًا؛ إذ تجاوزت نسبة إنجازه التسعين في المائة، وتم افتتاحه رسميًا في سبتمبر 2025. وعليه، فإن التعبير عن الندم على تمويله أو محاولة العودة إلى ما قبل بنائه لا يحمل قيمة عملية، ما لم يُترجَم إلى دعم مسار تفاوضي يعترف بالوقائع القائمة ويسعى إلى إدارتها، لا إنكارها.

وفي هذا السياق، لا يبدو أن مصير وساطة ترمب المحتملة سيكون أفضل من تجربته السابقة في فبراير 2020، حين استضافت واشنطن، بطلب من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، محادثات ضمّت السودان ومصر وإثيوبيا. وقد انتهت تلك الجولة بتقديم مشروع اتفاق حول ملء وتشغيل السد، وقّعته مصر بالأحرف الأولى، بينما رفضته إثيوبيا بالغياب عن الجلسة. أما السودان، الذي ترأست وفده آنذاك وزيرة الخارجية أسماء محمد عبد الله، فقد رفض التوقيع، مؤكّدًا استحالة تطبيق أي اتفاق في غياب أحد أطرافه، ومشدّدًا على ضرورة التوصّل إلى تسوية شاملة تعالج الجوانب الفنية والقانونية والبيئية، وفي مقدّمتها تبادل المعلومات وضمان سلامة السد.

شكّل ذلك الموقف تعبيرًا مهمًا عن استقلالية القرار السوداني، وانحيازًا للمصلحة الوطنية بعيدًا عن التبعية التقليدية للموقف المصري، وبما ينسجم مع شعارات وأهداف ثورة ديسمبر المجيدة. أما اليوم، فقد غاب السودان عن معادلة الوساطة، بعدما همّشت سلطة بورتسودان الانقلابية دوره الإقليمي، وارتهنت قراره السياسي بالكامل لإرادة القاهرة، متجاهلة حقيقة أن السودان هو الطرف الأقرب جغرافيًا إلى السدّ، والأكثر تأثرًا بتداعياته، سلبًا وإيجابًا.

خلاصة القول، إن أي وساطة دولية – بما فيها الوساطة الأمريكية – لن يُكتب لها النجاح ما لم تُبنَ على الاعتراف بجوهر الأزمة بوصفها نزاعًا حول قواعد تقاسم مياه النيل، لا مجرد خلاف فني حول سدّ بعينه. فالتمسّك بمنطق «الحقوق التاريخية» والهيمنة الأحادية لم يعد قابلًا للاستدامة، في مقابل صعود مطالب دول الحوض بالانتفاع المنصف والعادل. ولا يمكن تحقيق تسوية عادلة ومستقرة إلا عبر شراكة إقليمية شاملة، تُوازن بين حق مصر في الأمن المائي وحق دول المنبع في التنمية، وتؤسّس لتعاون طويل الأمد يحصّن المنطقة من مخاطر الصراع.

## تحول الأجهزة الأمنية إلى نقيض مفهوم الدولة:

# بين اغتيال الحقيقة وإنتاج الفوضى المنظمة

وضاح شرف الدين

### مدخل: جريمة تتجاوز الضحية إلى كيان الدولة

ما تم كشفه في التقرير الاستقصائي الذي نشره الناشط السياسي والأمني «مجاهد بشرى» حول حادثة تصفية النقيب أنس محمد العبيد «الجوكر» – إذا ما ثبتت حيثياته – لا يمكن حصره في حادث أمني عابر، أو حتى في جريمة اغتيال سياسي منعزلة. التفاصيل المذكورة – بدءاً من اختراق مكتب رئيس الوزراء، مروراً بمحاولة اغتياله، واصطناع «خلايا إرهابية»، ووصولاً إلى إعدام ضابط محترف من مسافة صفر – ترسم صورة مكتملة لنظام أمني آثر حماية ذاته، حتى لو كان الثمن إحراق الوطن بأكمله.

التقرير لا يشير إلى «انزياحات فردية»، بل يُبرز منهج عمل مؤسسي قائم:

جهاز أمني يزرع أجهزة تنصت في صلب السلطة التنفيذية، يحتجز أفراداً كمخزون بشري لاستخدامهم لاحقاً تحت تصنيف «إرهابيين جاهزين»، يخطط لتفجير بعثات دبلوماسية، ثم يقدم على تصفية أحد ضباطه لرفضه المشاركة في الجريمة المنظمة.

هذه ليست فوضى عابرة... بل هي سياسة ممنهجة.

### الدولة الأمنية: حينما يتحول الأمن إلى تهديد لكيان الدولة

في الأنظمة الشمولية والاستبدادية، لا تُقاس قوة الأجهزة الأمنية بقدرتها على صيانة أمن المواطن، بل بقدرتها على ضمان بقاء النظام الحاكم واستمراره دون معارضة.

وهنا يكمن جوهر المأساة: فالأمن يتوقف عن كونه وظيفةً للدولة، لتصبح الدولة نفسها أداةً في خدمة جهاز أمني متضخم وخارج عن السيطرة.

ما تكشفه التجربة السودانية – بوضوح لا لبس فيه – هو أن الجهاز الأمني لم ينظر إلى الحكومة المدنية كشريك، بل اعتبرها عدواً يجب تحييده، إذ إن أي إصلاح حقيقي يعني:

- فقدان الهيمنة المطلقة.
- كشف الجرائم المتراكمة.
- زوال الامتيازات الاستثنائية.
- انهيار دولة الظل الموازية.

ولذلك، لم يكن مستغرباً أن يُواجه مطلب «إصلاح وهيكلة الأجهزة الأمنية» بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء، ثم بمسرحيات إرهابية مفتعلة، وأخيراً بانقلاب عسكري صريح.

> **جهاز أمني يزرع أجهزة تنصت في صلب السلطة التنفيذية، يحتجز أفراداً كمخزون بشري لاستخدامهم لاحقاً تحت تصنيف «إرهابيين جاهزين»، يخطط لتفجير بعثات دبلوماسية، ثم يقدم على تصفية أحد ضباطه لرفضه المشاركة في الجريمة المنظمة**

### من مكافحة الإرهاب إلى هندسته وتوظيفه

إن أخطر ما تقوم به الدولة الأمنية ليس القمع المكشوف، بل توليد الخوف بطريقة منهجية.

حينما يصبح الإرهاب أداة سياسية، تتحول الأجهزة من خط دفاع إلى منتج للفوضى:

- تهديدات تُختلق من العدم.
- خلايا تُشكَّل وتُدار.
- عمليات تُنفَّذ ثم تُستثمر سياسياً وإعلامياً.
- دماء تُسفَك لإقناع الداخل والخارج بأن «البديل هو الفوضى الشاملة».

التقرير الاستقصائي يضع يده على الجوهر: الإرهاب لم يكن تهديداً يواجه الجهاز، بل وسيلة بقاء له.

تصفية الكفاءات العسكرية: حين يصبح الالتزام المهني جريمة تستوجب الإسكات

في ظل الدولة الأمنية، يتحول الضابط المحترف من رصيد وطني إلى تهديد داخلي.

فكل من: يرفض تنفيذ أوامر تخالف القانون والضمير، أو يمتلك معرفة فنية حساسة، أو يربط مفهوم الأمن بالالتزام القانون وليس بالولاء الأعمى، يُصبح «شاهداً يجب إسكاته».

عملية تصفية «الجوكر» ليست حادثة فردية، بل هي رسالة واضحة: الطاعة العمياء تفوق حب الوطن، والصمت الإجباري أهم من سيادة القانون.

### اختطاف مؤسسات العدالة والإعلام: إكمال دائرة الهيمنة

لا يستطيع جهاز أمني أن يحكم بمفرده. لذلك، تمتد أذرعه لتشمل:

- النيابة العامة لتوفير غطاء قانوني مزيف.
- السلطة القضائية لتعطيل سير العدالة وإخفاء الحقيقة.
- وسائل الإعلام لترويج الرواية الرسمية، مهما بلغت درجة سذاجتها أو تناقضها.

وهكذا تُقتل الحقيقة مرتين: مرة بالرصاص، ومرة بالتضليل المنظم.

أنس الجوكر

### الابتزاز الجيو-سياسي: منطق «إما نحن أو الفوضى»

على الصعيد الخارجي، تُتقن الدولة الأمنية لعبة الابتزاز الاستراتيجي: «نحن الشريك الأمني الوحيد.. وانفضاضنا يعني سقوط البلاد في الهاوية».

بيد أن الوقائع تؤكد العكس: الفوضى ليست نتيجة غياب الدولة الأمنية، بل هي ثمرة وجودها من دون رقابة أو محاسبة.

### الخلاصة: الأمن المنحرف أشد خطراً من انعدام الأمن

ما جرى – وما زال يجري – يؤكد حقيقةً محورية:

لا يمكن إقامة دولة مدنية ديمقراطية على أساس جهاز أمني من دون اصلاحه، وغير خاضع للمساءلة، ومتداخل مع اللعبة السياسية.

الدولة التي لا تُخضِع أمنها للقانون، محكوم عليها بأن تُخضَع قانونها لهيمنة الأمن.

إن حزمة إصلاحات أمنية جذرية ومهنية ليست ترفاً سياسياً، بل شرطاً وجودياً لإنهاء عهد الدولة الأمنية القمعية، ووضع حدٍ نهائي لتسييس الأمن وتوظيف الفوضى كأدوات حكم. فإصلاح المنظومة الأمنية هو الطريق الوحيد لحماية المصالح العليا للدولة، واستعادة ثقة المجتمع، خاصة في المناطق التي تعرضت لتخريب منهجي عبر بث الفتن، وإثارة النعرات، وتسليح الانقسامات العرقية والطائفية لخدمة أجندات سلطوية ضيقة.

كما أن إخضاع الأجهزة الأمنية للرقابة المدنية والقانونية يقطع الطريق على الهدر المالي المنظم الذي أُنفق لعقود على أنشطة تخريبية لا صلة لها بالأمن القومي، بل ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي وتغذية الصراع وعدم الاستقرار.

فالأمن الحقيقي لا يُبنى على الخوف ولا على الاختراق ولا على الاغتيالات، بل على المهنية العالية، وسيادة القانون، والشفافية التامة.

وأي دولة لا تجرؤ على تفكيك دولة الأمن الموازية، ستبقى رهينة لها، مهما ادعت التمسك بشعارات الاستقرار والوحدة.

11 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
29 يناير 2026م
كتابات
https://decembernews.com

## قـوة الرقـائق وهيمنـة الرقمنـة:

# معضلة السيادة في القـرن الحـادي والعشـرين

لواء شرطة
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار نظم وتكنولوجيا
تحليل البيانات

**«إننا إن لم نجلس حول الطاولة، فسوف نكون على قائمة الطعام»**

**مارك كارني**
**رئيس وزراء كندا**

في خلال ثمانية أيام متصلة من الرابع وحتى الحادي عشر من فبراير 1945 التقى في يالطا بجزيرة القرم قادة العالم الثلاث الكبار آنذاك، فرانكلين روزفلت - رئيس الولايات المتحدة، ونستون تشرشل - رئيس وزراء بريطانيا، وجوزيف ستالين - زعيم الاتحاد السوفيتي للإجابة على السؤال «كيف سيُعاد تنظيم العالم بعد الحرب؟» انتهى المؤتمر بإعلان بداية النظام الدولي لما بعد الحرب، وتأسيس الأمم المتحدة، وإعادة رسم الحدود الأوروبية، ومن ثم حدود العالم. كانت الدبلوماسية حينها لعبة خرائط، وحدود، ومناطق نفوذ تُقاس بالأميال المربعة.

وخلال مؤتمر دافوس في فبراير 2026، أطلق رئيس الوزراء الكندي مارك كارني تحذيراً أن العالم لم يعُدْ ذلك العالم القديم، بل إن واقعاً جديداً بدأ يتشكل مدفوعاً بمفاهيم تمثل «الواقعية الجديدة» التي تتحكم في عالم اليوم. فقد أطلق السيد مارك كارني جملة اختصرت واقع النظام الدولي الجديد حين قال «على القوى المتوسطة أن تعمل معاً، لأننا إن لم نكن حول الطاولة، فسنكون حتماً على قائمة الطعام Middle powers must act together because if we›re not at the table، we›re on the menu». هذه الاستعارة لا تشير فقط إلى صراع النفوذ التقليدي، بل تعكس القلق الوجودي للدول في عصر لم تعد فيه السيادة تُحفظ بقوة الدبلوماسية التقليدية، بل بالقدرة على حجز مقعد في قطار الثورة الرقمية السريع.

لم تعد الدبلوماسية اليوم تتفاوض على كيلومترات جغرافية، بل تتنافس على النانومترات. إن الفارق بين معالج بدقة 3 نانومتر وآخر بدقة 7 نانومتر بات يحدد سيادة الدولة وقدرتها الوطنية أكثر مما يفعله حجم جيشها النظامي. لقد انتقلنا من عالم يُفرض فيه النفوذ عبر احتلال الأرض إلى عالم يُفرض فيه النفوذ عبر السيطرة الرقمية.

العالم يتغير بإيقاع متسارع ولم يعد صراع المنهج الرأسمالي والاشتراكي هما المحرك، بل تعدته إلى أهم مفهوم سياسي في التاريخ: السيادة. لم يعد المواطن اليوم يخضع فقط لقوانين بلاده، بل يخضع بشكل يومي وأكثر تأثيراً لخوارزميات شركات مثل OpenAI وستارلينك ومزودي خدمات الحوسبة السحابية. هذه «السيادة الخاصة» هي التي تعيد رسم خريطة القوة في عام 2026، حيث لم يعد السؤال: «من يحكم الأرض؟»، بل «من يمتلك السحابة التي تظلل هذه الأرض؟».

### من القيم إلى المنفعة: التحول البراغماتي

لعقود مضت، اعتمدت دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير على أطر «قائمة على القيم» - حيث إن المثل الديمقراطية المشتركة هي المحفز الأساسي للتحالفات. ولكن اليوم ومع جرأة ووضوح نهج الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، نشهد تحولاً متسارعاً نحو «الدبلوماسية القائمة على المنفعة».

لم يعد التصنيف الموروث من حقبة اتفاقية يالطا هو الواقع السياسي الآن، فقد استبدل مصطلح دول العالم الثالث بما يعرف بالجنوب العالمي، وهو تصنيف غير جغرافي كما قد يتبادر من مسماه، ولكنه يشير لمجموعة الدول التي تشترك في خصائص متقاربة بغض النظر عن موقعها الجغرافي. فدول الجنوب العالمي تشترك في أنها خضعت للاستعمار أو الإمبريالية في الماضي، مما أثر على هياكلها السياسية والاقتصادية، وأنها تواجه مستويات متفاوتة من التحديات في التنمية الاقتصادية، التصنيع، والبنية التحتية وتشعر بأن النظام الدولي الحالي (الذي أُسس بعد الحرب العالمية الثانية) صُمم لخدمة مصالح القوى الاستعمارية.

في هذا العصر البراغماتي، انتهجت الدول بشكل متزايد سياسة «الانحياز المتعدد Multi-alignment»، فقد تصوّت دولة ما مع معسكر في ملفات حقوق الإنسان، لكنها تشارك المعسكر المنافس في بناء بنية تحتية لشبكات الجيل الخامس (G5)، أو أدوات المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. أصبحت الدبلوماسية «سوقاً للمنفعة التقنية»، حيث المعايير هي:

- التوافق التشغيلي فوق الأيديولوجيا: هل يمكن لنظامك التقني أن يتكامل مع نظامي؟
- أمن الإمدادات: هل يمكنك ضمان تدفق المعادن النادرة والضرورية؟
- السيادة الرقمية: هل تسمح لي هذه الشراكة بالتحكم في بياناتي الخاصة وحركة الاتصالات؟

**انتهجت الدول بشكل متزايد سياسة «الانحياز المتعدد»، فقد تصوّت دولة ما مع معسكر في ملفات حقوق الإنسان، لكنها تشارك المعسكر المنافس في بناء بنية تحتية لشبكات الجيل الخامس (G5)، أو أدوات المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. أصبحت الدبلوماسية «سوقاً للمنفعة التقنية»**

### الصراع الرقمي: الإنترنت المجزأ ومعركة الجنوب العالمي

يتجلى هذا التحول بوضوح في ظاهرة «الإنترنت المجزأ» (Splinternet) - حيث ينقسم الإنترنت العالمي إلى كتل متنافسة تخضع لمعايير وتشريعات مختلفة. وفقاً لمفهوم الإنترنت المُجزأ فإن الإنترنت العالمي يتحول إلى شبكات رقمية منفصلة تخضع لسيطرة دول أو شركات كبرى، بدلاً من كونه فضاءً مفتوحاً وعابراً للحدود. تحدث هذه التجزئة نتيجة لعوامل سياسية وتنظيمية وتقنية، مثل الرقابة الحكومية، وسياسات السيادة الرقمية، وهيمنة الشركات التكنولوجية على المنصات والبيانات. بلا أدنى شك فإن تجزئة الإنترنت تؤدي إلى تقييد تدفق المعلومات، وخلق انقسامات جيوسياسية في الفضاء الرقمي، مما جعل الإنترنت ساحة جديدة للصراع العالمي، ووسيلة للسيطرة والمعرفة في العصر الرقمي.

لقد تجاوزت الدبلوماسية المعاصرة في الجنوب العالمي حدود القروض وحزم المساعدات التقليدية، لتتمحور اليوم حول صراع محتدم على من يمتلك حق وضع اللبنات الأولى لـ«الهندسة الرقمية» للدول الناشئة. ففي الوقت الذي يطرح فيه الشرق نموذج «طريق الحرير الرقمي» الذي يغري هذه الدول بمدن ذكية متكاملة وبنية تحتية للاتصالات منخفضة التكلفة وجاهزة للتشغيل الفوري، يركز «البديل الغربي» في عروضه على معايير خصوصية البيانات واختيار الموردين الموثوقين وفق شروط أمنية وسياسية معينة. وأمام هذين المعسكرين، تميل كفة الخيار لدى العديد من الدول النامية نحو البراغماتية البحتة، فحين تضع هذه الدول المصلحة الوطنية في كفة والمثالية في كفة أخرى، نجد أن منطق «المنفعة» يفرض نفسه في النهاية، إذ إن الطرف الذي يقدم جسراً تقنياً ملموساً يتفوق غالباً على الطرف الذي يكتفي بتقديم محاضرة في الحوكمة.

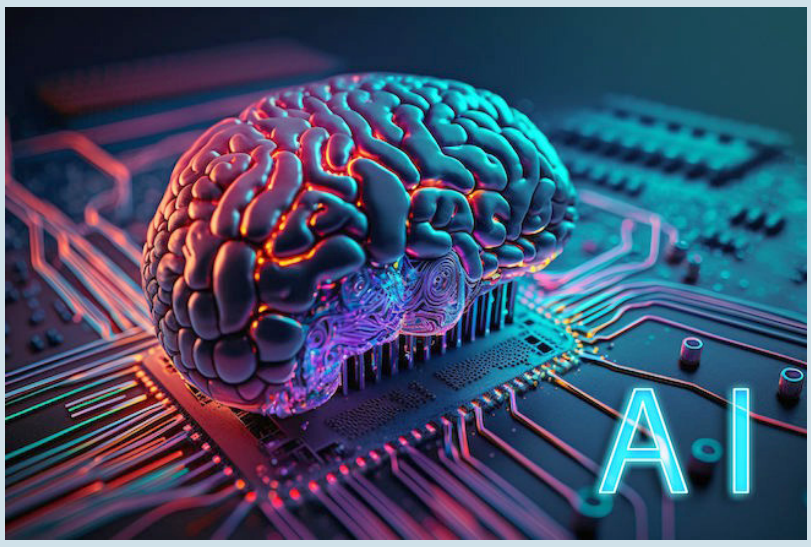


**لم تعد الدبلوماسية اليوم تتفاوض على كيلومترات جغرافية، بل تتنافس على النانومترات. إن الفارق بين معالج بدقة 3 نانومتر وآخر بدقة 7 نانومتر بات يحدد سيادة الدولة وقدرتها الوطنية أكثر مما يفعله حجم جيشها النظامي**

المركز القومي للمعلومات
National Information Center

### السيادة الرقمية

في ظل هذه التحولات التقنية المتسارعة، لم يعد مفهوم «السيادة» يقتصر على تأمين الحدود الجغرافية أو بسط السيطرة العسكرية، بل انتقل إلى آفاق جديدة يمكن تسميتها بـ«السيادة الرقمية». تتمثل السيادة الرقمية في قدرة الدولة على التحكم في فضائها الرقمي، وهذا يعني امتلاك سلطة القرار على البيانات التي تُنتجها، وأين تُخزن، ومن يملك الحق في الوصول إليها. لم تعد السيادة مجرد «أرض»، بل أصبحت «بنية رقمية» ( Digital Public Infrastructure DPI) تضمن استقلالية المعلومات الوطنية عن أي نفوذ خارجي. النقاط التالية توضح بعضاً من قضايا السيادة الرقمية الناشئة:

**1. سيادة الخوارزميات والذكاء الاصطناعي**

تظهر اليوم «سيادة الخوارزميات»، حيث تسعى الدول لامتلاك نماذج ذكاء اصطناعي وطنية تعكس قيمها الثقافية واللغوية. الاعتماد الكلي على خوارزميات أجنبية لإدارة قطاعات حيوية كالدفاع، الصحة، أو التعليم، يمثل ثغرة في السيادة الوطنية، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تُستخدم كقوة ناعمة أو صلبة للتلاعب بالرأي العام أو شلّ مفاصل الدولة.

**2. السيادة السيبرانية**

وهي القدرة على حماية الفضاء المعلوماتي الوطني من الهجمات التي قد تعطل البنية التحتية الأساسية (مثل شبكات الكهرباء أو الأنظمة المالية). في هذا المنظور، يعتبر «الجدار الناري» أو أنظمة الدفاع السيبراني لا يقل أهمية عن «الرادارات» ومنظومات الدفاع الجوي.

**3. سيادة سلاسل التوريد**

في عالم تعتمد فيه القوة العسكرية والاقتصادية على «الرقائق الإلكترونية»، أصبحت السيادة تعني القدرة على تأمين الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة. الدولة التي لا تستطيع تأمين البنية التحتية الرقمية لأنشطتها، هي دولة منقوصة السيادة، لأن قرارها الاستراتيجي يظل رهيناً لموَرِّدين خارجيين أو لظروف خارجة عن إرادتها.

**4. التحول نحو السيادة المرنة**

بسبب التداخل التقني العالمي، تخلت كثير من الدول عن فكرة «السيادة الانعزالية» لصالح «السيادة المرنة». وهي القدرة على عقد تحالفات تقنية (الانحياز المتعدد) تضمن للدولة البقاء ضمن الشبكة العالمية مع الحفاظ على حقها في «نقض» أي تدخل يمس مصالحها الحيوية.

هكذا لم تعد السيادة الوطنية تُقاس فقط بـ«المساحة المربعة»، بل بـ«المساحة الرقمية» التي تستطيع الدولة حمايتها وتطويرها. لقد تحول المفهوم من سلطة قانونية على إقليم مادي إلى قدرة تقنية ووظيفية على حماية البيانات، والاتصالات، والابتكار الوطني.

**تتمثل السيادة الرقمية في قدرة الدولة على التحكم في فضائها الرقمي، وهذا يعني امتلاك سلطة القرار على البيانات التي تنتجها، وأين تُخزن، ومن يملك الحق في الوصول إليها. لم تعد السيادة مجرد «أرض»، بل أصبحت «بنية رقمية» تضمن استقلالية المعلومات الوطنية عن أي نفوذ خارجي.**

### الخاتمة: الواقعية الجديدة

لقد دخلنا عصر «الواقعية الجديدة» من أوسع أبوابه . في هذا النموذج، يتم تجاوز المقاييس التقليدية للقوة الوطنية لصالح مقياس «الفلوبس FLOPS». الفلوبس هي اختصار لـ (Floating-point Operations Per Second FLOPS) وهو المقياس الذي يحدد سرعة الحاسوب في حل المعادلات الرياضية المعقدة. في الماضي كان التفوق يُقاس بـ«الحصان الميكانيكي» (قوة المحركات) أما اليوم فإن التفوق يُقاس بـ«الفلوبس» والقدرة على تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء IoT، أدوات القرن الحادي والعشرين التي من خلالها يدار الاقتصاد والمال، تنفذ العمليات العسكرية والأمنية، تتطور الصناعة، تجرى العمليات الجراحية المعقدة وتصنع الأدوية، وغيرها من مطلوبات السيادة الحديثة التي تعتمد على كمية العمليات الحسابية التي يمكن تنفيذها في الثانية الواحدة.

إن القوة الحوسبية هي مفهوم «الأرض المرتفعة» الجديد في صراعات القرن الحادي والعشرين. قدرة الدولة على التنبؤ بالمستقبل، وأتمتة مناهج الحياة هي المعادل الحديث للسيادة التقليدية. ومع استمرار تغلغل التكنولوجيا في كل مفاصل إدارة الدولة، سيكون الدبلوماسيون الأكثر نجاحاً هم أولئك الذين يتقنون لغة الخوارزميات ولغة ميثاق الأمم المتحدة في آن واحد.

في القرن الحادي والعشرين، قد يستمر تنافس موروثات ما بعد الحرب الباردة، لكن أصبحت «الرقاقة» هي الأقوى.

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
29 يناير 2026م
كتابات
https://decembernews.com

# تصنيف الجماعة إرهابية - دلالات ومآلات

عـروة الصـادق

يحمل تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية في السودان دلالات تمتد إلى عمق البنية السياسية والأمنية والاقتصادية، لأن الحركة الإسلامية السودانية تمكنت من احتلال مركز السلطة منذ انقلاب عام 1989م، وأعادت تشكيل أجهزة الدولة على أساس مشروعها الأيديولوجي التمكيني الأمنجي المتخندق الممتد لثلاثة عقود، مما يجعل أي خطوة دولية أو إقليمية في اتجاه تصنيف التنظيم خطوة ذات أثر مباشر على مسار الصراع في السودان، خاصة بعد انخراط كوادره وميليشياته في النزاع المسلح منذ أبريل 2023م، هذا أولاً.

● ثانيًا: لو نظرنا إلى التطور التاريخي للتنظيم وبنيته الفكرية والتنظيمية فقد بدأت الحركة كامتداد مباشر لفكر حسن البنا في أربعينيات القرن الماضي داخل الوسط الطلابي، ثم تطورت إلى حركة ذات حضور سياسي منظم عبر أطروحات قادها الدكتور حسن الترابي، واستطاعت بناء منظومة فكرية شكّلت قاعدة للتمكين داخل الدولة، واعتمدت الحركة تكتيكاً يقوم على تغيير الواجهة السياسية كلما تبدل المناخ العام، مع الإبقاء على الجوهر التنظيمي، الأمر الذي أتاح لها قدرة عالية على المناورة ضمن مسارات الحكم، وسمح لها بتوسيع نفوذها داخل المؤسسات الرسمية.

● ثالثًا: إن المراحل المحورية في البناء المؤسسي للإخوان في السودان مُعملة للفكر وتجيب على كل تساؤلات اليوم؛ فقد مرت الحركة بعدة مراحل تنظيمية، حيث بدأت في الفترة الممتدة بين 1944م و1954م تحت مسمى حركة التحرير الإسلامي، وهي مرحلة ارتبطت بالنشاط الطلابي وبالتأثر المباشر بإخوان مصر.

ثم دخلت مرحلة جديدة ما بين 1964م و1969م عبر جبهة الميثاق الإسلامي، وقتئذ انخرطت في مقاومة النظام وشاركت في انتفاضة أكتوبر، وهي مرحلة انتقلت فيها نحو العمل السياسي المهيكل مع تبني مشروع دستوري إسلامي. وفي الفترة بين 1977م و1985م، توسع نفوذ الحركة عبر مسمى الجبهة الإسلامية القومية، إذ تمكنت من التغلغل داخل أجهزة الدولة والجيش والقطاع المالي أثناء المصالحة الوطنية.

ثم جاءت مرحلة الإعداد للاستيلاء على السلطة بين 1985م و1989م عبر بناء جهاز سري عسكري يعمل خلف المشهد. وبعد نجاح الانقلاب العسكري عام 1989م، دخل السودان مرحلة حكم الحزب الواحد، حيث أنشأ التنظيم مشروع التمكين، وسيطر على مفاصل الدولة، وأنشأ قوات الدفاع الشعبي وواجهات أمنية مجتمعية أخرى. واستمر الأمر إلى أن أججت الجبهة الإسلامية الحريق في جنوب السودان بمشروعها الجهادوي العنصري حتى قرارات رمضان الشهيرة التي زجت بموجبها الحركة عرابها في غياهب السجون والمعتقلات. وفي الفترة الممتدة بين 1999م و2019م، انقسمت الحركة إلى المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي بعد ما عُرف بالمفاصلة. إلا أن هذا الانقسام لم ينهِ نفوذها الفعلي. ثم عادت عبر بوابة العمل العسكري خلال الحرب الأخيرة من خلال كتائب ذات ولاء عقائدي، أبرزها كتيبة البراء بن مالك والقعقاع والبرق الخاطف والبنيان المرصوص، ونحوها.

● رابعًا: لسبر أغوار العلاقة مع التنظيم الدولي للإخوان نجد أن الحركة الإسلامية السودانية تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً من المنظومة الفكرية العالمية للإخوان، مع التزام بالأصول الفكرية العامة التي أقرها مكتب الإرشاد العالمي، إضافة إلى هامش واسع من الاستقلال البراغماتي في القرار المحلي، وشاركت في كل مؤتمرات التنظيم العالمي وآخرها في لاهور/ باكستان 2025م، والتي اعتمد فيها التنظيم استراتيجيته الجديدة للتعامل مع المتغيرات القُطرية والإقليمية والدولية. ومع اتجاه الولايات المتحدة في بداية عام 2026م نحو تصنيف فروع التنظيم في المنطقة ككيانات إرهابية (الأردن، مصر، لبنان، المغرب.. إلخ)، يجد الفرع السوداني نفسه ضمن شبكة متشابكة تتعرض لموجة ضغط دولي متصاعدة، ما يفرض على كوادره التمهيد للتعامل مع تبعات تصنيف محتمل، وهو ما أقرته اجتماعات أمينه العام في مطلع العام 2026م بولاية نهر النيل.

**الحركة الإسلامية السودانية تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً من المنظومة الفكرية العالمية للإخوان، مع التزام بالأصول الفكرية العامة التي أقرها مكتب الإرشاد العالمي، إضافة إلى هامش واسع من الاستقلال البراغماتي في القرار المحلي**

● خامساً: مثلت الواجهات الاقتصادية والإمبراطورية المالية للتنظيم عظم الظهر للتنظيم الدولي والسوداني تحت مسمى «الأرض المباركة». وقد اعتمد مشروع التمكين على بناء شبكة اقتصادية واسعة تدير موارد الدولة عبر واجهات متعددة، بعضها حمل طابعاً خيرياً كمنظمة الدعوة الإسلامية، بينما عملت شركات أخرى في قطاعات استراتيجية. ومن أبرز هذه الواجهات مجموعة دانفوديو التي عملت في المقاولات والهندسة والخدمات البترولية ووفرت للتنظيم نفوذاً واسعاً داخل قطاع البنية التحتية والطاقة وشركات وبنوك وأسماء أعمال أخرى، وأدار رجال أعمال منتمون للحركة شركة عابرة للنقل وشريان الشمال ومجموعة شركات الزوايا التابعة لعبد الباسط حمزة، ومجموعات قابلة أخرى، وهي جهة سيطرت على حركة السلع الاستراتيجية والإمداد الثقيل، مما أتاح للتنظيم قدرة لوجستية مهمة.

وفي قطاع الأدوية، امتلك التنظيم شركة الكنار التي شكلت أداة للتحكم في مورد حيوي يدر أرباحاً كبيرة للتنظيم وجهاز المخابرات العامة. فكان مدير جهاز المخابرات العامة حامل الأسهم الأكبر فيها، كما أدارت كوادره شركة جمدا المتخصصة في تجارة السيارات والمعدات، وهي جهة وفرت آليات للجهاز الإداري والعسكري.

أما قطاع العقارات، فقد مثّلته أبراج الخير في الخرطوم، وهي أصول ضخمة توفر دخلاً ثابتاً للحركة على شكل عوائد إيجارية. ولم تقف يد التعدي على المال العام حتى عن الأوقاف التي تدر ملايين الدولارات للتنظيم ويستثمر بها قادته.

**بدأ التنظيم مرحلة الإعداد للاستيلاء على السلطة بين 1985م و1989م عبر بناء جهاز سري عسكري يعمل خلف المشهد. وبعد نجاح الانقلاب العسكري عام 1989م، دخل السودان مرحلة حكم الحزب الواحد، حيث أنشأ التنظيم مشروع التمكين، وسيطر على مفاصل الدولة، وأنشأ قوات الدفاع الشعبي وواجهات أمنية مجتمعية أخرى**

وفي اعتقادي أن أثر التصنيف الإرهابي على الشبكة المالية سيمتد ليضم جماعات داخل السودان وخارجه؛ لأن إدراج أي فرع من فروع الإخوان ضمن قوائم الإرهاب يؤدي إلى تجميد الأصول داخل النظام المالي الدولي، ويجعل التعامل المصرفي شبه مستحيل، مما ينعكس مباشرة على قدرات التنظيم في السودان ويقلص مصادر تمويله للأنشطة العسكرية والسياسية.

● سادساً: لا ننسى البنية العسكرية الموازية فقد بنى التنظيم جهازاً عسكرياً موازياً منذ بداية حكمه وقضائه على مهنيي القوات المسلحة بالتصفية والاغتيال والإعدامات كالتي شملت ضباط رمضان في 1990م، وبعدها امتد الأمر للتكوينات الموازية، حيث تأسست قوات الدفاع الشعبي عام 1989م ككيان يجمع بين الطابع القانوني والولاء الأيديولوجي، ووصل عدد مقاتليها إلى عشرات الآلاف. صرح أمين حسن عمر بأن العدد حوالي نصف مليون مقاتل.

وبعد سقوط عمر البشير، انتقلت هذه القوات إلى نسق جديد أكثر سرية تحت مسمى كتائب الظل بوصف الأمين العام للحركة الإسلامية علي عثمان محمد طه، وهي وحدات ذات ولاء شديد للحركة وشيوخها، استخدمت خطاباً يهدد بإسكات الثورة المدنية بقوة السلاح، وقاد حملتها مهووسون جهاديون مثل إبراهيم محمود والناجي عبد الله وأنس عمر والحاج آدم وغيرهم. ومع اندلاع الحرب الأخيرة، ظهرت كتيبة البراء بن مالك كقوة عسكرية متقدمة تتبع للحركة، وقد تقدمت الواجهة رغم وجود كتائب أخرى يقودها اللواء أنس عمر والفريق عمر نمر وآخرون، حيث ضمت آلاف المقاتلين تحت قيادة المدعو المصباح أبو زيد طلحة الذي برز مؤخراً يعلن التعبئة من داخل العاصمة وتلميحه بالتمرد على قرارات القيادة العسكرية، واعتمدت على أسلحة متطورة، بما في ذلك المسيرات التي لعبت دوراً مؤثراً في معارك مواقع استراتيجية. وأثار هذا الوجود العسكري تساؤلات دولية حول مدى استقلالية قرار القيادة العسكرية في السودان، لأن مشاركة هذه الكتائب تمنح الحركة قدرة على الحفاظ على نفوذها داخل الصراع.

● سابعاً: إن التداعيات القانونية والسياسية للتصنيف الأمريكي الذي اتجهت إليه إدارة الرئيس دونالد ترمب في أواخر 2025م وبداية 2026م إلى تصنيف فروع التنظيم في مصر والأردن ولبنان ككيانات إرهابية ستكون كبيرة على التنظيم السوداني، مع الإشارة الرسمية إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن عملية واسعة ستطال فروعاً أخرى وفق تقييمات التهديد، ويُبنى التصنيف في القانون الأمريكي على معايير تشمل تهديد الأمن القومي الأمريكي أو مصالح الحلفاء، وتورط التنظيم في رعاية الإرهاب أو تقويض التحول الديمقراطي، وهي معايير تتوفر بلا أدنى شك في الحالة السودانية عبر استضافة أسامة بن لادن وقيادات القاعدة في التسعينيات، وتنفيذ انقلابين عسكريين، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك على طريقة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك؛ وتفجير السفارتين في نيروبي ودار السلام وقصف المدمرة الأمريكية «كول» والمشاركة الفاعلة في الحرب الحالية لإجهاض الاتفاق الإطاري.

● ثامناً: موقف السلطة الانتقالية والجيش ظل يشكل غطاءً سياسياً وأمنياً للحركة وقياداتها وأمينها العام علي كرتي، وذلك مع سعي البرهان والقيادة العسكرية إلى تقديم رواية تقول إن الجيش يخوض القتال بصفته مؤسسة وطنية، وإن المقاتلين الإسلاميين مجرد مستنفرين، غير أن الظهور العلني للمصباح أبو زيد، وزيارات البرهان لعناصر الكتيبة في المستشفيات، واصطحاب الفريق ياسر العطا لعناصر الكتائب كلها أحداث تُضعف تلك الرواية أمام المجتمع الدولي. وفي المقابل رحّبت غالبية القوى المدنية السودانية بالتحركات الدولية الداعية لتصنيف الجماعة، ودشنت تحالفات تأسيس وصمود حملات لتوثيق انتهاكات الحركة لتقديمها للجهات الدولية بهدف دعم قرار التصنيف.

● تاسعاً: تأثير التصنيف على العلاقات الدولية والاقتصاد السوداني سيكون الأكبر حال دخل حيز النفاذ؛ ويرتبط أي تقدم في ملف إعفاء ديون السودان وعودة البلاد إلى مسار التمويل الدولي بمدى قدرة الحكومة على تفكيك نفوذ الإخوان داخل أجهزة الدولة، كما يتأثر مسار انضمام السودان إلى الاتفاقات الإبراهيمية بوزن التيار الإسلامي داخل المشهد، لأن هذه الاتفاقات تعد شرطاً مهماً في نظر واشنطن لاستعادة الدعم الدولي، بينما يعارضها التنظيم بشدة، وعلى مستوى المساعدات، فإن أي نفوذ فعلي للحركة داخل السلطة يؤدي إلى توقف التمويل الدولي، وتعطيل قروض البنك الدولي، مما يفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد.

● عاشراً: بالحديث عن مستقبل التنظيم في السودان، سنجد أن «بروباغندا» الحرب تظهر أن التنظيم المحلول والحركة الإخوانية هما حامي الحمى والمدافع عن بيضة الإسلام وحرائر الشعب. والحقيقة هي التراجع الواضح لشعبية الحركة داخل المجتمع السوداني، مع بقاء قدرتها العسكرية والمالية، مما يجعل مستقبلها مرهوناً بمسار الحرب الحالية ومواقف الفاعلين الدوليين، لذلك نجد كل هذا التعنت والرفض لأي عملية سلام أو مفاوضات.

لذلك كله سيكون أمامنا سيناريو العزلة الشاملة، إذ يتوقع أن يؤدي تصنيف دولي مباشر للحركة إلى انقسام داخلي نتيجة ابتعاد العناصر البراغماتية عن التنظيم خوفاً من الملاحقة، إضافة إلى انتقال الحركة إلى غرف سرية مغلقة يسهل مراقبتها ويضعف قدرتها على العمل السياسي، إلى جانب ضغط دولي قد يدفع الجيش للتخلص من نفوذها ودمج مقاتليها في مؤسسات أخرى بطريقة قسرية أو إنهاء وجودهم المستقل.

● ختاماً: يحمل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية ككيان إرهابي آثاراً بنيوية تتصل بإعادة بناء الدولة السودانية، لأن الحركة حرّكت مؤسسات الدولة في اتجاه يتوافق مع مصالح التنظيم الدولي، الأمر الذي يجعل تفكيك شبكاتها المالية والعسكرية ضرورة للحفاظ على وحدة السودان واستقراره، وتحتاج القوى الوطنية والمجتمع الدولي إلى مواصلة التدقيق المالي على واجهات الحركة الاقتصادية، وإلى عزل سياسي واضح لأي كيان تورط في إجهاض التحول المدني، مع متابعة قانونية تضمن عدم إفلات القيادات من المساءلة في ظل الحرب، ويتضح أن الطريق نحو استعادة التوازن السياسي والأمني في السودان يرتبط بإزالة النفوذ الفكري والمالي والعسكري الذي راكمه التنظيم، وهو توجه تدعمه واشنطن وعدة أطراف إقليمية مع بداية عام 2026م.

**اعتمد مشروع التمكين على بناء شبكة اقتصادية واسعة تدير موارد الدولة عبر واجهات متعددة، بعضها حمل طابعاً خيرياً كمنظمة الدعوة الإسلامية، بينما عملت شركات أخرى في قطاعات إستراتيجية**

**يتأثر مسار انضمام السودان إلى الاتفاقات الإبراهيمية بوزن التيار الإسلامي داخل المشهد، لأن هذه الاتفاقات تعد شرطاً مهماً في نظر واشنطن لاستعادة الدعم الدولي، بينما يعارضها التنظيم بشدة**

# ندوة عن «الآليات الوطنية والدولية لحماية المدنيين في السودان»

**كمبالا: (ديسمبر)**

نفذت منصة المجتمع المدني الديمقراطي، مساء السبت 24 يناير 2026، ندوة حوارية بعنوان «الآليات الوطنية والدولية لحماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، وذلك بمشاركة واسعة من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والشأن السوداني.

ناقشت الندوة واقع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المدنيون السودانيون منذ اندلاع الأحداث في 15 أبريل 2023، مع تسليط الضوء على الأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات وتداعياتها على المجتمع السوداني. كما تناولت الجلسة التشريعات والقوانين السودانية ذات الصلة بحماية المدنيين، ومدى فاعليتها في ظل الأوضاع الراهنة.

وشارك في الندوة كل من شيماء تاج السر، ومساعد محمد علي، ونون كشكوش، حيث قدموا مداخلات تحليلية معمقة حول الآليات الدولية ودورها في التعامل مع الأزمة السودانية، بما في ذلك أدوار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأمين العام، ومجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأدارت الندوة إسلام عمر، التي أسهمت في تنظيم النقاش وإتاحة الفرصة لتبادل الآراء بين المتحدثين والمشاركين. وأكدت الندوة في ختامها على أهمية تفعيل الآليات الوطنية والدولية، وتعزيز دور المجتمع المدني في حماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان في السودان.

# مشروع عدالة: الانتهاكات المنسية ضد المدنيين في جبال النوبة

**كمبالا: (ديسمبر)**

نظم مشروع عدالة مساء السبت 24 يناير 2026 ندوة إسفيرية بعنوان «الفظائع المنسية: مأساة جبال النوبة/ جنوب كردفان»، ناقشت الأوضاع الإنسانية والانتهاكات المستمرة التي يتعرض لها المدنيون في إقليم جبال النوبة بجنوب كردفان، في ظل ضعف الاستجابة الدولية وتراجع الاهتمام بالقضية.

وهدفت الندوة، التي بُثت مباشرة عبر تطبيق (زووم) مع توفير ترجمة باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تسليط الضوء على واقع الانتهاكات بحق المدنيين، وتأثير النزاع المسلح على المجتمعات المحلية، إضافة إلى بحث سبل تعزيز جهود المناصرة والضغط الحقوقي من أجل حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

وشارك في الندوة عدد من المتحدثين المتخصصين، من بينهم مندي حميدة، المختص في العمل الإنساني والتنمية، الذي استعرض التحديات الإنسانية التي تواجه الإقليم، وسوزان كوكو، الناشطة والمهتمة بالحقوق الدينية والثقافية والبيئية، التي تناولت أثر الانتهاكات على النسيج الاجتماعي والهوية الثقافية، إلى جانب كومن سعيد، المتطوع في غرف طوارئ جنوب كردفان، الذي قدم إفادات ميدانية عن أوضاع المدنيين.

وأدارت الحوار إستير دكتور، مؤكدة في ختام الندوة أهمية تكثيف الجهود الإعلامية والحقوقية لإبقاء قضية جبال النوبة/ جنوب كردفان حاضرة في الأجندة الدولية، والدعوة إلى وقف الحرب وحماية المدنيين.

# خالد مشين: المراقبة المدنية صوت الشباب في زمن الحرب

## الشبكة الشبابية YCON وُلدت من رحم الثورة لتوثيق الحقيقة والدفاع عن المدنيين

**في ظل واحدة من أعقد المراحل التي يمر بها السودان، حيث تتقاطع الحرب مع الانتهاكات الواسعة وغياب الدولة، برزت الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية (YCON Sudan) كإحدى المبادرات الشبابية التي تصدت لمهمة شاقة: رصد الحقيقة من الميدان، وتوثيق معاناة المدنيين، ونقل أصواتهم إلى العالم.**

**في هذا الحوار، يحدثنا خالد مشين، الناطق الرسمي باسم الشبكة، عن ظروف التاسيس، وأهمية المراقبة المدنية، ودور الشباب، والتحديات، والآفاق المستقبلية للشبكة.**

**ديسمبر: بدايةً، كيف تعرفون شبكة YCON Sudan، وما الظروف التي رافقت تأسيسها؟**

الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية (YCON) هي منصة متخصصة تجمع بين عدد كبير من المنظمات والكيانات الشبابية ولجان المقاومة في مختلف أنحاء السودان. تأسست الشبكة بغرض مراقبة الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية عبر آلية المراقبة المدنية، وهي آلية حديثة نسبياً في السياق السوداني، تعتمد على التوثيق الميداني المنهجي والمستقل.

نشأت فكرة الشبكة عقب ثورة ديسمبر المجيدة، حيث كان الهدف الأساسي هو مراقبة أداء حكومة الفترة الانتقالية ومدى التزامها بأهداف الثورة المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة. غير أن مسار التأسيس لم يكتمل كما خُطط له، بسبب الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021، ثم لاحقاً اندلاع حرب أبريل 2023.

يمكن القول إن التأسيس الفعلي للشبكة تم بعد اندلاع الحرب، وهو ما يؤكد الدور الحيوي للشباب السوداني وقدرته على الاستجابة السريعة والفاعلة في أوقات الأزمات، حين تتراجع أدوار مؤسسات الدولة والجهات الرسمية.

**ديسمبر: ما المقصود بالمراقبة المدنية، ولماذا تعتبرونها أداة مهمة في السياق السوداني الحالي؟**

المراقبة المدنية هي أحد أشكال المراقبة الحديثة التي تقوم على متابعة أداء الحكومات وأطراف النزاع، ومدى التزامها بالتحول المدني الديمقراطي، وبقيم ومبادئ حقوق الإنسان والسلام.

في السياق السوداني، تكتسب المراقبة المدنية أهمية خاصة بسبب هشاشة المؤسسات، وتعدد الانتهاكات، وغياب آليات المحاسبة. وقد أنشئت YCON في الأساس لمراقبة أداء الحكومة الانتقالية، ورصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. لكن بعد اندلاع الحرب، تحولت أولويات الشبكة لتشمل توثيق الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع، ورصد مدى التزامها بالقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، ومتطلبات السلام.

**ديسمبر: تعملون على توثيق أوضاع حقوق الإنسان، كيف تتم هذه العملية ميدانياً؟**

تتم عملية التوثيق عبر شبكة واسعة من المراقبين والمراقبات المنتشرين في مختلف ولايات ومدن السودان. هؤلاء يعملون بشكل يومي على رصد الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحالات النزوح والهجرة، وأوضاع حقوق الإنسان، والوضع الإنساني، والتعليم.

ترسل المعلومات الأولية إلى قسم المراقبة، حيث تخضع لعملية تحقق دقيقة لضمان صحتها ودقتها. بعد ذلك تُحال إلى قسم كتابة التقارير، الذي يعمل على صياغتها وفق معايير مهنية عالية، قبل أن تمر بمراحل التدقيق والتحرير النهائي.

**ديسمبر: ما المعايير التي تعتمدونها لضمان دقة المعلومات وحياديتها؟**

تعتمد الشبكة على منهجية واضحة تمر بعدة مراحل.

المرحلة الأولى؛ هي جمع المعلومات من المصادر الميدانية المباشرة التابعة للشبكة.

المرحلة الثانية؛ تتمثل في التحقق الأولي من صحة المعلومات عبر منسقة المراقبة.

ثم تأتي مرحلة التحقق المزدوج التي تنفذها وحدة كتابة التقارير والأبحاث لضمان دقة المعلومات وتماسكها.

أما المرحلة الأخيرة؛ فهي التحرير والتدقيق اللغوي، لضمان حيادية اللغة وسلامة المحتوى قبل النشر والترجمة والتصميم.

**ديسمبر: لماذا تركز الشبكة على إشراك الشباب، وما الدور الحقيقي الذي يلعبونه داخل YCON؟**

نشأت YCON كنتيجة مباشرة لثورة ديسمبر التي قادها الشباب. في بدايات المشروع، أجرينا عملية حصر ورسم خرائط للمنظمات الشبابية ولجان المقاومة، إلى جانب استطلاع واسع لآرائهم في جميع ولايات السودان، ركز على ضرورة توسيع مدى أصوات الشباب في الفضاء العام.

اليوم، تعمل الشبكة بقيادة شبابية كاملة، وجميع التقارير وأنشطة المناصرة هي مجهودات شبابية خالصة. دور الشباب داخل الشبكة شامل، يبدأ من القيادة والتخطيط، ويمتد إلى التنفيذ والعمل الميداني والمناصرة، ما يجعل YCON شبكة شبابية خالصة من حيث الرؤية والإدارة والممارسة.

**ديسمبر: كيف تسهم أنشطة الشبكة في دعم التحول المدني الديمقراطي؟**

تسهم الشبكة في دعم أجندة الشباب الرامية إلى إيقاف الحرب وبناء التحول المدني الديمقراطي، عبر الشراكات مع منظمات وجهات أخرى، وتنفيذ أنشطة مناصرة مشتركة مثل الندوات والاجتماعات التنسيقية والفعاليات العامة.

هذه الأنشطة تسهم في تعزيز قيم السلام والديمقراطية، ودفع مسار التحول المدني في السودان، رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها الواقع السياسي والأمني.

**ديسمبر: ما هي أبرز الإنجازات التي شكلت فارقاً في مسيرة الشبكة؟**

خلال الأسابيع الأولى من اندلاع الحرب، توقفت العديد من مؤسسات التوثيق والصحافة. في تلك اللحظة، قررت YCON تغطية مجريات الحرب عبر شبكة المراقبين المنتشرين في مختلف الولايات.

ركزنا على رصد الانتهاكات ضد المدنيين، وتوثيق تأثيرات الحرب على حياة السودانيين، واستمر هذا العمل منذ الشهر الأول للحرب وحتى اليوم، عبر إصدار تقارير دورية ومتخصصة، وهو أحد أبرز إنجازات الشبكة.

كما نفذت الشبكة أنشطة مناصرة مهمة، شملت تقديم إحاطات في مجلس الأمن الدولي بنيويورك، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف، والمشاركة في وسائل الإعلام الدولية، استناداً إلى تقارير ميدانية موثوقة من داخل السودان.

**ديسمبر: ما هي التحديات الأساسية التي تواجه عملكم؟**

أبرز التحديات هي المخاطر الأمنية التي تواجه المراقبين أثناء العمل الميداني، سواء من حيث حرية الحركة أو السلامة الشخصية. وقد أدت هذه المخاطر إلى نزوح عدد كبير من المراقبين، وتهديد حياتهم بشكل مباشر.

**ديسمبر: كيف تتعاملون مع هذه المخاطر؟**

لدى الشبكة خطة شاملة لإدارة المخاطر، تتضمن تحديد المخاطر المحتملة، وسبل التقليل من آثارها، والإجراءات الواجب اتباعها في حال وقوعها، بما يضمن أكبر قدر ممكن من السلامة للمراقبين.

**ديسمبر: كيف تنظرون إلى علاقتكم بوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني؟**

لدينا علاقات قوية مع وسائل الإعلام المحلية والدولية من خلال المقابلات الدورية، إضافة إلى شراكات مستمرة مع منظمات المجتمع المدني السوداني والدولي، وهو ما يعزز تأثير عمل الشبكة وانتشار تقاريرها.

**ديسمبر: ما خطط YCON Sudan للفترة المقبلة؟**

نعمل وفق استراتيجية تشمل عدة برامج، أبرزها:

برنامج السلام، برنامج حقوق الإنسان، برنامج الحوكمة، برنامج أجندة الشباب، وبرنامج البناء المؤسسي، وتهدف جميعها إلى دعم السلام، والعدالة، والتحول الديمقراطي، وبناء قدرات الشباب.

**ديسمبر: أخيراً، ما رسالتكم للشباب السوداني والمجتمع المدني؟**

نؤمن بأن الشباب السوداني هو الفئة الأكثر امتلاكاً لأجندة مشتركة، والمجتمع المدني هو الكتلة الأوسع القادرة على إنهاء الحرب وبناء السلام. رسالتنا هي ضرورة تعزيز التنسيق والعمل المشترك، من أجل تضخيم الصوت المدني المنحاز لمستقبل السودان.

ديسمبر 14
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
29 يناير 2026م
متابعات
https://decembernews.com

# حالات فقد وسط كبار السن والأطفال بالقاهرة

القاهرة:(ديسمبر)

تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة منشورات البحث عن سودانيين مفقودين خاصة كبار السن الذين يعانون من الزهايمر، أو الأطفال الذين يضلون الطريق عن مساكن أهلهم.

ورصدت (ديسمبر) عبر مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي مناشدات بالبحث عن مفقودين خاصة بمنطقة فيصل بالقاهرة، بجانب منشورات بالإبلاغ عن أشخاص غير قادرين عن الإدلاء بمعلومات حول ذويهم.

وتداول مجتمع السودانيين بمصر رسالة مؤثرة لشاب سوداني عثر على مواطن من كبار السن وهو يتجول في شوارع مدينة فيصل وتبدو عليه علامات البرد والجوع ولم يستطع تذكر عنوانه وتفاصيل أسرته، ليأخذه معه إلى منزله وتوزيع صورته على وسائل التواصل الاجتماعي التي نجحت في لم شمل المواطن بأسرته.

وعلى خلفية ذلك انطلقت مبادرة من داخل قروب الجالية السودانية بمصر بوضع نصائح وإرشادات منعاً لتكرار هذه الحوادث، ودعت لتبني ثقافة وقائية تتمثل في تزويد الطفل أو كبار السن ببطاقة مغلفة يحملها معه عند الخروج يُدوّن عليها بوضوح رقم هاتف مصري متاح لولي الأمر والاسم والعنوان، لتكون هذه البطاقة هي وسيلة الاتصال السريعة التي تعيد المفقود إلى أهله.

# تدشين كتاب «مستقبل بلد بين جيشين» للصحفي المصري علي فوزي

القاهرة: (ديسمبر)

أثارت قضية تعدد الجيوش في السودان جدلاً كبيراً خلال الندوة التي نظمتها المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات لمناقشة كتاب «مستقبل بلد بين جيشين» للصحفي المصري علي فوزي يوم السبت 24 يناير بدار حزب الكرامة، والتي حضرها عدد من القيادات المدنية والعسكرية من البلدين، ويركز الكتاب على ظاهرة الثنائيات العسكرية المتكررة في السودان وتأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتباينت آراء المشاركين حول الكتاب، ورفض بعضهم الحديث عن ثنائية عسكرية بالسودان، باعتبار أن قوات الدعم السريع تمردت على الجيش. ووجه اللواء الدكتور أمين إسماعيل مجذوب انتقادات مباشرة للعنوان ومفهوم «الثنائية العسكرية»، كما أشار إلى أن عنوان الكتاب لم يكن موفقاً، خاصة في حديثه عن «مستقبل بلد» دون تسمية الدولة صراحة، مضيفًا أن السودان لا يشهد تعددًا في الجيوش، وأن المؤسسة العسكرية لا علاقة لها بالممارسات السياسية التي أفضت إلى اندلاع الحرب، مطالباً بإجراء تعديلات جوهرية على الكتاب.

إلى جانب ذلك اتفقت غالبية المشاركين من الضباط العسكريين والمدنيين على أن تدخل السياسة في شؤون الجيش أثر سلباً على مهامه وأدائه وتعدد الجيوش في السودان، وليست حالة قاصرة على ثنائية فقط، مشددين على ضرورة الفصل التام بين العمل العسكري والسياسي، وإبعاد الجيش عن التجاذبات السياسية، وكذلك إبعاد السياسة عن المؤسسة العسكرية، لما لها من تداعيات سلبية كارثية قادت إلى الحرب الدائرة في البلاد.

وفي ذات الاتجاه أكد اللواء كمال إسماعيل أن تحذيرات أثيرت من داخل المؤسسة العسكرية حول الازدواجية التي تتبعها قيادات الجيش، مشيراً إلى توجيه انتقادات واسعة لقانون الدعم السريع لما ترتب عليه من تداعيات أثرت على المشهد الأمني والعسكري في البلاد.

وفي محور قانون الدعم السريع، ألقى الفريق شرطة حقوقي الطيب عبد الجليل بالمسؤولية على المدنيين في إقراره، إلا أن هذا الرأي واجه اعتراضاً من عدد من الحضور، الذين أكدوا أن القانون صدر في ظل نظام سياسي كان يحتكر السلطة ويسيطر على مؤسسات الدولة.

# مشاركة واسعة لدور النشر السودانية في معرض القاهرة الدولي للكتاب

القاهرة: (ديسمبر)

انطلقت بالعاصمة المصرية فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب صباح الخميس 22 يناير الذي يستمر حتى الثالث من فبراير القادم. وتشهد الدورة الـ 57 الحالية للمعرض، مشاركة غير مسبوقة لأكثر من 1400 دار نشر من 83 دولة، كما سيصاحب المعرض برنامج ثقافي يشمل مئات الفعاليات كالندوات، والجلسات الحوارية، وتوقيع الكتب، والعروض الفنية. وتشارك في هذه النسخة من المعرض 23 دار نشر سودانية، أبرزها دار المصورات للنشر، ما يعكس إصرار الناشرين السودانيين على الوجود رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع النشر في السودان بسبب الحرب.

وقد تم توزيع الدور المشاركة بين أجنحة خاصة لدور النشر الكبرى التي تمكنت من شحن إصداراتها أو الطباعة في الخارج. بينما انتظمت البقية في جناح اتحاد الناشرين السودانيين والذي يضم مجموعة من الدور التي تعرض إصداراتها بشكل مشترك

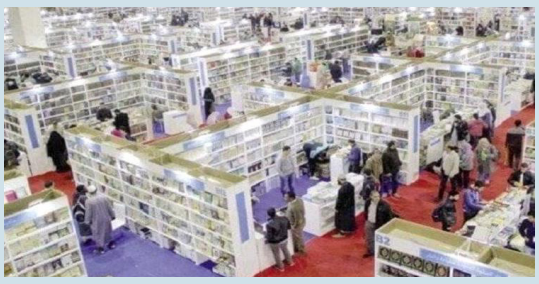

لتسهيل المشاركة. إلى ذلك اختارت اللجنة المنظمة شخصية المعرض لهذه الدورة الكاتب المصري والحائز على جائزة نوبل للأدب، نجيب محفوظ، تكريماً لإسهاماته الكبيرة والممتدة في الأدب العربي والعالمي. كما كرمت في نفس النسخة الفنان محيي الدين اللباد كشخصية لساحة الكتابة للطفل، تشجيعاً للقراءة والثقافة بين الأطفال والشباب إضافة إلى الفعاليات والأنشطة المخصصة لهم داخل أجنحة معرض القاهرة الدولي للكتاب.

ويُقام معرض القاهرة الدولي للكتاب 2026 في أرض المعارض الدولية في التجمع الخامس، وهو الموقع الدائم للمعرض في السنوات الأخيرة بمساحاته الواسعة، مما يسهل تجربة الزيارة.

ويفتح المعرض أبوابه من السبت إلى الأربعاء من الساعة 10 صباحًا حتى 8 مساءً، ويومي الخميس والجمعة من الساعة 10 صباحًا حتى 9 مساء. وقالت وزارة الثقافة إن إدارة المعرض حرصت على أن تكون أسعار التذاكر في متناول الجميع، وذلك لدعم الثقافة وتشجيع القراءة. وجاءت أسعار التذاكر كالتالي: سعر تذكرة الدخول خمس جنيهات فقط، وسعر تذكرة أتوبيسات النقل المخصصة عشرة جنيهات، ولتسهيل الوصول إلى المعرض، خصصت محافظة القاهرة 7 خطوط أتوبيسات رئيسية لخدمة زوار المعرض.

# رحيل الهرم الإذاعي بروفيسور صلاح الفاضل

القاهرة:(ديسمبر)

غيّب الموت بالقاهرة الجمعة الماضي 23 يناير 2026 البروفيسور صلاح الدين الفاضل بعد معاناة مع المعرض ومسيرة حافلة بالعطاء في مجال الإعلام الذي يعتبر الفقيد واحداً من أعلامه.

شغل الفقيد منصب مدير الهيئة القومية للإذاعة، وكان واحداً من عمالقة الإخراج الدرامي في الإذاعة السودانية، وله أعمال خالدة في ذاكرة المستمع السوداني من بينها: «الحراز والمطر، خطوبة سهير، الحاجز، الهروب من النار، المنضرة». إلى جانب ذلك كان الراحل أكاديمياً ومربياً وصانع أجيال، أسهم في تدريس الإعلام بعدد من الجامعات، وترك إسهاماً فكرياً رصيناً في كتابه المرجعي «فن الرؤية عبر الأذن».

وتقدمت نقابة الصحفيين السودانيين بخالص التعازي وصادق المواساة إلى أسرته الكريمة، وتلاميذه، ومحبيه، ورفاق دربه في كل مكان.

وتتقدم (ديسمبر) بالتعازي الحارة لأسرة الفقيد وأصدقائه وزملائه وتلاميذه، سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً. إنا لله وإنا إليه راجعون.

# تدشين رواية 48 للدكتور محمد المصطفى بالقاهرة

القاهرة:(ديسمبر)

ناقشت مؤسسة صالون الإبداع للثقافة والتنمية رواية 48 للدكتور محمد المصطفى موسى، وذلك خلال فعالية ثقافية احتضنها مركز التسامح، الأربعاء 21 يناير بحضور نخبة من المثقفين والمهتمين بالشأن الأدبي.

وقدمت الروائية الدكتورة زينب بليل قراءة نقدية للرواية، أشارت فيها إلى زخم المكان بوصفه أحد أبرز عناصر العمل، حيث انحصرت جغرافيته في مواقع تاريخية بارزة بمدينة أم درمان، وعلى رأسها سوق العيش، مع إبراز الكيفية التي تُدار بها الحياة اليومية داخله، كما أكدت على الحضور القوي للمرأة في الرواية، باعتبارها عنصرًا فاعلًا في البناء السردي.

وتُعد رواية 48 أول عمل روائي للدكتور محمد المصطفى موسى، الطبيب المقيم في بريطانيا، بعد أن أصدر سابقاً مجموعتين قصصيتين وكتاباً عن المهدية، وتميزت أعماله السابقة بعمق السرد وبناء الشخصيات. وقد صدرت الرواية حديثًا في لندن عام 2026 عن دار زراف للنشر.

من جانبه، أوضح الناقد الروائي الدكتور محمد المهدي بشرى أن عنوان الرواية يحمل دلالة تاريخية مهمة، مشيرًا إلى أن عام 1948 يمثل مرحلة مفصلية بدأت فيها ملامح التحولات السياسية والثقافية تتشكل، وشهدت حراكاً نضالياً واسعاً في طريق السودانيين نحو الاستقلال، وهو ما أضفى بعدًا رمزيًا وتاريخيًا عميقًا على العمل الروائي.

# الشاعر التجاني حاج موسى يتلقى العزاء في وفاة زوجته

القاهرة: (ديسمبر)

تلقى الشاعر الكبير التجاني حاج موسى العزاء في وفاة زوجته السيدة ماريا محمد علي التي وافتها المنية بالقاهرة بعد صراع مع المرض يوم الأربعاء 21 يناير الجاري. وحضر مراسم العزاء بمسجد عبد الله مكاوي مجموعة كبيرة من الفنانين والإعلاميين والسياسيين الذين جاءوا لمواساة الشاعر التجاني في وفاة رفيقة دربه، لها الرحمة والمغفرة.

# عملية قلب ناجحة للفنانة سمية حسن

القاهرة: (ديسمبر)

أُجريت يوم الخميس الماضي بمركز القلب بالقاهرة عملية قسطرة تشخيصية بالقلب للفنانة سمية حسن، وذلك بعد معاناتها مع مرض القلب، وانطلقت مناشدة عاجلة لعلاجها وسط جمهورها وأصدقائها، بعد أن أكد الأطباء في وقت سابق وجود تضخم في القلب.

من جانبها، عبّرت الفنانة سمية حسن عن شكرها وتقديرها لكل من ساندها خلال فترة مرضها بالدعم المادي والمعنوي، والاتصالات والزيارات والدعوات، مؤكدة أن هذا التفاعل الكبير كان له أثر نفسي عميق عليها.

# ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس
29 يناير 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

## أفق بعيد

فيصل محمد صالح

لا أظن أننا يجب أن نملَّ ونتوقف من الدعوة للحوار بين القوى الوطنية التي تتبنى موقف وقف الحرب والدعوة للسلام وإقامة نظام حكم مدني وديمقراطي.

الحوار بين هذه القوى واجب وضروري، ببساطة لأن القوى المدنية لا تملك سلاحاً لتحارب به، وسيكون نصيبها في ميزان القوى ضعيفاً ومحدوداً ما لم تستخدم سلاحها الوحيد وهو وحدة موقفها ورؤيتها.

يبدو حتى الآن أن أبواب الحوار بين معظم القوى المدنية الحزبية وغير الحزبية منها مفتوحة، إلا الحزب الشيوعي.

سبق للحزب الشيوعي أن أصدر مبادرة في العام الماضي قال فيها إنه سيتحاور حولها مع قوى الثورة، ثم هناك بيانات وتصريحات متعددة من قيادات الحوب تدعو للحوار ووحدة قوى الثورة، لكن بلا خطوات حقيقية على الأرض، والسبب الأساسي في ذلك هو تعريف الحزب الشيوعي لقوى الثورة أو القوى المدنية المعارضة للحرب.

في معظم هذه الأدبيات، وبعد أن تتجاوز الجمل الإنشائية، ستجد أن تعريف الحزب لـ«قوى الثورة/القوى المدنية المعارِضة للحرب» ينطبق على الحزب الشيوعي وقوى التغيير الجذري التي يفترض أنها أصلاً حليفة للحزب الشيوعي.

يتجاهل تعريف الحزب الشيوعي قوى سياسية ومدنية منتمية لقوى الثورة وتشكل جزءاً أساسياً منها، ولعبت وتلعب دوراً كبيراً في جهود وقف الحرب وتحقيق السلام.

من البديهي أن هذه القوى مسؤولة عن أخطاء كثيرة خلال مراحل الثورة المختلفة، حتى وصلنا لهذه الحرب. هناك أوجه قصور كثيرة في عملها السابق والحالي، ولكن إن كان الحزب الشيوعي بلا أخطاء فليرمها بحجر.

عزل الحزب الشيوعي نفسه منذ فترة طويلة، وأخذ مواقف غير مفهومة ولا تتطابق مع تاريخه ومواقفه. فخلال سنوات طويلة كان له دور مركزي في النضال من أجل الديمقراطية ومدنية الدولة.

لا يزال دور الحزب الشيوعي مطلوباً وبشدة، ولا يزال مكانه في مقدمة قوى الثورة يحتاج لتفعيل وحراك كبير. ومثلما هناك مراكز في الحزب الشيوعي عازفة عن الحوار مع القوى الأخرى، وتظن أن على بقية القوى أن تتبنى برامج ورؤية الحزب كشرط للحوار معها، فمن المؤكد أن هناك قوى أخرى تستمد رؤيتها من مواقف تاريخية سابقة للحزب كان يقدم فيها مواقف مثل وقف الحرب وتحقيق السلام واستعادة الديمقراطية على أي أولويات برامجية أخرى، ومطلوب من هذه القوى داخل الحزب أن تطرح رؤيتها هذه بكل قوة حتى يمكن أن يعود الحزب ليفتح أبواب الحوار مع بقية القوى المدنية.

## عن ضرورة الحوار

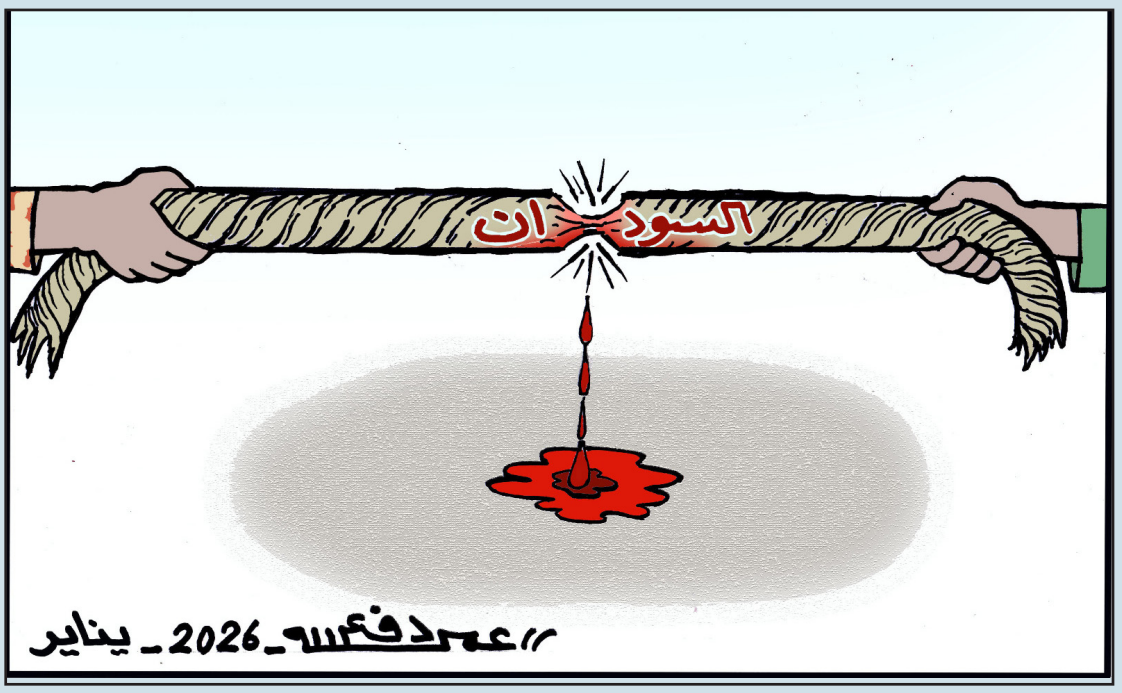

## مسألة

دكتور مرتضى الغالي

## وصفة الدرديري لإنهاء حرب جماعته..!

كتب د.الدرديري محمد أحمد مقالا مطوّلاً عنوانه مُختصراً (كيف نُنهي حربنا في عالم بلا قواعد)..؟! وقد صدق في هذه فقط: إنها والله فعلاً (حربهم).. لا حربُ الوطن وشعبه..!

لقد أراد كعادته أن (يطلع بعقول الناس الجو) ويموّه حقيقة دعوته لمواصلة الحرب.. فاختار (لغة الكلاكلة) لتصوير كلامه وكأنه وصفة حول (إنهاء الحرب مع الحفاظ على السيادة الوطنية) كما يفهمها..! وهو بالمناسبة (آخر وزير خارجية للإنقاذ.. حتى آخر يوم لسقوطها بإرادة ثورة ديسمبر العظمى)..!

بدأ الرجل مقاله بالتباكي على تلاشي قواعد النظام العالمي وهشاشة القانون الدولي.. ولكنه استهل مقاله (بكلام ناعم) عن لقاء منتدى دافوس الأخير (المنتدى الاقتصادي العالمي)، وقدّم تفسيره الخاص لكلمة رئيس الوزراء الكندي في ذلك المنتدى..!

لا بأس من ذلك ولكن ما يهمنا هو حديث الدرديري عن الأوضاع السودانية، وما أورده في هذا السياق من (أكاذيب بلقاء) بدا فيها وكأنه يسخر من عقول السودانيين وتجربتهم مع الكيزان ونظام الإنقاذ الذي أهلك الحرث والنسل..!

أراح الدرديري نفسه من كل شروط الصدق والأمانة، ولم يُنسب هذه الحرب اللعينة إلى جماعته.. وهو الأكثر علماً بمَنْ أطلق شرارتها وانتفع من استمرارها..!

من هنا تبدأ جملة الأكاذيب (المثيرة للأتربة والغبار).. وللسخرية الحامضة:

قال إن نظام الإنقاذ كان نظاماً متمرّداً على قواعد النظام العالمي، وصمد إمام الضغط الخارجي.. وتمسّك باستقلال القرار..!!

وقال: «في عهد الرئيس عمر البشير لم يرضَ السودان العيش داخل كذبة النظام الدولي وقاوم شروط الغرب وكان حالة فريدة في العالم..! لهذا عاقبوه وشوّهوا سمعته»..!!

وقال: إن نظام الإنقاذ اقترب من تصفير التوترات مع محيط السودان الإقليمي.. وأوشك أن يضع حدّاً لحرب دارفور.. واستطاع أن يطوّر القطاع النفطي.. وحقق أعلى معدلات نمو في تاريخ السودان الحديث..!

ثم جاء للحديث عن حرب السودان (التي أشعلتها جماعته ولا تزال تعمل بأظافرها وحوافرها وأظلافها من أجل استمرارها)، وأعلن رفضه لمبادرة الرباعية للهدنة وإيقاف الحرب..!

وطالب بالعودة إلى تجربة السودان في رفض النظام الدولي.. (يقصد تجربة الإنقاذ)..!

ولكنه لم يذكر في إشادته «باستقلالية قرار الإنقاذ» تسليم إخوانهم المجاهدين لأمريكا (صُرّة في خيط).. ولا رحلة المخلوع هارباً لروسيا ليطلب من رئيسها حمايته وحماية نظامه.. ولم يذكر عروض الإنقاذ لإقامة القواعد العسكرية الأجنبية في سواحل السودان..!

طبعاً لم يذكر أن الإنقاذ هي التي أحرقت دارفور.

وفي معرض حديثه عن «القطاع النفطي المتطوّر» لم يذكر (الجيوب) التي ابتلعت (أموال الجاز).. حيث لم يتم إنزالها في الميزانية العامة حتى يومنا هذا.

الله لا كسّبكم..!

## الشخصية التجنبية: (جرح الرفض)؟!

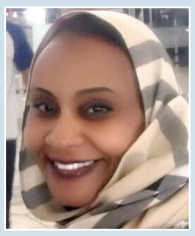


بروفيسور/
نعمات الزبير


في البداية يجب إيضاح أن السلوك التجنب «Avoidance behavior» رجلاً أو امرأة يختلف تماماً عن وضع الحدود الصحية في العلاقات، وتحتاج لتشخيص من قبل متخصص.

- أهم السمات الواضحة للشخصية التجنبية هي كون الشخص يمتلك نمط ارتباط غير آمن بالآخرين وبالجنس الآخر.. (مشاعر مزمنة تنطوي على الخوف والقلق والرعب من الرفض).

- تعلم الشخص التجنبي يعود إلى ما حظي به من قرب عاطفي وآمن مع الأم بالتحديد، أنه يكون مستقلاً وأنه لا يحتاج للآخرين عاطفياً، وبالتالي يبني بينه وبينهم حواجز وحدوداً، وهذا الأمر أعاق تطوير ذكائه الاجتماعي والعاطفي.

- بالرغم من رغبته الشديدة في التواصل فهو يجد صعوبة في ذلك، لأنه لا يعرف الآخر، ولا يسمح للآخر بأن يعرفه إلا بشروط صعبة.

الشخص التجنبي بارع في البحث عن أخطاء الآخرين كحجة للابتعاد وإنقاذ نفسه من خطر أو أذىً حقيقي أو توقعات مستقبلية.

يعتبر المتجنّب جحيمه المألوف (سلام داخلي)، فهو يؤمن أنه عند عدم تعرضه لأي «Trigger» «محفز خارجي من الآخرين هو سلام وسكينة ومنطقة راحة كاذبة.

كما أن المتجنب لديه ميول إدمانية للشاشات «SCREEN ADDICTIVE» خصوصا التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو وغيرها ويتجنب الخبرات الجديدة.

## آباء وأمهات في قاعة الامتحان بهليكوبتر

أماني أبوسليم


الآباء والأمهات للأجيال التي وُلدت بعد التسعينيات يبدون وكأنهم في امتحان لم يذاكروا له جيدًا.

امتحان بدأت نتائجه تنعكس على مرآة أبنائهم، ولكثيرين هي مرآة غير مريحة، لأنها تعكس ما يعيشه الأبناء وما يحملونه في قلوبهم خلف صمتهم، ولا تعكس ما يراه جيل الآباء والأمهات أنه الصحيح في التربية.

إلقاء اللوم على آخرين أمرٌ مريح؛ يزيل حمل الذنب عن النتائج السيئة، ويبرئنا أمام أنفسنا من الخطأ.

هكذا الإنسان، يبحث عمّن يعلّق عليه مشاكله.

الأبناء عبر الأجيال يلومون آباءهم لأنهم لم يحققوا ما كانوا ينشدون، وجيل الآباء يلوم الأبناء لأنهم لم يكونوا على قدر أحلامهم.

في هذا التبادل المستمر للاتهام، يضيع السؤال الأهم: ما الذي حدث فعلًا؟ وما الأثر الذي تركته التربية دون وعي؟

في هذا السياق، يبدو ما يدور بين آباء وأمهات الستينيات والسبعينيات وأبناء وُلدوا بعد التسعينيات أكثر خصوصية، بفارق مفاهيم ومخيال كبير، نتيجة التغيرات الهائلة التي شهدها العالم منذ الستينيات.

لم تكن الفوارق تبدو بهذا الاتساع سابقًا، لتشابه نمط الحياة الأقرب للريفي عبر أجيال طويلة توارثت نفس المفاهيم والسلوك، باستثناء مظاهر مثل التفرقة أو الإهمال أو القسوة، التي وُجدت دائمًا بأثر متفاوت.

اليوم، يبدو الأثر أكثر حدة، ويأتي جزء كبير منه من الطفرة التكنولوجية التي نشأ هذا الجيل في ظلها: انفتاح على العالم عبر الشاشات، حرية التعبير وصناعة الهوية بضغطة زر، مقابل عزلة واضحة وضعف في التكيف مع العالم الواقعي، نتيجة محدودية الاحتكاك وضيق المساحة التي صمّمها الوالدان بدافع الحماية.

في المقابل، ينتمي الآباء والأمهات إلى جيل شهد أثر التعليم في الترقي الاجتماعي على القلة التي أكملوا تعليمهم، فصار تعليم الأبناء أهم استثماراتهم في الحياة، ما يفسر ضغطهم الزائد على الأبناء في التعليم أكثر ممن سبقهم من أجيال.

هذا الضغط النفسي الكبير، قد يقود الأبناء إلى الاكتئاب أو التمرد أو الانسحاب والعزلة، حين يتحول حلم الوالدين إلى عبء لا يُسمح بمراجعته، وقد يتطلب ما يتجاوز قدراتهم، أو يتعارض مع رغباتهم.

هذا الجيل من الآباء تزوّج في عمر متأخر نسبياً، وأصبح لديه تصور واضح يريد تطبيقه على أسرته، مع عدد أقل من الأبناء مقارنة بالأجيال السابقة.

قلة العدد زادت التركيز، ومعه زادت الرقابة والسيطرة.

كما أن الأم من جيل الستينيات والسبعينيات، الأكثر تعليماً ووعياً بالحياة خارج البيت من الأمهات من الأجيال الأسبق، حملت أحلامها وطموحاتها إلى أبنائها، محاولة تحقيقها من خلالهم. في مقابل أم من الجيل الأسبق كانت أقرب إلى طفلة، لم تتلقَّ تعليماً يذكر، وأنجبت عدداً لا يسمح بهذا النوع من الضغوط على الأبناء.

ظهر مصطلح (الآباء الهليكوبتر) في الستينيات لوصف قلة من الآباء والأمهات الذين يحومون فوق حياة أبنائهم بتدخل مفرط بدافع الحماية، مثل الهليكوبتر.

ما كان استثناءً في الستينيات أصبح اليوم حالة شبه عامة. هذه الظاهرة ضاعفت الآثار السلبية غير الواعية في التربية، فصار أثر التفرقة أو الإهمال أو القسوة أشد وقعًا مما كان عليه في الأجيال السابقة.

ومع التكنولوجيا والحماية الزائدة، ظهرت ملامح ما يُعرف بهشاشة هذا الجيل، أي ضعف القدرة على التعامل مع ضغوط الحياة والعمل وتحمل الإحباط.

لا كضعف فطري، بل كنتيجة مباشرة لغياب فرص التجربة والخطأ.

هذه الفجوة الجيلية، واللوم المتبادل حول أسباب النتائج، يكشفان حقيقة جوهرية: التربية ليست ما نوينا فعله بل الأثر الذي ظهر.

الحب، وإن كان صادقاً، حين يكون هناك ارتباك في التعبير عنه، تفاصيل صغيرة قد تتسبب في مسافات كبيرة.

الخوف لا يحمي، والسيطرة لا تُنقذ، ويبدو أن الحب وحده لا يكفي، ما لم يُترجم إلى احتواء ومساحات آمنة تفتح مجالاً للأبناء للتجربة والخطأ دون خوف من الحكم عليهم بالفشل.

المساحات الآمنة حتى للآباء والأمهات للاعتراف بأنهم غير كاملين ولن يكونوا مثاليين، يعترفون فيها بأخطائهم واعتذارهم عن أثر لم يقصدوه مما يفتح باباً للغفران والتفهم والتقدير والاحترام.

في الوقت نفسه، لا يمكن إلقاء اللوم كاملًا على الوالدين، فهم أيضًا نتاج تربية قديمة، بجراح لم تندمل وأحلام أُجهضت.

ومهما كان تأثر الأبناء بأخطاء تربوية، فإن ذلك لا يعفيهم بعد عمر معين من مسؤولية بذل الجهد لترميم العلاقة.

لأن القطيعة لا تشفي، وإلقاء اللوم لن يحل، ولأن كل جيل إن لم يفهم الذي قبله، سيعيد إنتاج الجرح نفسه بصيغة جديدة.